



المسؤولية الإجتماعية

للمصارف الخاصة

في اطار العلاقة بين رأس المال
الفكري ورأس المال التمويلي

وليد حميد رشيد الأثيري

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.



العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي
المسؤولية الإجتماعية للمصارف الخاصة في اطار

وليد حميد رشيد الأثيري



المسؤولية الاجتماعية
للمصارف الخاصة

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة

في إطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي

رسالة مقدمة إلى

جامعة سانت كليمنتس وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال

من قبل

وليد حميد رشيد الأميري

بإشراف

الأستاذ الدكتور حسين عجلان



اليازوري

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

الإهداء

إلى أولادي وبناتي

أسأل الله أن يوفقكم لفعل الخير دائماً

لأنه طريق الجنة ومن الله التوفيق.

شكر و عرفان

بحمد الله تم أكمال هذا البحث ولايسعني في هذا الوقت إلا أن اتقدم بالشكر والتقدير والامتنان للمشرف (أ.د حسين عجلان) الذي جعل من هذا البحث ممكن كما ادين له بالعرفان لأمانته ودقة آرائه العلمية فقد كان استاذاً ومشرفاً وصديقاً وموجهاً. واسجل شكري وتقديري للأستاذ الدكتور سعد العنزي الذي قدم لي الاستشارات المخلصة وكذلك شكري وتقديري للأستاذ العزيز الدكتور بلال القيسي الذي اعانني بجهده وخبرته على اكمال متطلبات هذا البحث. وشكري وتقديري إلى ابنتي العزيزة منى لتوليها طباعة البحث بالكامل واخيراً شكري وتقديري لكل من قدم لي العون في ملئ آستبانات البحث وفقهم ووفقنا الله جميعاً وجزاهم عني خير جزاء.

إقرار المشرف

أشهد أن اعداد هذا الرسالة الموسوم (المسؤولية الاجتماعية للمصارف العراقية الخاصة في إطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي) التي تقدم بها الطالب (وليد حميد رشيد الاميري) قد جرت بأشرافي في جامعة سانت كليمنتس، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال.

الأستاذ الدكتور

حسين عجلان

٢٠١٤ / ١ / ٢٣

المستخلص

هدفت الدراسة تحقيق هدف اساسي وهو تحديد الدور الذي يلعبه رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية وقد تحددت مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات أهمها ما مدى إدراك الإدارات العامة في المصارف المبحوثة لأهمية المسؤولية الاجتماعية في المجتمع (المصارف المبحوثة)؟ من أجل تحقيق هدف الدراسة والاجابة على تساؤلات المشكلة جرى دراستها على عينة من المصارف العراقية الخاصة مكونة من (١١) مصرفاً من مجموع (٣١) مصرفاً تمثل جميع المصارف العراقية الخاصة العاملة في العراق أي أن العينة التي اختيرت من مجتمع الدراسة تشكل (٣٥٪) من مجموع المصارف العراقية الخاصة وقد تم ملئ الآستبانات التي عدت أداة الدراسة الرئيسية في جمع البيانات والمعلومات من قبل المدراء المفوظين للمصارف المبحوثة ومعاونيهم ومدراء الأقسام إلى جانب الوثائق والمقابلات الشخصية والمعينة الأحصائية منها (النسبة المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ومعامل الارتباط واختبار (t) وتحليل المسار ونفذت هذه الوسائل على حاسوب من خلال الاعتماد على التطبيقات الجاهزة (Spss).

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أبرزها:

١- هنالك صعوبات في التمييز بين مكونات رأس المال الفكري وكذلك في تقدير العمر الإنتاجي لأغلب أصوله وعدم وجود أسواق مناسبة لتحديد أسعار بعض عناصره كل هذا بسبب طبيعته كونه غير ملموس وغير مادي وعدم وجود اتفاق عام حول الآلية المناسبة لقياس أغلب عناصره وعدم وجود آلية مناسبة للإفصاح على أغلب عناصر رأس المال الفكري وتكييف المبادئ والمفاهيم المحاسبية معها.

٢- المعلومات والخبرات المترجمة والمهارات والقدرات الابتكارية والقدرات التكنولوجية وبراءات الاختراع والابداع والبرامج الجاهزة وشبكات التوزيع والعلامة التجارية وعلاقات الزبائن وعلاقات المجهزين كلها مكونات لرأس المال الفكري أي (رأس مال هيكلية ورأس مال زبائنية).

٣- تنحصر المسؤولية الاجتماعية للمصارف المبحوثة بالقروض التي تقدمها لزبائنها وفي مختلف القطاعات أي أن المسؤولية الاجتماعية يتبناها زبائن المصارف.

٤- لا توجد مبادرات من المصارف المبحوثة في زيادة رأسمالها المادي وإنما أغلب الزيادات جاءت تلبية لأوامر من البنك المركزي العراقي

والذي هو الجهة القطاعية المسؤولة عن مراقبة أداء المصارف.

٥- عدم وجود نظام عادل وموضوعي في تقييم أداء العاملين وليس هناك خطة موضوعية لبرنامج الحوافز لتشجيع المتميزين والمبدعين من الافراد العاملين.

و أوصت الدراسة بضرورة:

١- توجيه الأهتمام برأس المال البشري في المرتبة الاولى ودعمه وتطويره وتدريبية.

٢- الاستمرار بخلق رأسمال مادي مساند وذلك لتمكين المصارف من الدخول في مجالات استثمارية خارجية كبيرة الحجم.

٣- ضرورة أن تستوعب المصارف العراقية الخاصة مسؤولياتها الاجتماعية وأن تدرك أنها شريك في المجتمع وليست مجرد صناديق لجمع الأموال وجني الأرباح وتوزيعها على مؤسسيها أو المساهمين فيها فقط لصياغة استراتيجيه واضحة المعالم لتحسين قنوات الاتصال لتدفق خلالها المعلومات إلى مراكز صنع القرار ولتكون مرتبطة مع مراكز التخطيط في المصرف، وعلى أن يقوم بإدارتها خبراء ومختصون ولديهم الإدراك الواسع في مجال التوجه الإستراتيجي.

كما اقترحت الدراسة:

١- أن تتولى رابطة المصارف إجراء دراسات مستقبلية مقارنة في كافة القطاعات الاقتصادية مع التركيز على القطاع المصرفي.

٢- أن يتم تضمين مناهج الدراسة في مادة المحاسبة مادة دراسية تعنى بدراسة رأس المال الفكري وسبل تكييف المبادئ والمفاهيم المحاسبية لهذا النوع من الأصول.

حث المصارف باستمرار من قبل البنك المركزي العراقي على زيادة رؤوس أموالها المادية من خلال رسملة الجزء الأكبر من أرباحها.



المقدمة

أن سمات المصارف الأساسية هي تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق توجيه الموارد المالية المتاحة لديها نحو مجالات الاستثمار المختلفة التي تحقق أكبر عائد ممكن لذلك فهي مدعوة إلى أن تولي هذا الجانب عناية خاصة وأن تقوم بتنويع محافظ استثماراتها بحيث لا يتم الاعتماد على نوع واحد أو قطاع معين، كما عليها أن تولي أهمية خاصة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منحها قروض ميسرة للوقوف على قدميها وبالتالي دعم المنتجات التي تقدمها هذه المشروعات لتخدم اقتصاد البلد وإيجاد فرص عمل لشرائح واسعة من العاطلين عن العمل، أن وجود نظام مالي سليم وعلى رأس هذا النظام جهاز مصرفي سليم يعني وجود أداء اقتصادي سليم والعكس صحيح لأن النشاط الاقتصادي نشاط ممتد مع الزمن ولذلك تظهر أهمية التمويل الذي يقدمه (الجهاز المصرفي) في تنشيط الاقتصاد وبالتالي تنمية مستدامة وأن قدرة الجهاز المصرفي في الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد تعتمد على موارده المالية والتي يلعب رأس المال بجانبه المالي والفكري دوراً أساسياً ومهماً في تحقيق هذه الاستجابة لأن إمكانية المصرف في قبول ودائع الجمهور تعتمد بشكل أساسي على مقدار رأس المال.

ويشكل الجهاز المصرفي جزءاً أساسياً لنمو اقتصاد أي بلد، ويعد الركيزة

الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها، ويتكون الجهاز المصرفي لبلد ما من مجموع المؤسسات المصرفية والقواعد والتشريعات والأنظمة التي تعمل في ظلها وتسير على هديها تلك المؤسسات، وتمثل المصارف قطاعاً مهماً ومؤثراً ويعد مرآة تعكس حالة الاقتصاد لأي بلد.

تعد المسؤولية الاجتماعية التزام منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، تؤكد المسؤولية الاجتماعية على أن الربح هو وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاتها، وأن هدف المنظمة إلى تحقيق الربح المرضي بدلاً من تعظيم الربح وذلك من أجل البقاء والاستمرار في السوق، بمثابة عقد اجتماعي ما بين منظمات الأعمال والمجتمع لما تقوم به المنظمة من عمليات تجاه المجتمع.

يعد رأس المال أحد العناصر المهمة التي يركز عليها العمل المصرفي ومحوراً رئيساً في نجاح المصرف، لأن استخدامه يساعد المصرف على البدء بأنشطته من خلال شراء الموجودات الثابتة في بداية حياته، كما يساعد على استمرار عمل المصرف، إذ يعد حاجزاً وقائياً يعمل على حماية أموال المودعين وزيادة ثقتهم بالمصرف، الأمر الذي يعزز قدرة المصرف على البقاء والمنافسة. مما يدفع إدارة المصرف إلى دعم رأس المال وخاصة في ظل ما تشهده الأسواق العالمية من تغيرات متلاحقة تنعكس مخاطرها على العمل المصرفي، فضلاً عن

التطورات السريعة التي يشهدها هذا القطاع. إن زيادة رأس المال المصرفي يوسع فرص المصرف للولوج في المشاريع التي تعود بالربح على المساهمين وعلى المصرف ويعد ذلك مؤشراً جيداً عن مستقبل المصرف وعن خطته الاستثمارية، وتساعد زيادة رأس المال الممتلك على رسم سياسة استثمارية مرنة بحيث تزيد من الاستثمار في السندات ذات الآمد الطويلة، إذا كان إيرادها مشجعاً. ويساهم أيضاً في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمارات. إن زيادة رأس المال الممتلك يؤدي بالغالب إلى تخفيض نسبة الربح السنوي للسهم، وبمعنى آخر أنها ستؤثر سلباً في نسبة الأرباح إلى رأس المال، لأن الأرباح تتحقق للمالكين أو المساهمين سنوياً وتقسم على رأسمال أكبر أو على عدد أكبر من الأسهم في حالة كون المصرف شركة مساهمة.

أن رأس المال الفكري هو المعرفة والخبرة والقوة العقلية للعاملين فضلاً عن الموارد المعرفية المخزونة في قاعدة معلومات المنظمة والعمليات وثقافتها وفلسفتها. أنه المادة الفكرية المتكونة من المعرفة والمعلومات والمهارات والخبرات ذات القيمة الاقتصادية التي يمكن وضعها موضع التنفيذ بهدف إيجاد الثروة، وطبقاً لهذا المفهوم فأن المعرفة والمعلومات والمهارات والخبرات هي التي تكون رأس المال الفكري.

وعلى وفق ما جرى ذكره آنفاً فأن المصارف تقوم بتوفير الأموال بكلف

منخفضة (رفع مستوى كفاءة التمويل) ومن خلال الكلف المنخفضة تتعزز ربحية الشركة، مما يتيح إمكانية تمويل المشروعات لزيادة النمو والتوسع، والتي تسهم في أداء مسؤوليتها الاجتماعية تجاه امتصاص فائض البطالة من خلال استحداث مشروعات جديدة أو تخصيص مبالغ إضافية ضمن ميزانيتها لمعالجة المخلفات الصناعية، مما يسهم في الحد من ظاهر التلوث، وتأخذ بنظر الاعتبار تحقيق أهداف أصحاب المصالح (الزبائن، المساهمين، المجهزين، العاملين، الخ).

يعد الإبداع الميزة التنافسية الأكثر أهمية التي تمكن المصرف من النجاح والازدهار في بيئة الأعمال اليوم، ويكمن سر المصارف المبدعة في القدر على رفع الموهبة والحافز لدى العاملين لديها ويدرك الخبراء والمصارف التي تتطلع إلى التقدم إن إدارة الفكرة تسهم في تكوين القدرة الأساسية لاستغلال القدرة الإبداعية لدى المصارف. لذا فإن الإبداع هو قدرة المصرف على توصيل إلى ما هو جديد ويضيف قيمة أكبر وأسرع وتقديم خدمة أفضل من الخدمات التي يقدمها المنافسون.

تكونت هيكيلية البحث من ستة فصول اختص الفصل الأول منها بالجهود المعرفية السابقة ومنهجية البحث. في حين تناول الفصل الثاني المصارف التجارية الخاصة ودورها في الاقتصاد (مفاهيم ومداخل وتطبيقات). أما الفصل

الثالث فقد تناول رأس المال المادي والفكري مدخل مفاهيمي و الفصل الرابع
تحدث عن الإبداع التنظيمي والمسؤولية الاجتماعية للمصارف و الفصل
الخامس تناول تحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة اما
الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات فتناولها الفصل السادس.



الفصل الأول

المبحث الأول : منهجية البحث

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

المبحث الاول

منهجية البحث

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد المسؤولية الاجتماعية للمصارف بمثابة قارب النجاة لاقتصاد أي بلد، وذلك كونها صمام الأمان لانتعاش أي مجتمع ونهضته نحو الرفاهية وتحقيق متطلبات المعيشة والتقدم، وهذا ينعكس على الخبرات المعرفية وهو رأس المال الفكري الذي يمتلكه المصرف ضمن موارده البشرية نحو استخدام هيكل مالي أمثل بين التمويل الممتلك والقروض طويلة الاجل. لذا ستصدي الدراسة الحالية للإجابة عن مجموعة تساؤلات والتي تمثل مشكلة الدراسة وهي كالآتي:

١- ما مدى إدراك الإدارات العاملة في المصارف المبحوثة لأهمية

المسؤولية الاجتماعية في المجتمع؟ (المصارف المبحوثة)؟

٢- ما مستوى تحقيق المسؤولية الاجتماعية؟

٣- ما نوع العلاقة بين رأس المال الفكري وبين رأس المال التمويلي؟

٤- ما هو دور رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي بالمسؤولية

الاجتماعية في المصارف عينة البحث

ثانياً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال النقاط الآتية:

١- تقدم الدراسة توضيح لأهم مكونات رأس المال الفكري والتي ستسهم في توضيح العلاقة بينها وبين رأس المال التمويلي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

٢- سعيها وعن طريق الاستنتاجات والتوصيات التي يُنتظر الخروج بها إلى إدراك الباحثين والأفراد والمدراء العاملين في القطاع المصرفي بضرورة التعرف على هذه المفاهيم بوصفها أحد الركائز التي تحقق أهداف المنظمة وغايتها.

٣- يتوقع من الدراسة إن تقدم سنداً يتجسد في النتائج الرقمية التي ستتوصل إليها على مستوى كل بعد رئيسي أو فرعي في هذه الدراسة، بما يشكل دليلاً إرشادياً وتطبيقياً تستند إليه المصارف المبحوثة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

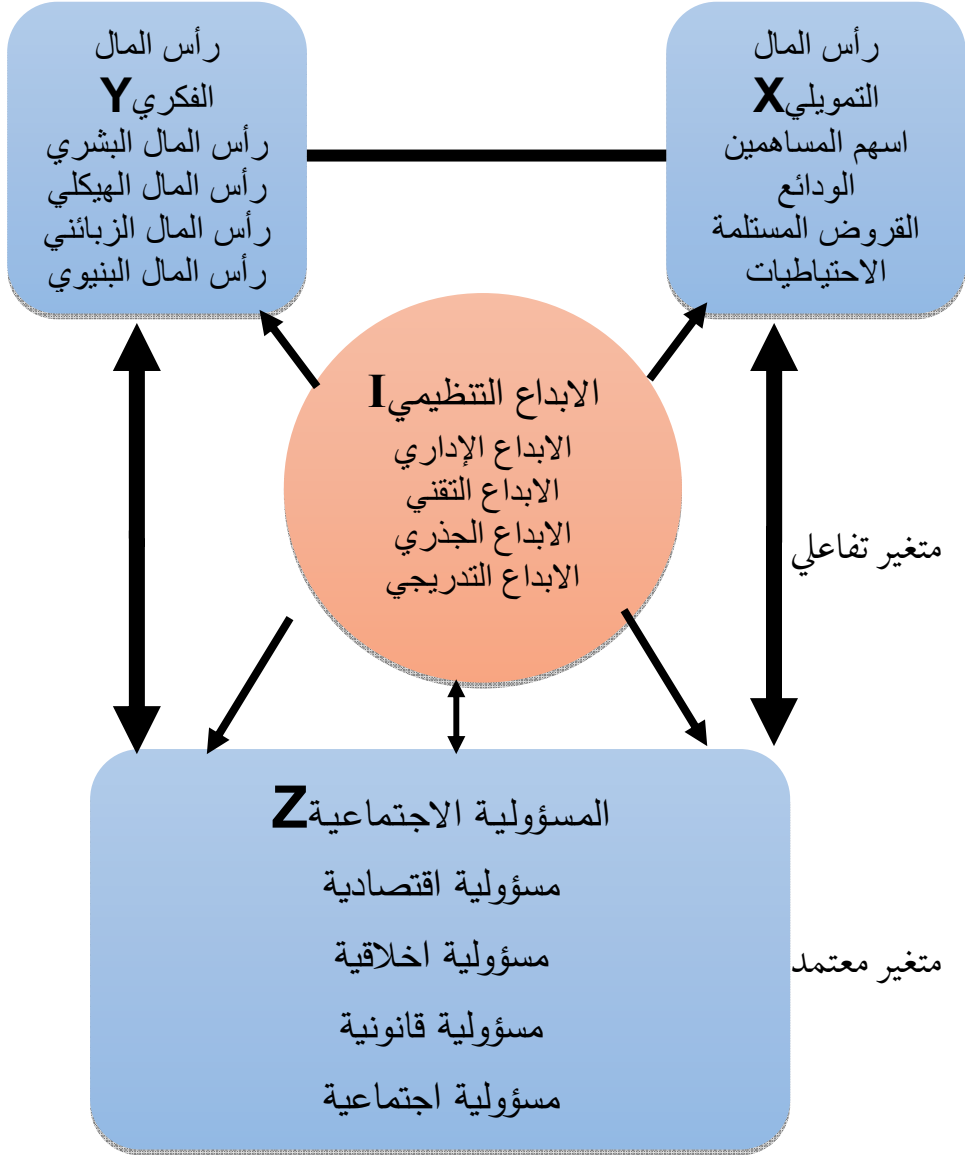
تهدف الدراسة الحالية نحو تحقيق هدف أساسي، وهو تحديد الدور الذي يلعبه رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، ويتفرع عن هذا الهدف أهداف فرعية عدة يمكن تحديدها بالآتي:

١- دراسة وتحليل طبيعة العلاقة المتداخلة بين متغيرات الدراسة في المصارف المبحوثة والإفادة من نتائج هذه العلاقة، لغرض الاعتماد عليها والخروج باستنتاجات عملية ورفع توصيات تخدم القطاع المصرفي العراقي.

٢- محاولة إنشاء مخطط فرضي واختباره للوصول إلى صورة تعكس دور رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمصارف العراقية عينة الدراسة.

متغير تفسيري

متغير تفسيري



متغير تفاعلي

متغير معتمد

المخطط الافتراضي للدراسة/ من إعداد الباحث

الشكل رقم (١)

رابعاً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية

يسهم كل من رأس المال التمويلي ورأس المال الفكري في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بوجود أو عزل الإبداع التنظيمي.

الفرضيات الأساسية

١- يسهم رأس المال التمويلي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمصارف العراقية الخاصة.

٢- يسهم رأس المال التمويلي بوجود أو عزل الإبداع التنظيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمصارف العراقية الخاصة.

٣- يسهم رأس المال الفكري في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمصارف العراقية الخاصة.

٤- يسهم رأس المال الفكري بوجود أو عزل الإبداع التنظيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمصارف العراقية الخاصة.

٥- تتحقق المسؤولية الاجتماعية بوجود الإبداع التنظيمي المثمر للمصارف العراقية الخاصة.

خامساً: عينة الدراسة:

القيادات العليا في المصارف الخاصة العاملة بالعراق والمتمثلة بالمدير المفوض ومعاون المدير المفوض ومدراء الأقسام في تلك المصارف حيث تم أخذ (١١) مصارف من مجموع المصارف العراقية الخاصة والبالغ عددها (٣١) مصرفاً وحسب هيكل الجهاز المصرفي العراقي أي مانسبته ٣٥٪ من مجموع المصارف

وكانت نسبة العينة المبحوثة ٥٠٪ من مجموع القيادات الإدارية في تلك المصارف والبالغ عددها (٦٠) بين مدير مفوض ومعاون مدير مفوض ومدير قسم حيث بلغ عدد القيادات في تلك المصارف وحسب هياكلها التنظيمية ١٢٠ موقع إداري قيادي.

سادساً: أسلوب الدراسة:

تعد الاستبانة المصدر الرئيس للحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة الملحق (١)، وتضمّنت جزأين، الأول يختص بالبيانات الشخصية، والتي تمثل المتغيرات الخاصة بالعينة التي تؤثر على استجابة المبحوثين على بنود الاستبانة، المعلومات العامة من حيث (الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخدمة، الموقع الوظيفي الحالي).

أمّا الجزء الثاني من الاستبانة فقد تضمّن البنود الخاصة بموضوع الدراسة،

وقد استعمل مقياس ليكترت (Likert) الخماسي، ويشمل المتغيرات الرئيسة والفرعية (رأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية و الابداع التنظيمي)، وجرى بناء فقرة موزعة على فقرات الاستبانة، وقد جرى قياس رأس المال التمويلي من خلال عدد من المعادلات المالية للتوصيل الى قياس رأس المال الممتلك وقروض طويلة الاجل.

سابعاً: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

١- الحدود الزمانية: الحدود الزمانية للبحث تمتد من (٢٠١٢) ولغاية نهاية عام (٢٠١٣).

٢- الحدود المكانية للبحث: عينة من المصارف العراقية الخاصة.

ثامناً: صدق الأداة وثباتها:

ونشير إلى التأكيد من أن المقياس (الاستبانة) التي أعدها الباحث يمكنها أن تقيس بالفعل متغيرات الدراسة، وتشمل عدة اختيارات:

١- الصدق الظاهري

ويمثل التأكيد من أن العبارات التي وردت في الاستبانة يمكنها أن توفر البيانات المطلوبة للدراسة وبدقة عالية، يمكن من خلالها تعميم نتائج الدراسة على المصارف، وجاء ذلك بمرحلتين: الأولى تمثلت بعرضها على مجموعة من المقيمين ذوي الاختصاص الدقيق، والثانية تمثلت بتوزيع الاستبانة على عينة

مختارة من الدراسة، وذلك للتعرف على مستوى فهمهم للعبارات والالفاظ الواردة فيها ومقدار وضوحها.

٢- صدق المحتوى

ويعني مستوى تعبير فقرات الاستبانة عن أبعاد الدراسة المحددة، وهنا يتم التركيز على ضرورة تمثيل أبعاد الدراسة كلها بشكل دقيق في الاستبانة من خلال مجموعة من العبارات، ولتحقيق ذلك يفترض ضمناً وجود صفة قابلة للقياس، ثم يتم وضع العبارات المناسبة لذلك، ثم يجري فحص منظم للفقرات لتقدير مقدار تمثلها للأسس التي أعدت على أساسها الاستبانة، وقد فُحص صدق المحتوى منذ المراحل الأولى لإعداد الاستبانة من خلال مراجعتها بشكل مستقل لكل فقرة.

٣- اختبار صدق أداة القياس وثباتها

استخدام اختبار صدق أداة القياس عن طريق عرض الاستبانة على عدد من المحكمين، إذ أعدت الاستبانة بناء على اقتراحاتهم، أما ثبات أداة القياس فقد اختُبر عن طريق اختبار (كرونباخ-الف) إذ بلغت قيمة الفا 84.3% وهي نسبة مقبولة جداً، كما استخرجت قيم الفا بالنسبة إلى متغيرات الدراسة إذ كانت أعلى من النسبة المقبولة 60% وتعكس ثبات أداة القياس.

المبحث الثاني

الجهود المعرفية السابقة

أولاً: الدراسات السابقة

دراسة (Bontis, Intellectual Capital and business Performance in Malaysian Industries, 2000)

هدفت هذه الدراسة الميدانية إلى دراسة العلاقة بين عناصر رأس المال الفكري (البشري، الهيكلي، الزبائني) وذلك من خلال استبانة طورت لهذا الغرض وقد أفضت الدراسة إلى أن العنصر البشري مهم بغض النظر عن قطاع الصناعات أو الأعمال فضلاً عن أن لرأس المال أثر كبيراً في هيكل الأعمال في قطاعات الأعمال غير الحكومية، وأخيراً لرأس المال الزبائني تأثير في قطاع الأعمال بغض النظر عن النوع، وأجريت الدراسة على الصناعات الماليزية.

دراسة (Nakahara, Innovation Management Using Intellectual Capital, 2001)

وهي دراسة نظرية هدفت إلى تسليط الضوء على أهمية رأس المال الفكري، هذه المعرفة التي يتم تطويرها عبر مسيرة الأعمال بحيث تصبح أحد الموارد الحيوية التي تمكن المنظمة من الانتقال إلى تطوير نموذج أعمال يتصف بالكفاءة والفاعلية، وتوصي الدراسة بتحوّل فلسفة المنظمة من الفخر بإنجازات الماضي نحو التركيز

على استراتيجية مستقبلية تأخذ بالحسبان أهمية رأس المال الفكري.

دراسة (Marr and e ta,andy Why do Firms Measure Their

(IntellectualCapital, 2003

هدفت هذه الدراسة النظرية إلى مراجعة أهمية قياس رأس المال الفكري، ومقدار الفوائد التي تجنيها المنظمات جراء ذلك، وانتهت الدراسة إلى أن معظم البحوث في هذا المجال مازالت في المرحلة النظرية، كما تسلط الضوء على بعض المداخل التي يجب على الباحثين تجربتها من أجل الإسهام في تطوير حقل قياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال.

دراسة (Firer & Williams, Intellectual Capital and Traditional

(Measures of Corporate Performance, 2003

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين كفاءة القيمة المضافة إلى قاعدة موارد المنظمة المتمثلة برأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ومؤثرات الأداء المتمثلة بالربحية والإنتاجية والقيمة السوقية. تكونت الدراسة من (75) منظمة عاملة في السوق المالي في أفريقية الجنوبية، وتوصلت الدراسة إلى أن الموارد الطبيعية كانت لها الأثر الأكبر في أداء المنظمات من الموارد البشرية.

دراسة (العرييد، عصام فهد، للجوانب المحاسبية لرأس المال المعرفي،

(٢٠٠٥)

جاء هدف الدراسة لبيان مدى أهمية رأس المال المعرفي والإفصاح عنه، إذ انه يلعب دوراً رئيساً في تحديد مكاسب النمو والنجاح المستقبلي وظهور الحاجة المحاسبية إليه، وإن أحد مقاييس المقترحة لقياسه هو الفرق بين القيمة الدفترية للشركة وقيمتها السوقية. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها إن هناك صعوبات جمة في تحديد القيم النقدية لرأس المال المعرفي.

دراسة (Indra & James, An Empirical Investigation of Annual

(Reporting Trends of Intellectual Capital in Sri Lanka, 2005

تناولت الدراسة رأس المال المعرفي في سريلانكا، إذ فحصت عينة تمثلت في أول ثلاثين شركة مدرجة في سوق كولومبو للأوراق المالية، وتم تنفيذ الدراسة من خلال خمس خطوات وهي: تحديد عناصر رأس المال المعرفي، تحدد أدوات رأس المال المعرفي التي سيتم تطبيقها على العينة، اختبار النتائج المترتبة على تأثير حجم الشركة في الإفصاح عن رأس المال المعرفي، ثم المقارنة بين ما توصلت إليه الدراسة من نتائج مقارنة بالدول المتقدمة، وأخيراً استخدام نتائج الدراسة في التشجيع على تطوير رأس المال المعرفي.

دراسة) Martinez-Torres ,M,A Procedure to Design a Structural and Measurement Model of Intellectual Capital: (an Exploratory Study, 2005

هدفت الدراسة إلى محاولة فهم كيفية استخدام رأس المال المعرفي في المنظمة ما أساسها المعرفة، واقرحت أنموذجاً نظرياً يربط مكونات رأس المال المعرفي وأشارت إلى إن هذه المكونات تتضمن الأصول المعنوية في المنظمة التي لم يتم تسجيلها في التقارير المالية والتي تشكل 80% من القيمة السوقية للمنظمة وهي العنصر الأساسي لتوليد القيمة المستقبلية وتتضمن رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس المال الزبائني.

دراسة) Michel & Nouri,Developing Competitive Advantage (Through Knowledge Management And Intellectual, 2007

هدفت الدراسة إلى بيان أثر رأس المال المعرفي بوصفه قوة تنافسية مؤثر في أداء الشركات، إذ تناولت أنموذجاً من شركات تعمل في الشرق الأوسط لاختبار خمس عوامل تربط أداء الشركات المؤسسي بإدارة المعرفة وهذه العوامل هي: معرفة العنصر البشري ونموه، معلومات السوق، التحالف الاستراتيجية، انساب المعرفة لاتخاذ القرار، والمعلوماتية. توصلت الدراسة إلى إن جميع العوامل هي مناسبة ويقترح اعتماد لتحسين الأداء المؤسسي

والمعرفي للشركة وتعتبر معرفة العنصر البشري ونموه والتحالفات الاستراتيجية واسباب المعرفة لاتخاذ القرار أهم شروط الأداء المؤسسي على مختلف الأصعدة.

دراسة (Shao-chi,et.,al.,The Effect of Alliance Experience and Intellectual Capital on the Value Creation of (International Strategic Alliances ,2008

هدفت الدراسة إلى بيان أثر رأس المال المعرفي في خلق قيمة للتحالفات الاستراتيجية الدولية، إذ قامت بدراسة ميدانية على عدد من الشركات الأمريكية، وانتهت الدراسة إلى إن الشركات ذات المستوى المرتفع من رأس المال المعرفي تحقق مكاسب أكبر في الثورة، كما أشارت إلى انه من آثار ديناميكية رأس المال المعرفي انه كلما كانت التغيرات البيئية منخفضة تكون الحاجة إلى تغيرات محسوسة أو الحاجة إلى معلومات جديدة ضعيفة والعكس صحيح، إذا كانت التغيرات البيئية كبيرة أو سريعة. وقد يتفاوت أداء الشركات وفقاً لدرجة استجابتها للتغيرات البيئية من خلال فهم المؤثرات البيئية في الوقت المناسب بما يجعلها أكثر قدرة على استعمال المعلومات الخارجية، وانتهت الدراسة إلى ضرورة تعلم وتعميق خبرة العمال بشكل فردي لكي يشتركوا في التحالفات المختلفة بمرور الوقت وبالشكل الذي يؤدي إلى وضع قاعدة معرفة تغني عن تجارب أخرى.

دراسة (Levy, Felicia, A Simulated Approach to Valuing

(Knowledge Capital, 2009

انطلقت الدراسة من الحقيقة القائلة : إن عمليات تقييم رأس المال المعرفي تعد من المواضيع التي يصعب قياسها، واستندت في استخلاص هذه الحقيقة على انه لا يمكن تقييم أي أصل غير ملموس إلا بعد بيعه.

وبناء على ما سبق فإن هذا يؤكد إن جميع المؤسسات تختلف في تحديد قيم رأس المال المعرفي، ولهذا لا يمكن إعداد وتطوير أنموذج عالمي موحد يتمكن من قياس رأس المال المعرفي، ومن الحقائق السابق ذكرها، فقد هدفت الدراسة إلى محاولة تطوير أنموذج محاكاة يعمل على تجمع المعلومات الخاصة بأصول رأس المال المعرفي، وتم الاعتماد في بناء ذلك الأنموذج على خيار التسعير، واعتبرته أنموذجاً مالياً يستطيع أن يقيس رأس المال المعرفي المبني على خيار التسعير يمكن المشتريين من تعلم عمليات الشراء التي تستند بشكل كامل على رأس المال المعرفي الذي يشتمل على الموارد البشري، الهيكلي، والذبائني.

دراسة (الحلالمة والعزاوي، رأس المال المعرفي وأثره في أسباب النجاح الاستراتيجي

لمنظمات الأعم الدراسة استكشافية في شركات الاتصالات الأردنية، ٢٠٠٩)

جاء هدف الدراسة لتحليل وتشخيص وقياس رأس المال المعرفي لأربع شركات تعمل في قطاع الاتصالات الأردنية وبيان علاقته بالنجاح الاستراتيجي،

ومنطلقة من فرضية رئيسة مفادها " لا توجد علاقة إلى عدة نتائج أبرزها ارتفاع رأس المال المعرفي للشركات عينة البحث بأبعاده المختلفة مع وجود ارتفاع في النجاح الاستراتيجي على أثر استخدام رأس المال المعرفي.

دراسة (رزاق، محمود عبد الفتاح، إطار مقترح لتحديد تكاليف الإفصاح والتقرير عن رأس المال المعرفي، ٢٠١٠)

هدفت الدراسة إلى تحديد تكاليف الإفصاح والتقرير عن رأس المال المعرفي وذلك بإطار نظري يبين فيه ماهية رأس المال المعرفي، مكوناته أهميته قياسه والإفصاح عنه، وتحديد التكاليف المرتبطة بالإفصاح والتقرير عن الرأس المال المعرفي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يفيد إن الأصول المعنوية أو المعرفية أصبحت تشكل 80% من القيمة السوقية للمنظمة وهي العنصر الأساس لتوليد القيمة المستقبلية، كما انه في ظل متطلبات بيئة العمل السائدة أصبح من الضروري تركيز الدراسات على بحث مشكلات قياس رأس المال المعرفي والإفصاح عنه في التقارير المالية لمنظمات الأعمال.

دراسة (محمد، خميس ناصر راس المال المعرفي ومؤشرات قياسه : دراسة تأصيلية فلسفية، ٢٠١٠)

يهدف البحث إلى وضع أساس نظري برأس المال المعرفي ومؤشرات قياسه

كونه من موجهات الإنجاز الجديدة للمنظمات التمييز بين مكوناته وتوضيح كيفية تفاعلها مع بعضها البعض، وقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات أهمها ما يشير إلى أنه رغم التطورات في اطر العمل ومنهجيات القياس في السنوات الأخيرة، إلا إن المشكلات النظرية لازالت تتمحور في قياس رأس المال المعرفي والإفصاح عنه.

اما عن توصيات البحث، فهو ضرورة قيام المدراء بالوقوف على الافتراضات التي يبنى عليها كل نموذج من اجل اختيار الأنموذج المناسب لقياس رأس المال المعرفي والذي يتلاءم مع البيئة التي يملون فيها.

ثانياً: العلاقة بين الدراسات السابقة واهداف البحث

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتضح ما يلي:

١- إن عدد الدراسات التي أجريت بهذا المجال وحسب علم الباحث قليل جداً كونه من المواضيع الحديثة التي برزت على أثر التحولات الإقليمية والدولية التي حدثت وبرز الاقتصاد المعرفي.

٢- تبين من استعراض الدراسات السابقة، إن معظمها يهدف إلى إرساء أساس نظري لموضوع رأس المال المعرفي، أهميته، مكوناته، كما إن قليل منها كان تطبيقاً مع اختلاف البيئات التي أجريت فيها وتنوع

المتغيرات التي تناولتها وتعدد الأساليب الإحصائية المستخدمة للحصول على المعلومات وتحليلها.

٣- لقد كشفت نتائج الدراسات السابقة عن أهمية رأس المال المعرفي ودوره في تحقيق الميزة التنافسية وخلق القيمة للوحدات الاقتصادية وتحقيق نجاحها، ولكنها أجمعت على وجود إشكالية لقياس رأس المال المعرفي والإفصاح عنه.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تجاوزت مرحلة البحث في إشكالية القياس والإفصاح عن رأس المال المعرفي والتمويل والتي تناولتها بعض الدراسات، فهذه لم تعد إشكالية بحد ذاتها، بل الإشكالية الآن في آلية القياس والإفصاح وكيفية تكييف المبادئ والمفاهيم المحاسبية لهذا النوع من الأصول.



Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

الفصل الثاني

- **المبحث الاول: المصارف التجارية النشأة والتطور والوظائف**
- **المبحث الثاني: المصارف التجارية الخاصة في العراق**
- **المبحث الثالث: المنتجات المصرفية في المصارف العراقية الخاصة**

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

مقدمة

المصارف التجارية هي مؤسسات مالية تقوم بجمع أموال الزبائن على شكل ودائع (حسابات جارية - حسابات توفير - ودائع لأجل) وتوظفها في عمليات مجزية كتشجيع التجارة وقبول خصم الكمبيالات ووضع الأتمان بصورة مباشرة إلى المقترضين أو من خلال الأسواق المالية وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية والمشاركة في تمويل المشاريع بمختلف القطاعات الاقتصادية

١ - أن الأموال وكما هو معروف هي العمود الفقري لأي نظام اقتصادي حيث تعتبر الشريان الحيوي الذي يحقق النمو والاستقرار لأي نشاط اقتصادي ولا يمكن لأي عملية تنموية وتطويرية أن تحقق أهدافها وغاياتها ما لم تستند إلى ركيزة مالية وتمويلية حيث لا يتحقق النمو والتطوير دون ذلك وعليه فأن للمصارف دور ريادي وأساسي على مستوى الاقتصاد في البلد من خلال جمع الأموال وضخها في الاقتصاد وبأشكال مختلفة وفعاليات استثمارية تخدم المجتمع وتعمل على تنمية الحركة فيه اذ لا يمكن أن تجد اقتصاد سليم ومعافى دون وجود جهاز مصرفي كفوء

٢ - ان النشاط الاقراضي للمصارف يقوم بدوره بخلق الودائع على اعتبار إن اغلب مطلوباتها هي ودائع تحت الطلب تعرض لمن يحتاجها

وتمكن توليفها في أنشطة وفعاليات استثمارية تخدم المجتمع
وتعمل على تنمية الحركة التنموية فيه

٣- تؤدي المصارف مهمتها في التأثير على الاقتصاد الوطني فأن لها عدة
أدوار (Rose, 1999) هي:

دور الوساطة The Intervention Role وهو الدور الأساسي لها باعتبارها
حلقة وصل بين وحدات الفائض ووحدات العجز والذي يحقق فاعليته وكفاءة
الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد، دور المدفوعات The
Payment Role وهو يمثل دور مهم لكون نسبة كبيرة من المدفوعات المالية
تتم عن طريق المصارف حيث يتم تنفيذ مدفوعات السلع والخدمات لمصلحة
زبائنها مثل مقاصة الصكوك وتمويل الأصول، دور الكفيل الضامن The
Guarantor Role حيث يعتبر هذا الدور من الأدوار الهامة والحيوية وذلك
لحاجة المجتمعات إلى أن تقوم المصارف بضمان زبائنها عن طريق تقديم
بعض الخدمات والعمليات المصرفية التي ترتب التزاماً مقابل المجهود مثل
خطابات الضمان والاعتمادات المستندية لدعم التجارة الدولية، دور الوكيل
The Agency Role وهو الدور الذي تقوم به المصارف نيابة عن زبائنها في
توظيف ودائعهم في مجالات اقتصادية مختلفة وكذلك حماية الممتلكات
الخاصة بهم وإصدار السندات التي تقدمها من خلال قسم الأمانة واستحصال

الشيكات وغيرها، دور السياسة The policy Role طالما أن المصارف لها علاقة بسياسة الدولة وبالساسة النقدية حيث أنها جزء مهم في تنفيذ السياسة النقدية للبلد وتحقيق النمو الاقتصادي والسعي لتحقيق الأهداف الاجتماعية، دور في تخفيض المخاطر Risks Role على اعتبارها قادرة على تقليل المخاطر من خلال استثمار الأموال في مجالات متنوعة وهذا ما يزيد من سلامة الودائع.



المبحث الاول

المصارف التجارية النشأة والتطور والوظائف

١- نشأة المصارف التجارية:

تعود نشأة المصارف التجارية إلى القرون الوسطى، حيث كان التعامل يتم بواسطة النقود الذهبية أو الفضية (النقود المعدنية/ المسكوكات الذهبية). وكان الأغنياء يودعون مدخراتهم لدى الصاغة والصيافة، وفي المقابل كان هؤلاء يصدرون شهادات تثبت حق أصحاب الأموال في استرجاع مدخراتهم عند الطلب. وأصبح التعامل يتم بواسطة شهادات الإيداع، لأنه أيسر وأخف وأسلم من تداول المعادن، خاصة وان هذه الشهادات كانت مضمونة وكان بإمكان أي حامل لتلك الشهادة أن يسحب كمية الذهب المذكورة في الشهادة من الصاغة أو الصيافة الذين أصدروا تلك الشهادة.

وهكذا تحولت شهادة الإيداع إلى ما يشبه الصكوك اليوم. (الشمري، صادق

راشد ٢٠١٠)

وبمرور الزمن إكتشف الصاغة والصيافة أن الذهب المودع لديهم يبقى لفترات زمنية طويلة دون أن يسحب من قبل المودعين، خاصة بعد ان تعودوا علة التعامل بالشهادات. نتيجة لذلك أخذ الصاغة والصيافة بإصدار شهادات إضافية وهمية (أي بدون رصيد يقابلها من الذهب والفضة)، تمنح للمقترضين

(المستثمرين)، مقابل فوائد يحصل عليها الصيرفي لنفسه. ويقوم المقرض باستخدام الشهادة التي تثبت بأن لديه وديعة من الذهب في المبادلات التجارية. وهو ملزم في نهاية فترة القرض بتسديد التزاماته مقابل الصيرفي.

وهكذا ظهرت وظيفة جديدة للصاغة والصارفة وهي قدرتهم على إصدار شهادات، أي خلق نقود جديدة للتداول، بعد أن كانت وظيفتهم الأساسية الحفاظ على ودائع الزبائن.

ونتيجة التوسع الكبير في إصدار الشهادات وعدم تمكن الصاغة والصارفة من تسديد قيمتها، أفلس الكثير منهم، وتزعزعت ثقة المودعين في إيداع مدخراتهم، فاضطرت الحكومات إلى التدخل، وانشأت مصارف حكومية، مهمتها قبول الودائع واستخدام هذه الودائع في اقراض المستثمرين وتمويل استثماراتهم. وكان اول مصرف يقوم بهذه الوظائف هو مصرف البنديقية الذي أنشئ عام ١٥٨٧م.

ونظراً لتوفر عامل الثقة، تعود الناس على تداول هذه الشهادات، وتحولت من شهادات اسمية إلى شهادات لحاملها، ثم إلى صكوك بشكلها الحالي.

وبسبب الحروب والأزمات الاقتصادية والغش والتزوير في النقود المعدنية، من حيث الوزن والعيار (قانون جريشام)، أصدرت الحكومات امراً يمنع بموجبه الافراد من الاحتفاظ بالنقود المعدنية، وعدم السماح باستعمالها

كوسيلة في المبادلات التجارية بين الافراد، ولكن بين الحكومات فقط لأغراض استيراد السلع والخدمات.

١- تطور وظائف المصارف التجارية

يمكن تلخيص وظائف المصارف التجارية التقليدية والجديدة في النقاط التالية: - (عبد النبي، وليد عيدي ٢٠٠٧)

أ- مصارف الودائع

أن مصارف الودائع كانت مؤسسات خاصة أو عامة مضمونة ومأمونة، يستطيع الافراد إيداع أموالهم فيها مقابل رسوم يدفعها المودع، مقابل استلامه لشهادة الإيداع الاسمية أو لحاملها. وهكذا كان في الإمكان نقلها من شخص لآخر. وكانت شهادات الإيداع هذه هي اول صورة للنقود الورقية (BANK NOTE)، إذا أصبح التعامل بشهادات الإيداع متعارف عليه دون الذهب المودع لدى المؤسسات (المصارف).

ب- تقديم القروض للمستثمرين

أن نسبة ضئيلة جداً من شهادات الإيداع كانت تعود للمصارف للمطالبة بقيمتها من ذهب (نقود معدنية)، ولهذا السبب فقد تجمعت لدى المؤسسات المصرفية سيولة نقدية غير مستغلة (COLD/FREEZING) خاملة / مجمدة). ولهذا قامت المصارف بتقديم القروض للمستثمرين أصحاب المشاريع

الناجحة، ليس من أموالهم الخاصة فقط، بل تقرض جزءاً كبيراً من الأموال المودعة لديهم، مقابل فوائد تفرضها على القروض الممنوحة مقابل ضمانات كافية، وهكذا جمعت المصارف وظيفتين أساسيتين، هما قبول الودائع من جهة، ومنح القروض للمستثمرين من جهة ثانية.

ج- خلق الودائع/ خلق الائتمان/ خلق النقود.

المصرف المركزي هو الذي يحدد نسبة الاحتياطي القانوني للودائع المصرفية. وهذا يعني إن كل مبلغ مودع من قبل الافراد والشركات لا بد أن تذهب منه نسبة مئوية إلى المصرف المركزي كاحتياطي للطوارئ. وفيما يلي حالات الاحتياطي القانوني:-

أولاً- حالة الاحتياطي الكامل (نسبة ١٠٠٪)

في حالة إيداع ١٠٠٠ د.ع في مصرف ما، فإن القانون يحتم على المصرف أن يحتفظ بالمبلغ كامل كاحتياطي. معنى ذلك إن المصرف ممنوع أن يستفيد من هذه النقود المودعة لديه، لان القانون يمنعه من ذلك مادام نسبة الاحتياطي القانوني ١٠٠٪ وهذه الايداعات تظهر في ميزانية المصرف في جانب الخصوم في حساب الودائع الدائنة (الطلبات) وتظهر في جانب الصندوق (الخزينة) في الأصول وهذه النسبة غير مستخدمة في العراق. (الشمري- صادق راشد

(٢٠١٠)

ثانياً- حالة الاحتياط الجزئي

لنفترض إن قانون المصارف ينص على ضرورة احتفاظ المصارف بنسبة ٢٠٪ من الودائع كاحتياطي فقط. في هذه الحالة يستطيع المصرف الاستفادة من النقود المدخرة لديه، وتقديم جزء منها على شكل قروض لزبائنه (٨٠٪).

فاذا أودع شخص ما ١٠٠٠ د.ع في المصرف التجاري وكانت نسبة الاحتياطي القانوني ٢٠٪ فأن المصرف ملزم بإيداع ٢٠٠ د.ع لدى البنك المركزي والاحتفاظ بالباقي لديه يقرضها لزبائنه. وحاليا في العراق فأن نسبة الاحتياطي القانوني هي ١٥٪ من حجم الودائع ١٠٪ يحتفظ بها لدى البنك المركزي و ٥٪ في خزائن المصرف. (عبد النبي - وليد عيدي ٢٠٠٧)

مثال :-

احتياطي	ودائع مشتقة	ودائع أصلية	مصارف تجارية
200	800	1000	1
160	640	800	2
128	512	640	3
102.4	409.6	512.0	4
81.92	327.69	409.6	5
65.53	262.16	327.69	6
1000	4000	5000	المجموع

جدول (١) الاحتياطي القانوني

وهكذا يتضح إن بمقدور المصارف التجارية أن تخلق من الودائع الاصلية لديها ودائع مشتقة مقدارها ٤٠٠٠ د.ع، تمنح كقروض للزبائن. مما يعني إن حجم الودائع المشتقة أكبر من الودائع الاصلية. وتظهر هذه الودائع المشتقة في الميزانية كالاتي:

الأصول	الخصوم
1000 وديعة في الخزينة	1000 وديعة اصلية
4000 قروض زبائن	4000 ودائع مشتقة
المجموع 5000	المجموع 5000

جدول (٢) الودائع المشتقة

وتوجد معادلة بسيطة لحساب مكائر الودائع المشتقة، وذلك بقسمة الودائع الاصلية على نسبة الاحتياطي القانوني: -

$$١٠٠٠ \div ٢٠\% = ٥٠٠٠ \text{ اجمالي الودائع}$$

$$٥٠٠٠ - \text{الودائع الاصلية } ١٠٠٠ = ٤٠٠٠ \text{ ودائع مشتقة}$$

والجددير بالذكر إن الودائع الاصلية والمشتقة تعتبر حسابات جارية أو حسابات تحت الطلب، يمكن للزبون أن يسحبها أي وقت شاء بواسطة شيكات (شبه نقود).

يستنتج من ذلك أنه في حالة قيام المصرف بمنح قرض لاحد الزبائن، فإن المبلغ يقيد في دفاتر المصرف كدين على المقرض، وفي نفس الوقت يقوم المصرف بتحويل قيمة القرض إلى الحساب الجاري للمقرض. أو يقوم بفتح حساب جاري للمقرض بقيمة القرض، في حالة عدم وجود حساب جاري للمقرض. وبهذا يصبح مبلغ القرض كوديعة جارية للزبون. معنى ذلك أن القروض الممنوحة تخلق مقابلهما ودائع جارية وهذه الأخير تعتبر كنقود في التداول.

وعند قيام المصرف بالسماح لاحد زبائنه بالسحب على المكشوف من حسابه الجاري، فإن عملية السحب هذه تؤدي إلى خلق نقود جديدة في التداول. وذلك لان الزبون عند قيامه بسحب المبلغ عن طريق الصكوك التي يحررها للمتعاملين معه، فإن المستفيدين من هذه صكوك بإمكانهم الحصول على قيمتها من المصرف، وكذلك بإمكانهم فتح حسابات جارية بالمبالغ المستحقة لهم بنفس المصرف أو بالمصارف الأخرى. (ارشيد وشامة عبد المعطي واحمد زهير ١٩٩٦)

وبهذا تساهم المصارف في زيادة كمية النقود المتداولة، وذلك عن طريق توسيعها في منح القروض. كما يمكنها تقليص حجم النقود المتداولة، وذلك عن طريق توسيعها في منح القروض. كما يمكنها تقليص حجم النقود المتداولة عن طريق تخفيض حجم الائتمان الممنوح للغير.

سؤال: من أين يأتي المصرف التجاري بالنقود الورقية كي يقدمها للزبائن كقروض؟

الجواب: تقدم القروض للزبائن من رأس المال أو من الودائع، أو انه يطلب قروضاً من البنك المركزي مقابل كمبيالات أو يبيع العملات الأجنبية لديه والعوامل المحددة لخلق الودائع المشتقة هي ما يلي: - (الدوري والحسني فلاح ٢٠٠٢)

- مقدار الوديعة.
- نسبة الاحتياطي القانوني.
- مدى رغبة المصارف في زيادة حجم القروض (عامل الاستقرار).
- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية.
- أسعار الفوائد على القروض.
- قيام الزبون باكتناز قيمة القروض خارج الجهاز المصرفي، مما يقلص حج الودائع المشتقة.

د- المشاركة في تمويل والتناج

تطورت وظائف المصارف التجارية، بحيث أصبحت تشارك المستثمر في تمويل، وكذلك بخصص من الأرباح. فالمصارف تقدم على الاستثمارات التي

قد يحذر منها القطاع الخاص تمويل المشاركة في المخاطر. (JOINT VENTURE)

هـ- توجيه الاستثمارات النقدية (البورصة)

أخذت المصارف الأوروبية وظيفة جديدة عند دخولها سوق البورصة (STOCK MARKET) فالمصارف هي التي تشتري وتبيع الأسهم والسندات للزبون، وهي التي تقدم له النصح والارشادات.

و- تسهيل وإدارة الاستثمارات المحلية للزبون الأجنبي

تقوم المصارف اليوم بوظيفة جديدة وحديثة، الا وهي القيام بأعمال الوسيط للممول الأجنبي، عندما يقرر القيام بالاستثمارات في بلد اجنبي وكيل استثماري (INVESTMENT AGENT)

٣- إدارة المطلوبات والموجودات

إن الإدارة المالية تعمل في ظل ثلاث مجموعات من العوامل هي:

العوامل الخارجية أو ما يسمى بالبيئة الخارجية، العوامل الداخلية أو ما يسمى بالبيئة الإدارية، والعوامل الخدمية أو ما يسمى بالبيئة التنافسية.

وفيما يلي نبحث كل مجموعة من هذه العوامل والعلاقة فيما بينها. (رمضان

ومحفوظ زيادة ١٩٩٥)

• المجموعة الأولى:

وهي العوامل التي تخضع لها الإدارة المالية للبنوك بدون أن تستطيع التأثير فيها بشكل فعال وتتكون من أوضاع الأسواق المالية التي تعمل فيها البنوك، والقرارات السياسية التي يتخذها البنك المركزي وتصدر بشكل تعليمات مقيدة للبنوك أو بشكل تغيرات في السياسة النقدية. وهي جميعها تقع خارج سيطرة إدارة البنك.

وتهتم البنوك التجارية فيما يخص الأوضاع في الأسواق المالية بأمرين هما: مدى توفر الأموال القابلة للإقراض في الأسواق، واتجاهات سعر الفائدة في السوق. حيث يعتمد توفر الأموال في السوق على السياسة النقدية للبنك المركزي (توفر الاحتياطيات) وعرض الأموال القابلة للإقراض والطلب عليها في السوق. وهذه بطبيعة الحال، تؤثر جميعها ليس على إمكانية البنوك فحسب في خلق الحقوق المالية على نفسها (الودائع) وقبول الحقوق على الآخرين (القروض) وإنما على مدى رغبتها في ذلك وعلى تقرير سعر الفائدة الذي تمنحه على الودائع أو الذي تفرضه على القروض، والذي بدوره يعتبر عاملاً مهماً ومحددًا لأرباح البنك.

بالإضافة إلى ذلك تتأثر الإدارة المالية للبنوك بالقيود التي تضعها السلطة النقدية على البنوك وبخاصة تحديد متطلبات الاحتياطي الإلزامي ورأس المال.

تحديد أنواع الخدمات التي يمكن أن يقدمها البنك التجاري، وتحديد الفائدة على الودائع والقروض، وتحديد مجالات الاستثمار بالنسبة لموجودات البنوك وما شاكلها من قيود وتعليمات تلتزم بها هذه البنوك.

• المجموعة الثانية:

ويقصد بها العوامل الخاصة بإدارة البنك داخلياً وبالتحديد كيفية استخدام الموارد المالية للبنك بهدف تعظيم الأرباح والذي يتضمن مدى قبول البنك للمخاطر أو إدارتها ضمن الحدود المسموح بها في تعليمات السلطة النقدية. واهم هذه المخاطر هي: خطر عدم التسديد أي خسارة القروض، خطر السوق أو تقلب أسعار الفائدة في السوق وبالتالي التأثير على مردودات أو عوائد الاستثمارات وتكلفة المطلوبات، خطر قلة أو عدم كفاية السيولة والذي يتمثل بالسحوبات النقدية الكبيرة غير المتوقعة، وخطر الوقوع في حالة فقدان اليسر المالي بسبب عدم كفاية رأس المال أو حقوق الملكية لتغطية الخسائر الحاصلة بالموجودات.

• المجموعة الثالثة:

وهي العوامل الخاصة بإمكانية البنوك على تقديم الخدمات المالية للمتعاملين معها بكفاءة قادرة على التنافس مع البنوك الأخرى. وتمثل هذه العوامل أهمية خاصة بالنسبة للبنوك التجارية لأن البنوك هي منشآت خدمية

تنتج الخدمات المالية ويرتبط وجودها بمدى نجاحها أو فشلها في إنتاج الخدمات بشكل الذي يجذب المتعاملين معها من المدخرين أو المقترضين، والذي يعني في نهاية الأمر إمكانية البنوك أو عدمها في تحقيق الأرباح للمالكين والمحافظة على أسعار أسهمها في الأسواق المالية.

ويتضح من هذا بأن المجموعات الثلاثة من العوامل هي في الواقع ليست مستقلة عن بعضها؟ فالتغيرات التي تحصل في الأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن السلطة النقدية (العوامل الخارجية+الداخلية) تؤثر بالتأكيد على كيفية استخدام البنوك لمواردها المالية (العوامل الإدارية). كما أن مدى تقبل البنوك لهذه المخاطر يؤثر بدوره على مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك (البيئة التنافسية) وفي الوقت نفسه على التكاليف التي تتحملها والأرباح التي تحققها للمالكين ومدى استقرار أسعار أسهمهم. وبالعكس يجب أن نتذكر بان فشل البنوك في تقديم الخدمات المالية المطلوبة في القطاعات الإنتاجية الأخرى أو فشلها في تحقيق الأرباح والمحافظة على وجودها واستمرار عملها تجاه المخاطر التي تتعرض لها، قد يلزم السلطة النقدية على اتخاذ إجراءات أو قرارات تساعد الإدارة المالية للبنوك على تحقيق أهدافها سواء عن طريق توفير الاحتياطات اللازمة لها، أو التأثير على أسعار الفائدة في الأسواق المالية، أو تحمل جزء من المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي التجاري من خلال

توفير التأمين اللازم ضد هذه المخاطر وبذلك تصبح العلاقة تبادلية بين المجموعات الثلاث.

ولابد من الإشارة في هذا المجال إلى مكونات الإدارة المالية للبنوك التجارية إذ لا شك أن الهدف الرئيسي لأي بنك تجاري هو تعظيم الأرباح وأن الجزء الأكبر من نشاط البنوك التجارية في الواقع ينصب كيفية هذا الهدف. وكما سبق أن بينا بأن الإدارة المالية تحتل المراكز الأهم والاعلى على يلم الأولويات في إدارة البنوك مقارنة بالمنشآت الإنتاجية غير المالية لأن التمويل هو الناتج النهائي للبنوك. لذا سوف نركز في هذا المبحث على كيفية تعظيم الأرباح في كل جزء من الأجزاء الإدارة المالية للبنوك. إن تحليل عملية تعظيم الأرباح في البنوك التجارية تقودنا في النهاية إلى التعرف على محددات استخدامها احتياطاتها في التوسيع الائتماني للنقود، أي التعرف على العلاقة السلوكية للبنوك التي تربط بين التغيرات في احتياطاتها والتوسيع الائتماني للنقود خلال تعظيم الأرباح. ونستنتج من ذلك بأن عملية تعظيم الأرباح هي السبيل لفهم كيفية استخدام البنوك لاحتياطاتها وفيما يلي نوضح هذه العملية: - (سلامة ابراهيم زكي)

عملية تعظيم الأرباح في البنوك التجارية Profit Maximization in Banks:

تهدف البنوك التجارية من ناحية، إلى خدمة عملائها بأقل تكلفة ممكنة، ومن ناحية ثانية إلى تعظيم إيراداتها الصافية (الأرباح). وهذا هو مغزى الإدارة

الحكيمة لموجوداتها ومطلوباتها، قيمة وتركيباً.

ترتبط عملية الأرباح من جهة باستخدام كشف الميزانية للبنك Balance Sheet والذي يبين مصادر الأموال واستخداماتها، حيث يبين جانب المطلوبات هذه المصادر بينما يوضح جانب الموجودات كيفية استخدامها. وبذلك يعطينا كشف الميزانية وصفاً عاماً لحجم الإنتاج في الجانبين في وقت معين. وترتبط عملية تعظيم الأرباح من جهة أخرى بكشف الأرباح والخسائر Income Statement والذي هو عبارة عن سجل بمصادر الإيرادات Revenues والمصاريف Costs والأرباح Profits الناتجة عنهما. وعلى الأساس فإن الإدارة المالية للبنوك تتكون من ثلاثة جوانب هي: إدارة الموجودات وإدارة المطلوبات وإدارة الاحتياطات. وهي الجوانب أو التقسيمات التي تنسجم مع طبيعة عملية اتخاذ القرارات في البنوك. حيث تتضمن الإدارة المالية قرارات تخص المطلوبات وقرارات تخص الموجودات وقرارات تخص الاحتياطات.

ومجموعها يحدد حجم وتركيبه & Size Composition الميزانية، حتى وإن لم تكن هذه الإدارات منفصلة تنظيمياً بدوائر خاصة بها. مع ذلك فإن عملية تعظيم الأرباح في أي بنك تتطلب تمازج القرارات والآراء في الإدارات الثلاث بغض النظر عن الشكل التنظيمي الإداري لها.

أولاً إدارة الموجودات Assets Management:

وهي الإدارة المسؤولة عن تحديد حجم وتركيب محفظة الموجودات في البنك ويتضمن عملها استكشاف وتقييم فرص الاستثمار المالي المتوفرة للبنك. فهي التي تقرر أي القروض او طلبات القروض التي يوافق أو لا يوافق عليها البنك، وأي الأوراق المالية يختارها البنك كبديل لاستخدام احتياطياته في منح القروض.

ولا شك أن معظم إيرادات البنك التجاري تأتي من موجوداته الايرادية Earning Assets أي الموجودات ذات المردود المادي والمتمثلة بالقروض والاستثمارات. ولكن بالنسبة لأغلب المصارف تمثل القروض أهم مصادر إيراداتها، بينما تساهم الاستثمارات في الأوراق المالية وغيرها بنسبة اقل. ويعود ذلك إلى الصفات التي يتميز بها كل منهما. فالهدف الأساس من منح القروض هو، بشكل رئيس تحقيق الأرباح في حين أن الهدف الأهم من الاستثمارات، وبخاصة السندات الحكومية هو هدف مزدوج يتمثل بالأمان والسيولة. وبما أن السندات الحكومية أو سندات الشركات الكبرى تعتبر اقل مخاطرة وأكثر سيولة من القروض، فإن عوائدها معرضة لأن تكون اقل من عوائد القروض حيث تعوض العوائد عادة عن ارتفاع درجة المخاطر.

وعموماً تتحرك البنوك من حيث نوع موجوداتها، في الاتجاهات التالية،

وبذلك في المراحل المختلفة من الدورة الاقتصادية: (مختار ابراهيم ١٩٨٣)

(١) - ففي مرحلة الانتعاش والتوسع الاقتصادي، تتجه البنوك نحو موجودات ذات درجة عالية من المخاطر ولكن ذات مردود عالٍ، مثل القروض وبعيداً عن الاستثمارات ذات المردود المحدود، ولكن المضمونة نسبياً.

(٢) - أما في فترات الانكماش الاقتصادي، فتحاول البنوك الابتعاد عن الموجودات ذات المخاطر العالية، متجهة نحو موجودات استثمارية أكثر ضماناً وأمناً وذات مخاطر أقل درجة.

ويلاحظ أن هذه السياسة تسير باتجاه قد يتعارض مع اتجاهات البنك المركزي في الحد من التقلبات الدورية في الاقتصاد. وذلك لأن استخدام البنك التجاري لاحتياطياته في منح القروض يؤدي إلى زيادة مضاعفة في عرض النقود بينما لا يؤدي استخدامها لشراء الأوراق المالية لمثل هذه الزيادة. أي أن سياسة البنوك التجارية في إدارة موجوداتها تكون تضخمية في فترات الانتعاش الاقتصادي في الوقت الذي يسعى البنك المركزي عادة للحد من الضغوط التضخمية خلال هذه الفترات. وكذلك الحال بالنسبة إلى فترات الانكماش حيث تكون سياسة البنوك التجارية في إدارة موجوداتها واستخدام احتياطياتها تميل نحو تقليص عرض النقود أي إنها انكماشية بينما تكون سياسة البنك المركزي عادة توسعية.

السؤال الآن هو: ماهي العوامل التي تقرر الحجم الكلي للاستثمارات والقروض ويحقق للبنك أعلى مستوى للأرباح؟ للإجابة على هذا السؤال سنستخدم معادلة الميزانية Balance Sheet والتي تقضي بأن يكون جانب الموجودات مساوٍ لجانب المطلوبات أي:

$$RR + ER + BL = D + BR + NW$$

جانب الموجودات جانب المطلوبات

وبما أن: $RR = rrD$

حيث (rr) يمثل نسبة الاحتياطي القانوني، فأنا نستطيع أن نعيد كتابة المعادلة

السابقة كما يلي:

$$rrD + ER + BL = D + BR + NW$$

إذا:

$$BL = (D - rrD) + BR - ER + NW$$

$$BL = D(1 - rr) + BR - ER + NW$$

ويتضح من المعادلة بأن العوامل التي تقرر الطلب على القروض والأوراق المالية من قبل البنوك التجارية هي العوامل المحددة للودائع (D) وما يطلبه

البنك من احتياطات مقترضة (BR) وما يحتفظ به البنك من احتياطات فائضة (ER) وحقوق الملكية (NW) بالإضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني (rr) التي يقررها البنك المركزي. وإذا افترضنا ثبات حقوق الملكية (NW)، فإن طلب البنك التجاري على القروض والأوراق المالية سيعتمد على مستوى الأمل الذي يعظم أرباح البنك من الاحتياطات والودائع.

ثانياً: إدارة المطلوبات Liabilities Management:

لو عدنا إلى الميزانية المختصرة للجهاز المصرفي التجاري نلاحظ بأن جانب المطلوبات في هذه الميزانية يتكون من ثلاث فقرات هي: الودائع بأنواعها والتي تكون عادة في البنوك التجارية نسبة قد تزيد على (80) بالمائة من مجموع المطلوبات، ثم الاحتياطات المقترضة من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى وأخيراً حقوق الملكية أو القيمة الصافية. لذا فإن الهدف الأساسي في إدارة المطلوبات هو إدارة الودائع أو عرض الودائع (D) وهو عبارة عن مقدار الودائع التي يرغب البنك في اجتذابها من المدخرين (أو يوفرها لديهم).

وهنا تجدر الإشارة إلى التغيير أو التطوير الذي حصل خلال الربع الأخير من القرن العشرين في نظرة البنوك لإدارة المطلوبات. فقبل عام 1980 عندما كانت البنوك التجارية مقيدة بأسعار فائدة مقررة من قبل البنك المركزي أو السلطة النقدية بالنسبة لحسابات التوفير والشهادات الوداعية والودائع الزمنية بشكل

عام، بالإضافة إلى عدم السماح للبنوك التجارية بمنح فوائد على الحسابات الجارية في تلك الفترة، كانت النظرة السابقة حول إدارة المطلوبات سلبية، إذ لم يكن البنك التجاري يعمل على اجتذاب الودائع والعملاء، وإنما كانت البنوك تهتم بإدارة الموجودات فقط.

أما الآن وبعد أن تحررت أسعار الفائدة من القيود الحكومية وأصبحت تتقرر بموجب قوى السوق، فقد بدأت سياسة جديدة للبنوك في اجتذاب الودائع عن طريق المحفزات المختلفة. كما بدأت المصارف في البلدان المتقدمة اقتصادياً تقديم خدمات وتسهيلات عديدة لعملائها تشجيعاً لهم على استعمال المصارف وادخار فوائضهم المالية ومما شجع البنوك التجارية على الاهتمام بإدارة المطلوبات أو الودائع أكثر مما في السابق، هو رفع القيود أيضاً عن مجالات الاستثمار المالي وأنواع القروض التي تمنحها البنوك. فلم تعد البنوك مقيدة بالاستثمار بالسندات الحكومية كالسابق أو حصر قروضها بالقروض التجارية قصيرة الأجل. وإنما فتحت لها مجالات الاستثمار بالأسهم والسندات للشركات الخاصة ومنح القروض المتوسطة والطويلة الأجل للأغراض غير التجارية كالعقارات وإقامة المعامل والمشروعات التنموية الأخرى وبذلك أصبحت مشاركتها أكبر في عملية تكون رأس المال الثابت. وفي الوقت نفسه أصبحت البنوك تسعى لاجتذاب الودائع بالمستوى الذي يعظم أرباحها. وبما

أن الودائع هي جزء مهم من عرض النقود فإن التعرف على العوامل المحددة للودائع يساعدنا على تفهم العوامل المؤثرة في النقود.

البنك المركزي التجاري هو منشأة ربحية تستهدف تحقيق الأرباح لذا فهو يختار المستوى الذي يحقق له أعظم ربح ممكن لكل نشاط من أنشطته الرئيسة والمبينة في ميزانيته. والربح كما هو معروف يساوي الإيراد الكلي ناقصاً التكاليف الكلية والذي يتمثل بالمحصلة النهائية لحساب الأرباح والخسائر.

وبطبيعة الحال تؤلف الفوائد بأنواعها المصدر الرئيس لإيرادات البنوك التجارية وقد تصل نسبتها من مجموع الإيرادات إلى ما يزيد على (75) بالمائة من مجموع الإيرادات. كذلك في جانب المصروفات، تكوّن الفوائد جزءاً كبيراً من مجموع المصروفات قد تصل إلى (50) بالمائة تليها مصروفات أو تكاليف الخدمات التي يقدمها البنك تتمثل برواتب وأجور الموظفين وما يتطلبه عمل البنوك من الحصول على المعلومات الضرورية لتقييم المخاطر في القروض ومتابعة تحصيلها وتقييم المخاطر للاستثمار في الأوراق المالية وأقساط التأمين على الودائع إن وجدت.

ثالثاً - إدارة الاحتياطيات Reserves Management:

قد جرى التطرق لها في سياق عرضنا لإدارة الموجودات والمطلوبات حيث تستخدم الاحتياطيات بأضيق مجال وفي حالات الطوارئ لأنها تعتبر بمثابة

رأسمال ساند وعليه ولكي لا يتم التصرف برأس المال يلجئ للاحتياطات
لمواجهة الحالات الطارئة.



المبحث الثاني

المصارف التجارية الخاصة في العراق

اوجزنا في المبحث الأول نشأة وتطور وظائف وإدارة أموال المصارف التجارية بصورة عامة ولغرض اكمال الصورة لابد من التعرّيج على المصارف الخاصة في العراق وهي موضع بحثنا للوقوف على نشأتها وطبيعة عملها.

أولاً: نشوء وتطور الجهاز المصرفي العراقي (الشمري، صادق ٢٠١٠)

يعد الجهاز المصرفي في العراق وليد الظروف البيئية المحيطة به والتي طبعت به بطابع معين انعكس بشكل كبير على واقع مؤسساته وطبيعة أنشطته وعملياته ودرجة كفاءته في أداء ادواره الأساسية المهمة.

لقد كانت الظروف البيئية في العراق ذات خصائص متميزة انعكست على أنظمتها المصرفية من حيث هيكلتها وتنظيمها وطبيعة أنشطتها وخدماتها التي تقدمها وطبيعة علاقتها مع الجمهور ودرجة تنامي هذه الأنشطة مع الفرض أن دور المصارف الخاصة ضعيفاً في تنمية وتطوير اقتصاد البلد، وذلك لكون المصارف المملوكة للدولة تمتلك من الموجودات ما قيمته 90% وهذا مآثر سلباً على تطوير المصارف الخاصة في توجه سوق المال العراقي وكذلك

لضعف الترابط وانعدام التوجيه الاستراتيجي والاخذ بالحوكمة والياتها في رسم صورة حقيقية للمضي قدماً لتحسين هذا الدور.

كما ارتبط الجهاز المصرفي في العراق بمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد والتي تركت أثراً واضحاً على طبيعة هذا الجهاز من حيث هيكلية وأنشطته المختلفة وقد تم دراسة هذا الواقع لغرض إعطاء صورة واضحة ودقيقة عن واقع الجهاز المصرفي في العراق من خلال مراحل مختلفة تشكل علامة في واقع الجهاز المصرفي في العراق من خلال مراحل مختلفة تشكل علامات بارزة وهي:

المرحلة الأولى 1892 – 1934

تعد هذه المرحلة بداية نشأة الصناعة المصرفية في العراق منذ تأسيس اول مصرف في العراق والذي كان مصرفاً اجنياً، إذ تميزت هذه المرحلة بسيطرة فروع المصارف الأجنبية على نشاط الصناعة المصرفية حيث تم تأسيس البنك العثماني عام 1892 في مدينة بغداد ثم فرع للبنك الشرقي البريطاني في بغداد عام 1912 وتبعه بعد ذلك المصرف الشرقي عام 1918 لمزاولة اعمال الصيرفة وبقيت هذه المصارف تحتكر الصيرفة في العراق لغاية 1935، حيث تميزت هذه المرحلة بتركيز هذه الفروع المصرفية الأجنبية في المدن الرئيسية مع تركيزها على منح الائتمان قصير الأجل للقطاع التجاري بهدف تحقيق اعلى

الأرباح في تشجيع الاستيراد من بريطانيا وأهمال القطاع الصناعي والزراعي وحرمانها من الخدمات المصرفية ومن التمويل اللازم لتطويرها وقد شهدت هذه المرحلة صدور قانون العملة العراقية رقم 44 لسنة 1931 ثم إنشاء لجنة العملة ومقرها لندن.

المرحلة الثانية 1935-1963

تشكل هذه المرحلة بداية نشأة الصناعة المصرفية الوطنية في العراق، والتي كانت ذات طابع متخصص ابتداءً، وبسبب عزوف المصارف الأجنبية العاملة في العراق عن تقديم التمويل اللازم للقطاعين الصناعي والزراعي وحاجتها إلى التمويل متوسط وطويل الاجل، فقد قامت الحكومات آن ذاك بأسيس اول مصرف وطني وهو (المصرف الزراعي الصناعي) بالقانون رقم 51 لسنة 1935 ولم يكتب لهذا المصرف النجاح في البداية لقله رأس ماله وازدواجية اختصاصه لذلك تم شطرة الى مصرفين هما المصرف الزراعي والمصرف الصناعي بموجب القانونين 12 و 18 لسنة 1940 وبشرا اعمالهما فعلياً عام 1947 وشهدت هذه المرحلة اصدار اول قانون لمراقبة المصارف في العراق رقم 61 لسنة 1938 وقد كانت أهميته محدودة في أداء دور فعال للرقابة على المصارف بسبب ضعف الكفاءات الإدارية المصرفية.

وشهدت هذه المرحلة نشوء الصيرفة المركزية الوطنية في العراق اذ تم

تأسس المصرف الوطني العراقي بموجب القانون رقم 43 لسنة 1947 بهدف تنظيم نشاط الصيرفة المركزية وباشر عمله في سنة 1948 .

وفي عام 1956 تم تغير تسميته بموجب القانون رقم 72 ليصبح البنك المركزي العراقي وانيطت به مهمة إصدار العملة ومراقبة التحويل الخارجي وحفظ حسابات الحكومة وغيرها .

كما تميزت هذه المرحلة بأتساع نشاط الصناعة المصرفية وتأسيس المصارف في العراق سواء الحكومية منها ام الخاصة ذات النشاط التجاري أو المتخصص اذ شهدت هذه المرحلة تأسيس اول مصرف وطني حكومي ذا طابع تجاري وهو مصرف الرافدين بموجب القانون رقم 33 لسنة 1941 .

وفي عام 1948 تم تأسيس المصرف العقاري لتمويل عمليات الائتمان العقاري كذلك تم تأسيس مصرف الرهون في عام 1951 لتمويل الائتمان الاستهلاكي فضلاً عن تأسيس بنك التسليف التعاوني عام 1956 الذي اختص بتسليف الجمعيات التعاونية، وقد الغي هذا المصرف عام 1959 وحل محله المصرف التعاوني الذي الغي هو الاخر ووزعت اعماله بين المصرفين العقاري والزراعي .

كما تم تأسيس عدد من المصارف الخاصة التي اتخذت شكل شركات مساهمة فقد تم تأسيس المصرف التجاري العراقي عام 1953 وباشر في عمله

عام 1954 كما تم تأسيس بنك بغداد عام 1956.

وقد كان للمصارف العربية نشاط مصرفياً واضحاً في هذه المرحلة اذ تم تأسيس البنك العربي في بغداد سنة 1954 كأول فرع للبنك العربي الفلسطيني، كما تم تأسيس بنك عربي اخر هو البنك اللبناني المتحد سنة 1953 وقام بنك انترا اللبناني بافتتاح فرع له في بغداد عام 1957 ..

وقد تم خلال هذه المرحلة تعريق بعض المصارف الأجنبية بموجب قانون الوكالات التجارية رقم 22 لسنة 1960 وكان اول بنك تم تعريقه سنة 1961 هو بنك انترا وأصبح اسمه البنك العراقي المتحد واتخذت شكل شركة مساهمة حيل ساهم العراقيون فيه بنسبة 60% من رأسماله وفي عام 1963 تم تعريق البنك العثماني وأصبح اسمه بنك الاعتماد العراقي حيث ساهم العراقيون فيه بنسبة 60% من رأسماله.

كما تم تأسيس مصرف تجاري خاص هو مصرف الرشيد في عام 1963 وقد شهدت هذه المرحلة في آخر ايامها صدور قانون مراقبة المصارف رقم 97 لسنة 1964 والذي جاء بأحكام متطورة أعطت البنك المركزي صلاحيات واسعة لتحقيق رقابة صيرفة مركزية فعالة على المصارف وبصورة خاصة مصارف القطاع الخاص الا ان أهمية هذا القانون اقتصرت على يوم واحد فقط هو يوم صدوره في 1964/7/13 وبعد هذا التاريخ أصبحت معظم نصوصه القانونية غير

فعالة وتتعلق بموضوع لا وجود له أساساً وذلك بسبب التغييرات الجذرية في هيكله الجهاز المصرفي العراقي.

المرحلة الثالثة 1964 – 1990

تشكل هذه المرحلة مرحلة مهمة من مراحل تطوير الصناعة المصرفية في العراق والتي شهدت تغييراً هيكلياً وتنظيماً مهماً فيها وقد تميزت بسيطرة المصارف الحكومية على واقع الجهاز المصرفي وقد ابتدأت بصدور قانون تأميم المصارف رقم 100 لسنة 1964 الذي بموجبه تم تأميم كافة المؤسسات المصرفية الخاصة (الأهلية)، وقد أثار تأميم المصارف والمصارف التجارية جدلاً كبيراً بين المختصين في المجال الاقتصادي المصرفي فمنهم من أيده ومنهم من عارضه.

وقد كان للتأميم أهدافاً جوهرية أكد عليها القانون تتمثل في جعل المصارف التجارية ملكاً للدولة بهدف توجيه فعاليتها لخدمة التنمية الاقتصادية وتحقيق عملية الرقابة الكفوءة من قبل البنك المركزي العراقي والعمل على تكوين مؤسسات مصرفية كبيرة عن طريق الدمج، وحيث إن هذه الأهداف في واقعها أهدافاً دقيقة وواضحة لكن تحقيقها صاحبه بعض الخلل والازدواجية والضعف في أداء وتطوير الصناعة المصرفية.

وبعد صدور قانون تأميم المصارف التجارية غير الحكومية رقم 100 لسنة 1964

خضع الجهاز المصرفي التجاري لأشراف المؤسسة العامة للمصارف التي كان من اغراضها الاشراف على جميع المصارف التجارية وتقديم التقارير إلى البنك المركزي العراقي ووزارة المالية، وقد خولت مهمة دمج أي مصرف مؤمم بآخر حسب مقتضيات المصلحة العامة وبعد موافقة البنك المركزي العراقي، وما نلاحظه من استقراء هذه المرحلة هو سيطرة السلطة المالية على تنظيم المصارف مما يشخص حالة التداخل بين السلطة النقدية والسلطة المالية وبالتالي ازدواجية الرقابة وما ينعكس من تغليب قرارات طرف على طرف آخر وهذه الحالة مازالت هي الحالة السائدة على الرغم من التطور في الجهاز المصرفي العراقي.

وعلى أثر ذلك وفي شهر آب من عام 1964 تم تنظيم المصارف التجارية في أربعة مجموعات فضلاً عن مصرف الرافدين وهذه المجموعات هي:

١- مجموعة البنك التجاري العراقي: وتشمل البنك التجاري والبنك البريطاني للشرق الأوسط والبنك الباكستاني.

٢- مجموعة بنك بغداد: وتشمل بنك بغداد والبنك العربي.

٣- مجموعة بنك الرشيد: وتشمل بنك الرشيد والبنك الشرقي والبنك العراقي المتحد.

٤- مجموعة بنك الاعتماد العراقي: وتشمل بنك الاعتماد والبنك اللبناني.

ثم ادمجت مجموعة بنك الرشيد في مصرف الرافدين لتحل مجموعة مصرف الرافدين محل مجموعة بنك الرشيد في عام ١٩٦٥ .

وقد كانت المؤسسة العامة للمصارف في بداية تأسيسها ملحقة بالبنك المركزي العراقي حين كان محافظ البنك المركزي العراقي رئيساً لمجلس إدارتها ونائب للرئيس ولهذا فإن كافة امورها كانت بيد البنك المركزي العراقي، ولكنها التحقت بوزارة المالية في عام 1965 بموجب القانون 169 .

وفي عام 1967 تمت عملية دمج بين مصارف المجموعة سابقاً بموجب القانون رقم 48 لسنة 1967 وذلك بتحويلها إلى أربعة مصارف بنفس التسميات ويرتبط كل مصرف بالمؤسسة العامة للمصارف ويتمتع باستقلال مالي وإداري، ثم حصلت عملية دمج جديدة بموجب القانون رقم 78 لسنة 1970 حيث تم دمج كل من بنك الاعتماد العراقي وبنك بغداد بالبنك التجاري العراقي وأصبح الجهاز المصرفي في العراق بعد عملية الدمج يتكون من مصرف الرافدين والمصرف التجاري العراقي .

وبعد إعادة هيكلية الجهاز المصرفي في العراق أرتأت السلطات المختصة إنتفاء الحاجة إلى المؤسسة العامة للمصارف ولهذا فقد تم الغائها بموجب القرار رقم 1083 في عام 1970/9/14 كما تم الحاق مصرف الرافدين والمصرف التجاري بوزارة المالية .

وتم دمج المصرف التعاوني بالمصرف العقاري بموجب القانون رقم 790 لسنة 1970 كما تم دمج مصرف الرهون بمصرف الرافدين بموجب القانون رقم 78 لسنة 1970 وقد كانت آخر عملية دمج بموجب القانون رقم 67 لسنة 1974 حيث تم دمج المصرف التجاري العراقي بمصرف الرافدين، ونتيجة لذلك فقد أصبح الجهاز المصرفي التجاري في العراقي

يتكون من مصرف تجاري واحد (مصرف الرافدين)، وبذلك دخل الجهاز المصرفي التجاري في العراق عصر احتكار الصيرفة التجارية من خلال مصرف واحد هو مصرف الرافدين وثلاثة مصارف متخصصة هي المصرف الصناعي والمصرف الزراعي التعاوني والمصرف العقاري، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على هيمنة القطاع الحكومي على الجهاز المصرفي في العراق فأصبحت جميع المصارف حكومية.

وقد شهدت هذه المرحلة وفي آخرها بعض التغيير الهيكلي المؤسسي لكنها بقت على طبيعتها الحكومية فبهدف العمل على تحسين وتطوير الخدمات المصرفية، اتجهت الدولة معمقة لواقع الجهاز المصرفي وتحليل للظروف والمتغيرات البيئية بالتفكير في خلق جو من المنافسة الإيجابية في تحسين الخدمات المصرفية فعمدت إلى إصدار القانون رقم 52 لسنة 1988 والخاص بتأسيس مصرف الرشيد كمصرف تجاري حكومي آخر فضلاً عن مصرف

الرافدين من خلال شطر مصرف الرافدين إلى مصرفين، الأول حافظ على هويته وهو مصرف الرافدين والآخر حمل هوية مصرف الرشيد

وجاء تأسيس هذا المصرف نتيجة التوسع في النشاط الاقتصادي وتغيير طبيعة الظروف الاقتصادية المحيطة، ولخلق حالة من المنافسة، على أن تأسيس مصرف الرشيد لم يغير كثيراً من واقع الجهاز المصرفي إذ استند إلى نفس واقع الصيرفة السابق، ولكن بهويتين وليس هوية واحدة فقد احتفظ بنفس الفروع ونفس الموظفين والموجودات وإدارة المصرفية، وبالتالي فأن تأسيس المصرف لم يغير من واقع العمل المصرفي الذي يهيمن عليه الطابع الحكومي ونشاط الصيرفة التقليدي المتمثلة في طبيعة الخدمات المقدمة.

المرحلة الرابعة 1991 – 1995

تشكل هذه المرحلة علامة مهمة في تطور واقع بنية الصناعة المصرفية في العراق، فقد نقلتها من عصر الاحتكار المصرفي الحكومي إلى عصر التعددية المصرفية، فقد صدر القرار المرقم (142) في 1991/5/31 والذي بمقتضاه صدر القانون رقم (12) لسنة 1991 والذي عدل قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976 بسماع بتأسيس المصارف الأهلية الخاصة في ظل احكام قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 ثم بموجب قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 وهذا القانون قد غير جو المنافسة السائد في القطاع الخاص في

الاقتصاد، وهذا ما ترك أثراً على طبيعة أداء المؤسسات المصرفية من حيث أنشطتها وخدماتها وطبيعة علاقتها مع المجتمع.

ونظراً لظروف الاقتصادية فقد اقتصر النشاط الحقيقي للمصارف الخاصة في قبول الودائع ومنح الائتمان وقيام بعمليات الاستثمار المحلي والوساطة المالية، مما أدى إلى اقتصار فعاليتها على النشاط المصرفي المحلي بسبب عدم إمكانية مزاولتها لنشاط المصرفي الخارجي كعمليات فتح الاعتمادات المستندية أو اصدار خطابات الضمان الخارجية أو عمليات التحويل الخارجي والاستثمار مما ساهم في تحجيم نشاطها.

كما كان هناك تطور آخر بتأسيس سوق بغداد للأوراق المالية في عام 1991 والذي اعطى للمصارف دوراً مهماً وهو دورها كوسيط في سوق الأوراق المالية من خلال تأسيس مكاتب وساطة لكل المصارف العاملة للوساطة في عمليات بيع وشراء الأوراق المالية للجمهور.

كما تأسس المصرف الاشتراكي عام 1992 بتقديم القروض إلى موظفي الدولة. حالياً (مصرف العراق) واستناداً إلى كتاب أمانة مجلس الوزراء المرقم 20029 في 1993/11/11 فقد تم السماح للبنك المركزي بمنح اجازات ممارسة عمليات التوسط في بيع وشراء العملات الأجنبية لشركات خاصة، بغرض خلق بيئة مناسبة ومنضبطة للتعامل بالعملات الأجنبية والعمل على

استقرار سعر صرف العملة والوطنية وتأثير على أسعار السلعة والخدمات في السوق المحلية وتم السماح للشركات الخاصة بممارسة عملية التوسط بالعملات الأجنبية.

وقد ازدادت اعداد شركات التوسط بالعملات الأجنبية بشكل كبير وتوسع نشاطها حتى اصبح عددها يتجاوز الثلاثمائة شركة عدا مكاتب المصارف الحكومية والأهلية ولكن على الرغم من هذا التوسع فأنها لم تستطع السيطرة على سوق صرف العملة الأجنبية تحقيقاً للهدف الذي تأسست من اجله بدليل ان أسعار صرف العملات الأجنبية لاتزال تابعة لتغيرات أسعار العملات في الأسواق الموازية.

كما كان لصدور قرار برقم 5538/16 في 2001/12/10 والخاص بزيادة رأسمال شركات التوسط إلى 25 مليون دينار وزيادة خطابات الضمان إلى 40% و 60% من رأس المال وتصنيفها إلى التعامل الخارجي والداخلي كان الغاية الأساسية من ذلك هو لتوسيع نشاطها، لكن لم تحقق ذلك من خلال الإمكانيات المحدودة لها.

المرحلة الخامسة 1996 – 2003

تشكل هذه المرحلة مرحلة مهمة في واقع الجهاز المصرفي من حيث هيكلتها وتنظيمها، فقد صدر القرار رقم 9 لسنة 1996 والذي سمح بموجبه

للمصارف المتخصصة بممارسة الصيرفة على وفق الأسس التجارية الاعتيادية إلى جانب مهامها الاصلية كمصارف تنموية لمواجهة الظروف والمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، كما صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي المتخذ بجلسته (1313) المنعقدة بتاريخ 1997/10/6 بالسماح للمصارف التجارية لمنح القروض متوسطة وطويلة الاجل للأغراض الصناعية والزراعية والعقارية والمهنية وكذلك في مجال الصيرفة الاستثمارية. كما صدر قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 لغرض العمل في الوحدات الاقتصادية المملوكة ذاتياً والتي تمارس نشاطاً اقتصادياً وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وإداري وتعمل على وفق أسس اقتصادية، ولهذا فقد أصبحت المصارف الحكومية التجارية والمتخصصة تعمل كشرركات عامة استناداً الى القانون المذكور وتم تعديل النظم الداخلية بناءً على الطبيعة التنظيمية والمصرفية الجديدة ولهذا فقد أصبحت المصارف الحكومية في ظل النظم الداخلية لها (وحدات اقتصادية مموله ذاتياً ومملوكة للدولة بالكامل وتتمتع بشخصية المعنوية وتمارس نشاطاً اقتصادياً وتهدف الى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة الأنشطة لصالحها ولصالح الغير).

لقد حصلت العديد من التغييرات الهيكلية في المصارف الحكومية على وفق قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 من حيث تشكيل مجلس إدارتها

وطبيعة أنشطتها وعملياتها أداءها لبلوغ أعلى مستوى من النمو في العمل وكفاءة وفاعلية توظيف امولها وتقديم خدماتها لتحقيق أهدافها ورفع مستويات أداءها وأداء الاقتصاد الوطني ككل، وكان من نتائج إصدار النظم الداخلية الجديدة شمولها لبعض الأنشطة المصرفية مثل:

١- ممارسة نشاطات الصيرفة الشاملة.

٢- المشاركة في تأسيس الشركات المساهمة.

٣- القيام بنشاطات غير مصرفية بموافقة البنك المركزي العراقي.

واستناداً إلى نظام شركات الاستثمار المالي رقم (5) لسنة 1998 تم السماح للبن المركزي العراقي بمنح إجازة ممارسة الاستثمار المالي لشركات مساهمة تؤسس على وفق احكام قانون الشركات بممارسة الاعمال التالية فقط: -

١- شراء وبيع حوالات الخزينة وسندات الحكومة والأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في سوق بغداد للأوراق المالية.

٢- استثمار جزء من اموالها في شركات أخرى على وفق احكام قانون الشركات.

٣- إدارة المحافظ الاستثمارية لحسابها أو لحساب الغير وحسب رغبات أصحابها.

٤- إصدار سندات قرض وشهادات إيداع على وفق أسعار الفائدة المقررة من البنك المركزي العراقي وبما لا يتجاوز الحدود المنصوص عليها في قانون الشركات.

٥- إقراض الشركات التي تساهم بها عن طريق ترويج السندات التي تصدرها تلك الشركات على وفق احكام قانون الشركات.

٦- استثمار جزء من امولها على شكل ودائع ثابتة لدى المصارف.

وتأسست عدة شركات استثمار مالي بموجب النظام المذكور حتى وصل عددها (9) شركات تمارس جزء من الاعمال المسموح لها بممارستها.

المرحلة السادسة 2003 - 2013

بدأت مرحلة جديدة في واقع العمل المصرفي طالما أن المصارف تعتبر بمثابة اوعية تتجمع فيها الأموال على شكل ودائع بأشكال مختلفة وبالمقابل تخرج بطرق أصولية لتمويل مشاريع وخدمات مختلفة حسب حاجة المجتمعات، لتحقيق منفعة الفرد والمجتمع وايضاً لتعمير الأرض وتحقيق الأرباح لديمومة النشاط والحياة، لذلك فإن الاقتصاديين شبهوا المصارف بالقلب داخل الجسم حيث ان القلب تتجمع في الدماء ليقوم مرة ثانية بضخها بصورة منتظمة، لذلك

نستطيع ان نحدد أن الفترة تلك تضمنت نشاطات مختلفة من قبل القطاع المصرفي وبإشراف السلطة النقدية ممثلة (البنك المركزي العراقي) ورغمًا للظروف البيئية في البلد والأزمات المالية التي عصفت بالسياسات الاقتصادية العالمية، فقد استطاعت السلطة النقدية في تطوير البناء المالي للبلد وتحقيق معدلات ملموسة وقوية للاستقرار الاقتصادي فيه من خلال خطوات وإجراءات ملموسة على الصعيد النقدي والحفاظ على سعر صرف الدينار وتقوية العملة والوطنية وتحرير القطاع المالي وإلغاء خطط الائتمان السابقة المفروضة من قبل السلطة النقدية على حرية تخصيص المواد الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وجعل آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة بشكل شفاف، علماً ان سياسة السلطة النقدية امتازت بالمرونة والرصانة كونها حافظت على أسعار الصرف والحد من الضغوط التضخمية وتحديد أسعار الفائدة وجعل التوازن بينهما متوفقاً كما انها قامت بتذليل الصعوبات امام الجهاز المصرفي الخاص وتعزيز قدراته المالية والتركيز على بناء منظومة حديثة ومنافسة وتطوير الجوانب الاوسع لقطاعات الخدمات المالية لممارسة دوره في البناء الاقتصادي للبلد، علماً أن الجهاز المصرفي العراقي بدأ الان مرحلة التعافي وعمل على تحسين أداءه وتقديم افضل الخدمات، ومازالت الحاجة موجودة لزيادة فروع المصارف وحجم القطاع المصرفي لمواكبة تدفق الاستثمارات المتوقعة بشكل كبير في العراق، ولا شك

أن هذه المصارف تحتاج إلى أن تقوي مراكزها المالية لمواجهة النشاط الاقتصادي المتوقع وحجم الاعمال وكذلك حاجتها إلى سلسلة من الإجراءات تقدمها السلطة النقدية بعضها تشريعية ذات طبيعة إصلاحية تنظم عمل هذه المصارف وفق رؤية استثمارية صائبة تتناسب ومتطلبات الاقتصاد وبعضها مالية تعزز مكانتها على أن قرار البنك المركزي العراقي لرفع رأسمال المصارف الأهلية (250) مليار دينار ما يعادل 220 مليون دولار خلال 3 سنوات اعتباراً من صدور القرار في 2010/2/18 وإلى نهاية 2013/6/30 يأتي فهذا السياق، وسيدفع هذه المصارف بزيادة رأسمالها بطرق مختلفة سواء بالدمج أو عن طريق المساهمين أو رسملة الأرباح أو المشاركة مع بنوك أجنبية، وتجدر الإشارة إلى أن جميع المصارف الأهلية ماضية في هذا البرنامج حسب التواريخ المحددة وملتزمة بتصحيح أوضاعها وزيادة رؤوس أموالها، الأمر الذي سيضاعف قدراتها المالية ويوسع دائرة أعمالها لتشمل قطاعات أوسع وبرزها الاستثمار الإنتاجي.

على الرغم من عمق التطور التاريخي للمصارف العراقية، حيث أسست منذ عشرينات القرن الماضي، إلا أن دورها وخصوصاً المصارف الخاصة مازال محدوداً للغاية فلم يقوي ويعزز الإصلاح المالي في العراق. وإضافة لذلك فإن حكومة المصارف العراقية هي الأخرى لم يلمس لها الباحث، لا من حيث عمق

المفهوم، ولا الممارسات تطبقاً مناسباً لصالح تقوية السوق المالية العراقية.

واقع المصارف الخاصة

وضعت المصارف العراقية الخاصة برنامجاً واسعاً لنشاطها، ابرز ما يتضمنه تعزيز الاهتمام بموضوع حوكمة المصارف والمؤسسات المالية لدوره في الترويج لسوق الاقتصاد الحر والوقاية من الفساد وسوء الإدارة والشفافية والافصاح وتطبيق آليات حوكمة داخلية، خصوصاً أن الحوكمة باتت ضرورة ملازمة للنشاط المالي في العالم وأن المصارف العراقية الحالية باتت تحكمها الحاجة إلى أساليب وصيغ تجنبها الاخطار الائتمانية على نحو سليم والالتزام بمعايير بازل لضمان توفير نظام مصرفي سليم ومعافى والذي يشكل ركناً أساسياً لسلامة الاقتصاد، حيث أن واقع المصارف الخاصة رغم تطورهما وزيادة عددها، يؤثر على الكثير منها ضعف المعرفة، كذلك غياب البعد الاستراتيجي لإدارتها عن التوجه إلى تجنب الاخطار المصرفية، لذا فهي مدعوة لأن تبذل جهوداً جدية واستثنائية لبناء قدراتها وتوفير التقنيات الحديثة وتطوير أنظمة المدفوعات والرقابة، الامر الذي سيقود إلى زيادة ربحيتها وتقليل نسبة الديون المتعثرة.

ولابد من الاشارة إلى أهمية تطوير الموارد البشرية لهذا القطاع وتوفير الكوادر الضرورية لتطوير الصناعة المصرفية للمرحلة القادمة من خلال إعادة صقل المهارات الموجودة حالياً واستحداث مهارات جديدة وايلاء تدريب

وتطوير الموارد البشرية أهمية قصوى في هذه المرحلة ولا شك أن هذا العبء يقع على إدارات المصارف الخاصة والحكومية على حد سواء لوضع خطط مدروسة لهذا الأمر الهام من خلال إنشاء معاهد تدريبية تأخذ على عاتقها تدريب وتطوير الملاكات والاستعانة بالخبرات العالمية

ثانياً: المؤشرات العامة التي تخص الجهاز المصرفي العراقي

استناداً إلى البيانات الصادرة عن رابطة المصارف العراقية الخاصة يتكون الجهاز المصرفي العراقي لغاية شهر حزيران/ يونيو 2011 من 49 مصرفاً متنوعاً على الشكل التالي:

(١) 32 مصرفاً اهلياً منها (9) مصارف إسلامية والباقي مصارف تجارية، إضافة إلى (7) مصارف حكومية تجارية ومتخصصة، إضافة إلى (11) فرع ومكتب لمصارف اجنبية، ويبلغ مجموع فروعها اكثر من 900 فرع منها 503 فروع للمصارف الاهلية منتشرة في انحاء البلاد.

(٢) هناك سبع مشاركات من مصارف اجنبية (اردنية وخليجية وكويتية وقطرية وبريطانية) في رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة تراوحت نسب المشاركة ما بين 49% - 75% من رأس المال.

(٣) ومن خلال خطة التقرير السنوي الصادر عن المديرية العامة للإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي لعام 2010 بلغ رصيد اجمالي موجودات

القطاع المصرفي العراقي في نهاية عام 2010 نحو 363.3 تريليون دينار ما يعادل 310 مليار دولار، حسب البنك المركزي العراقي، مقارنة مع 285.6 مليار دولار في نهاية عام 2009 وبمعدل نمو يناهز 8.8%، وتأتي في المرتبة الثالثة عربياً بعد الامارات والسعودية وتشكل حصتها نحو 13% من حصة اجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي، وتساهم بنحو 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

(٤) تهيمن المصارف الحكومية، الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي التجارة على نحو أكثر من 97% من الموجودات الجهاز المصرفي العراقي مقابل 3% لمصارف القطاع الخاص والتي تمثل حوالات الخزينة الجزء الأكبر من هذه الموجودات على الرغم مما تعانيه المصارف الحكومية من محدودية رؤوس أموالها وخدماتها والمديونية الخارجية وضعف التقنية ونظم الاتصال وغياب الاستراتيجيات المصرفية.

(٥) بلغ اجمالي ودائع القطاع المصرفي العراقي نحو 34.1 تريليون دينار ما يعادل (29) مليار دولار في نهاية العام 2010 وتهيمن المصارف الحكومية على الحصة الأكبر والتي تصل إلى نحو 89% من اجمالي الودائع في البلاد.

(٦) زاد الائتمان النقدي من 4.1 تريليون دينار عراقي إلى 4.9 تريليون في نهاية عام (20108 مليارات دولار) بلغت حصة المصارف الخاصة منها ما

نسبته 25% ، برغم من أن رؤوس أموالها تشكل نحو 79% من اجمال رؤوس أموال القطاع المصرفي العراقي واستحوذت المصارف الحكومية على نسبة 75% من الحصة الائتمانية للقطاع، رغم أن رؤوس أموالها يشكل نحو 21 بالمائة من حصة اجمالي القطاع وهذا يعني أن المصارف الحكومية مازالت تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منح الائتمان على رغم من كبر حجم رؤوس أموال المصارف الخاصة إلى رؤوس أموال المصارف الحكومية الا انها لم تساهم في منح الائتمان وبقت تستخدم سياسة منخفضة ونسبة الائتمان الممنوح من قبلها لا يتجاوز 17% مقابل 83% للمصارف الحكومية وهذا ما يؤشر بأن المصارف الخاصة استخدمت سياسات متحفظة في منح الائتمان ولديها تركيزات ائتمانية تفوق النسبة المحددة.

(٧) يلاحظ انخفاض الكثافة المصرفية البالغة مصرفاً واحداً لكل 50 الف نسمة، في حين تبلغ الكثافة المصرفية العالمية (١٠) الاف نسمة لكل فرع مصرف، الامر الذي يؤكد الحاجة إلى زيادة عدد المصارف وزيادة الانتشار المصرفي في عموم العراق وتوفير الكوادر البشرية المتخصصة تبين أنه بالرغم من الكتلة النقدية (السيولة) العالية لدى المصارف الا أنها لم تستخدم أدواتها الائتمانية بإدارة الموجودات والمطلوبات بصورة صحيحة لصالح تطوير وتنمية وتوسيع السوق المالية العراقية إذ تشير الاحصائيات لان هناك تحفظ عالي لدى

المصارف الخاصة قد انعكس على معدلات سيولتها التي يبلغ متوسطها بحدود 94% ويزيد نسبة الضعفين عن النسب المعيارية البالغة 30% وهذا اما يعني وجود موارد فائضة لدى المصارف كتلة نقدية أي (سيولة) عالية أو مرتفعة لا تتوفر لها فرص استثمارية مناسبة ومأمونة خارج نطاق البنك المركزي العراقي لغاية 2010 حيث تم استثمارها في حوالات الخزينة والاستثمار الليلي وهذا ما أضعف آليات الجهاز المصرفي في تطوير وتوسعة السوق المالية العراقية إضافة إلى الفجوة الكبيرة بين الفائدة الممنوحة على الودائع والفائدة المستوفاة على الائتمان يزيد عن 8 نقاط وهذا ما يعكس ضعف في دور الجهاز المصرفي في تحقيق تنمية وتطوير واعمار البنى التحتية.

ويرى الباحث انه من الضروري إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد (هيكلية مالية وهيكلية تشغيلية) وذلك لهيمنة المصرفين على الحصة الكبيرة من الودائع والتي تصل إلى ٨٩٪ من اجمالي الودائع في البلاد والتي لا تتناسب وحجم رأسمال المصرفين مما يعني ضعف كفاية رأس المال اضافة إلى عدم وجود تكنولوجية مصرفية متطورة في المصرفين المذكورين.

رؤوس الأموال:

استناداً إلى قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي المتخذ بجلسته المرقمة ١٤٥٤ في ١٨ / ٢ / ٢٠١٠ الزم بموجبه المصارف العراقية برفع رؤوس امولها الى ٢٥٠ مليار دينار خلال فترة ٣ سنوات اعتباراً من تاريخ اصدار القرار أي أن المصارف بتاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣ ينبغي أن تصل برؤوس امولها الى ٢٥٠ مليار دينار وادناه جدول (٣) بالمصارف التي زادت رؤوس أموالها لغاية ٢٠١٢ / ١٢ / ٣١

رأس المال كما هو في ٢٠١٢/١٢/٣١ (مليار دينار)	أسم المصرف
250	المتحد
236	المنصور
210	الشمال
202	الموصل
175	بغداد
175	الهدى
151	سومر
150	الشرق الأوسط
150	أربيل

106	دار السلام
104	الخليج
100	الاثتمان
100	الاستثمار
100	الأهلي
100	بابل
100	التجاري
100	آشور
150	التنمية الدولي للتمويل

جدول (٣) رأس أموال المصارف

من إعداد الباحث

المبحث الثالث

المنتجات المصرفية في المصارف العراقية الخاصة

تسم المنتجات المصرفية في اغلب المصارف العراقية الخاصة بكونها منتجات تقليدية وكما توضحها الميزانيات العامة لهذه المصارف حيث تمثلت هذه المنتجات بالآتي:

١- المنتجات في جانب الموجودات

أ- الائتمان / القروض

ب- الاستثمارات في الأوراق المالية/ حوالات الخزينة/ الاستثمار الليلي

ج- المدينون/ السلف / الحسابات الجارية المدينة

د- الموجودات الثابتة

٢- المنتجات في جانب المطلوبات

أ- الحسابات الجارية

ب- حسابات التوفير

ج- الودائع لأجل

د- القروض المستلمة

هـ. الصكوك المصدقة / السفاتج

و- الدائنون

٣- المنتجات التعهدية

أ- خطابات الضمان

ب- الاعتمادات المستندية

وستتطرق في هذا المبحث إلى بعض من هذه المنتجات والتي نرى أنها الأكثر تداولاً والتي هي:

أولاً: الحساب الجاري CURRENT ACCOUNT

هو عقد يتفق بموجبه شخصان للإيداع بحساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون الناشئة عن العمليات التي تتم بينهما من تسليم نقود أو مقابل أموال أو أوراق تجارية بتسوية نهائية ينتج عنها رصيد الحساب عند غلقه. (الشماع، محمد خليل)

شروط فتح الحساب الجاري

يقوم بفتح الحساب الجاري إما شخصية حقيقية وهي شخصية الإنسان منذ ولادته وحتى وفاته وما يترتب عليه من واجبات والتزامات.

أو شخصية معنوية كالدوائر الحكومية والشركات والجمعيات والنوادي

والسفارات والمصارف.

الشروط الواجب توفرها بالشخص الحقيقي:

- ١- أن يكون عراقي الجنسية وأكمل الثامنة عشرة من العمر ومقيم في العراق.
- ٢- أن يكون كامل الأهلية ومن ذوي السمعة الحسنة.
- ٣- أن يكون معروفاً لدى المصرف مباشرة أو بواسطة شخص معروف.
- ٤- يجوز فتح حساب جاري مقيم لشخص غير عراقي مقيم في العراق مدة سنة متصلة فأكثر أو لجهة أو شركة غير عراقية مقيمة أو مسجلة في العراق.
- ٥- يجوز فتح الحساب الجاري للقاصر أو عديم الأهلية بواسطة الأب أو الجد أو حامل حجة وصاية أو قيمومه من محاكم مختصة، ويمكن التصرف بهذه الأموال من سحب وإيداع بحرية باستثناء الأرصدة المقيدة من قبل المحكمة.
- ٦- يجوز فتح الحساب الجاري للشخص الأمي أو الأعمى لقاء بصمة الإبهام وتعريف شاهدين ومراعاة ذلك في الحالات السحب والإيداع.

٧- يجوز فتح الحسابات الجارية المقيمة لفروع الشركات الأجنبية (المسجلة في العراق) وكذلك الهيئات الدبلوماسية واعضاءها.

الأوراق الثبوتية المطلوبة

١- تقديم بطاقة السكن وهوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية

بالنسبة للشخص الحقيقي وبعد التأكد من صحة إصدار هذه المستندات وعدم وجود أية شكوك فيها (يطلب صورة منها ويؤشر بما يفيد الاطلاع على الأصل) ومن الممكن الاعتماد على جواز السفر النافذ أو هوية الموظف، أما الهويات الأخرى كهويات النوادي أو الكليات أو غرفة التجارة أو اتحاد الصناعات هي مستندات مساعدة ولا تعتبر من بين الهويات المعتمدة.

٢- الشركات بأنواعها تطلب المستندات التالية:

الشركات المساهمة أو المحدودة - تطلب أجازة التأسيس صادرة من دائرة تسجيل الشركات مع عقد التأسيس وقرار تعيين المدير المفوض وصلاحياته ويكون مصدقاً من مسجل الشركات.

الشركات التضامنية والمساهمة وباقي الشركات يطلب عقد التأسيس من محكمة مختصة (البداءه) وأسماء الشركاء مع شهادة تسجيل من الجهات الحكومية المختصة.

بالنسبة للأسماء التجارية كالمكاتب والمعامل والمحلات فتطلب شهادة تسجيل الاسم التجاري من غرفة التجارة ودائرة تسجيل الشركات متضمنة أسماء أصحابها بوضوح.

٣- فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالعراق تطلب شهادة مسجل الشركات مصدقة من قبل وزارة الخارجية والبنك المركزي العراقي، أما صلاحيات التوقيع تطلب شهادة الشركة الأم مصدقة من الممثلة العراقية ووزارة الخارجية والبنك المركزي العراقي.

٤- الهيئات الدبلوماسية وأعضائها

يقدم طلب من قبل الهيئة الدبلوماسية مصدق من قبل وزارة الخارجية ثم الاتفاق على صيغة تمويل لحساباتها (تعتبر هذه الحسابات مقيمة حسب تعليمات البنك المركزي العراقي).

٥- الدوائر الرسمية وشبه الرسمية

تقدم طلبات مباشرة إلى مصرف تبين فيها بوضوح صيغ إدارة الحسابات أو نقل الأرصدة بصورة دورية أو بفترات محددة مع بيان صلاحيات المخولين بالتوقيع على الصكوك المسحوبة حسب مبالغ تلك الصكوك.

٦- الحسابات الجارية (غير المقيمة)

يجوز فتح حسابات جارية (غير مقيمة) للأشخاص العراقيين الذين يتواجدون خارج القطر مدة تتجاوز سنة واحدة متصلة وكذلك لغير العراقيين ممن لا تنطبق عليهم صفة الإقامة الدائمة وكذلك لفروع الشركات الأجنبية العاملة في القطر (غير المسجلة) وتخضع عمليات سحب المبالغ من هذه الحسابات إلى موافقات من البنك المركزي العراقي على استمارة رقم (5) ولا يجوز تزويد أصحاب هذه الحسابات بدفاتر صكوك، وهناك بعض الصلاحيات للمصارف في كيفية التصرف بأرصدة الحسابات غير المقيمة خاصة للعراقيين صادرة عن البنك المركزي بهذا الخصوص.

إجراءات فتح الحساب الجاري (الوادي ١٩٩٢)

١- توقيع الاستمارة التي تبين شروط فتح الحساب وما تظهره من التزامات تجاه فاتح الحساب والمصرف (بنسختين) تسلم نسخة منها إلى الزبون ليكون على اطلاع كامل الموضوع (نسخة المصرف بصور المستندات الثبوتية).

٢- تخصيص رقم الحساب

٣- توقيع الزبون في سجل نماذج التوقيع مع كتابة الاسم بخط اليد

لفاتح الحساب حيث تعتبر كتابة الاسم الثلاثي الكامل جزءاً
مكماً للتوقيع (وكذلك في بطاقة الحساب).

٤- إدخال المعلومات بالحاسبة الالكترونية.

٥- تزويد الزبون بدفتر صكوك بعد عملية الإيداع وإدخال تسلسل
الأرقام بالحاسبة واستحصال توقيعه على استلام الدفاتر بعد
التأكد من قبله من عدد أوراق الصكوك، ولا يجوز تزويد بدفتر
صكوك جديد قبل قرب نفاذ أوراق الدفتر السابق.

٦- بعد فتح الحساب يمكن قبول وكالة مصدقة من كاتب العدل
لإدارة الحساب من قبل الوكيل، الغرض منه التأكيد من كون فاتح
الحساب موجود ومقيم في العراق، وفي هذه الحالة يستحصل
نموذج توقيع الوكيل مع كتابة الاسم.

الإيداع والسحب من هذا الحساب

١- الإيداع النقدي-تملاً استثماراً الإيداع النقدي بنسختين من قبل
صاحب الحساب أو وكيله أو بمساعدة موظف المصرف وتدوين
المعلومات بالقلم الجاف والحبر حصراً وتسجل لدى كاتب
الصندوق بعد التأكد من عدم وجود شطب أو حك أو تحريف
بالمعلومات وختمه (يقبض).

يتوجه الزبون إلى أمين صندوق القبض لتسليم المبلغ بعد الانتهاء منه والتأكيد من صحة المبلغ المستلم يوقع أمين الصندوق على نسختين مع وضع ختمه واسمه ويسجل المبلغ مع بقية المعلومات في جدولته الخاص ويحيل الاستمارة (النسخة الأولى) (بنفسه) إلى مشغل الحاسبة لإدخال المعلومات وتسليم النسخة الثانية للزبون كوصل ولا يجوز إعطاء النسخة الأولى إلى الزبون بعد اكمال الاستلام لغرض ايصالها للشعبة لأسباب عديدة. يقوم موظف الحاسبة بإدخال المعلومات بعد التأكد من مطابقة الاسم مع رقم صاحب الحساب إذ لا يجوز اعتماد الرقم فقط لهذا الغرض لاحتمال الخطأ.

٢- الإيداع بصكوك:

أ- ترفق الصكوك المسحوبة على نفس الفرع باستمارة مستقلة وتدون المعلومات من قبل الزبون وتسلم إلى موظف الكاونتر وبعد التأكد من صحة الصك من الناحية القانونية والشكلية ووجود التظهيرات عليها كاملة تسلم النسخة الثانية إليه كوصل وتسلم الأولى مع المرفقات إلى موظف الحاسبة للتنفيذ.

ب- أما الصكوك المسحوبة على المصارف الأخرى في نفس المدينة تدقق

أيضاً من كافة النواحي ومن صحة المعلومات المدونة في الاستمارة وصحة مجموع مبالغ الصكوك وتوقع النسخة الثانية وتسلم للزبون.

ج- تحال النسخة الأولى مع مرفقاتها إلى موظف المقاصة بالفرع لإدخال المعلومات بالحاسبة وتؤشر عليها كلمة (رحل) وتفرز الصكوك وتدخل في جداول المقاصة حسب المصارف ذات العلاقة، ولا تطلق مبالغ هذه الصكوك بالحاسبة الا بعد مرور ثلاثة أيام عليها شريطة استلامها قبل الساعة العاشرة والنصف من يوم الإيداع.

د- في بعض الحالات يصادف عدم كفاية الرصيد لزبون معين لتغطية مبلغ صك مودع ليسحب على الحساب في يوم الإيداع على نفس الفرع أو أن هناك رصيد مقيد يمكن أن يطلق بعد يوم أو يومين، ويجوز في مثل هذه الحالة (وحسب موافقة الزبون) أبقاء الصك لدى الفرع لحين تغطية مبلغه وذلك من باب ابداء المرونة أو التعاون مع طرفي الصك المودع، كما يجوز إعادة تمشية صكوك عن طريق المقاصة بعد إعادتها لإكمال بعض النواقص أو حصول القناعة بتوفير الرصيد الكافي للتغطية لدى المصرف المسحوب عليه.

إعادة الصكوك

الإيداع بموجب مستندات التسوية

تقيد إيراداً بالحساب مبالغ مستندات تسوية تمثل صافي مبالغ كمبيالات مخصصة أو حوالات مبتاعة أو تأمينات خطابات ضمان ملغاة وما شابهة، يجب أن تكون هذه المستندات موقعة من قبل اثنين من المخولين عن المصارف أحدهما من الدرجة أ.

- الطرق التي يتم بوجبه عمليات السحب من الحسابات الجاري -

- السحب بموجب صك.
- السحب بموجب مستند تسوية.
- السحب بموجب مستند نقدي.

١- السحب بموجب صك

تجري عملية السحب من الحساب الجاري بموجب ورقة صك من دفتر الصكوك المزود للزبون بعد أن يتم إدخال تسلسله بالحاسبة الإلكترونية سواء كانت العملية لغرض السحب النقدي أو كان طرف مديناً مقابل قيد تسوية دائن يودع لحساب شخص آخر أو ما ورد عن طريق المقاصة.

يجوز تزويد الزبون بورقة صك من دفتر صكوك المصرف في حالة عدم جلب دفتر الصكوك الخاص به (لغرض السحب النقدي الشخصي فقط) وذلك

من قبل مدير الفرع شخصياً ويتم كتابة ورقة الصك أمامه ويوقع الزبون باستلامها على القسم الملحق بالصك. ويسمى بالعرف المصرفي العراقي (صك كاونتر).

٢- السحب بموجب مستند تسوية

يجوز السحب من الحساب الجاري لزبون معين بموجب مستند تسوية داخلي (خاص بالمصرف فقط) بعد أن يتم الحصول على تحويل واضح من الزبون بهذا الأجراء يوقع القيد توقيعين آخرهما من الدرجة (أ) الغرض منه تنفيذ بعض الدفعات مثل تأمينات خطابات ضمان أو عكس مبلغ حوالة معادة أو تحويل من حساب إلى آخر أو تسديد قروض أو كمبيالات مستحقة.

٣- السحب بموجب مستند نقدي

بموجب هذا النوع من السحب يقوم المصرف بتنظيم مستند سحب باسم الزبون (صاحب الحساب) ويقوم الزبون بدوره بتوقيع المستند المذكور واستلام المبلغ المطلوب سحبه وهذه النوع من السحب يلجأ إليه المصرف عندما يكون الزبون ليس لديه دفتر صكوك كأن يكون زبون جديد لم ينظم له دفتر صكوك بعد أو انه استنفذ كافة أوراق دفتر الصكوك السابق.

أنواع الحسابات الجارية

تقسم الحسابات الجارية من حيث طبيعتها إلى ثلاثة أنواع:

أولاً: الحسابات الجارية الدائنة:

وهي الحسابات المشروطة بتوفير أرصدة دائنة بها وتشمل كافة الحسابات المقيمة وغير المقيمة ولا يسمح لأصحابها بالسحب عليها إلا بحدود الأرصدة الدائنة.

ثانياً: الحسابات الجارية غير المتحركة:

وهي الحسابات الدائنة المتوقفة عن الحركة مدة تجاوزت سنة مالية كاملة وتخضع أرصدها إلى رقابة مشددة وتخضع أية سحبات منها إلى موافقة صريحة من مدير المصرف ولا يجوز للمخولين الآخرين التصرف بها إلا بعلم وموافقة إدارة الفرع.

ثالثاً: الحسابات الجارية المدينة:

وهي حسابات خاصة بعدد من زبائن المصرف (افراد أو شركات أو جهات حكومية) ممن تم منحهم اعتماداً بالمكشوف بمبلغ معين لا يمكن تجاوزه (عدا ما لديهم من أرصدة) دائنة وبموجب شروط تسهيلات ائتمانية مقررة من قبل الإدارة العامة للمصرف بضمانات وعقود، وتوضيحاً لذلك فإن من حق الزبون التصرف برصيد الدائن (أن وجد) بالإضافة إلى حقه بسحب أي مبلغ بدفعة واحدة أو بدفعات متعددة بما لا يتجاوز لاعتماد المقرر بالمكشوف، وهنا يكون المصرف دائماً للزبون وليس بالعكس. تسري على أرصدة الحسابات

المدينة فوائد مقررة حسب التعليمات المقررة. وفي اغلب الأحيان يستخدم حساب المكشوف لتغطية التزامات الزبون في خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

ثانياً: حسابات التوفير SAVING ACCOUNT (الوادي ١٩٩٢)

هو عقد يتفق بموجبه شخصان على مسك حساب للتوفير يودع فيه طرف مبالغ من المال ويمنح الطرف الآخر فائدة سنوية محددة بحسب التعليمات النافذة نتيجة تلك الإيداعات. ويحق لصاحب الحساب أو وكيله الرسمي أن يقوم بسحب أي مبلغ من رصيده في أي وقت، بعد إبراز دفتر التوفير العائد له لهذا الغرض. ويلاحظ أن كافة فروع المصارف الرسمية والأهلية مخولة بفتح حسابات توفير للأشخاص الحقيقيين أو الشخصيات المعنوية ذات النفع العام (مثل النوادي الاجتماعية والجهات الخيرية). كما لا يجوز فتح حسابات توفير لجهات رسمية أو للشركات الأهلية بأنواعها.

الشروط فتح حساب التوفير:

- ٧- أن يكون عراقي الجنسية ومقيماً في العراق.
- ٨- أكمل الثامنة عشر من العمر.
- ٩- أن يكون كامل الأهلية ومن ذوي السمعة الحسنة.

١٠- أن يقدم الأوراق الرسمية التي تثبت شخصيته ومكان إقامته الدائم.

١١- يجوز فتح حساب توفير للقاصر (دون الثامنة عشر من العمر) بواسطة والده أو جده لوالده أو بموجب حجة وصاية صادرة عن محكمة مختصة.

١٢- يجوز فتح حساب توفير لشخص عديم الأهلية بموجب حجة وصاية، إذا كان قد تجاوز الثامنة عشرة من العمر.

١٣- يجوز فتح حساب توفير للذي لا يقرأ ولا يكتب أو الأعمى بعد التعرف على شخصيته بموجب أوراق رسمية وتوقيع شاهدين معروفين يؤيدان نصوص العقد وكذلك في حالات السحب والإيداع، وتؤخذ منه صورتان تلتصق واحدة في دفتر التوفير والأخرى تكون بحوزة المصرف لأغراض المقارنة.

١٤- يجوز فتح حساب توفير مشترك لشخصين أو أكثر بنفس الشروط السابقة وتكون الأرصدة مقسمة بالتساوي بينهم إلا إذا نص العقد خلاف ذلك ويكون الحضور إلزامي لكافة الشركاء لدى السحب ويمكن قبول وكالات أصولية صادرة عن دائرة كاتب العدل لهذا الغرض.

١٥- يوقع صاحب الحساب شخصياً على استمارة وسجل حساب التوفير لغرض التأكيد من كونه مقيماً في العراق ويمكن قبول وكالة مصدقة فيما بعد.

١٦- يجوز فتح حساب توفير لشخص غير عراقي ومنحه الفائدة المقررة إذا كان مقيماً بالقطر مدة سنة متواصلة فأكثر، ويعتبر الحساب مقيماً

١٧- لا توجد ضرورة لاستحصال موافقة مدير المصرف عند فتح حساب توفير اعتيادي إلا إذا كان هنالك ما يستوجب أخذ الموافقة.

١٨- لا ضرورة لوجود شاهد تعريف طالما قدم الزبون الأوراق الرسمية التي تثبت شخصيته ومحل إقامته.

أهم الإجراءات الواجب ملاحظتها من قبل المصرف عند فتح حسابات التوفير (الوادي ١٩٩٢)

١- يوقع الزبون استمارة فتح الحساب والبطاقة مع سجل حسابات التوفير (التوقيع مع كتابة الاسم الثلاثي بخط اليد) ويحجز له رقم حساب محدد في الاستمارة بالإضافة إلى الحاسبة الإلكترونية.

٢- يؤيد مدير الفرع إجراءات فتح الحساب.

٣- يوقع الولي الجبري (الأب أو الجد الصحيح) على أوراق فتح الحساب إذا كان الشخص دون السن القانونية ويحق للولي الجبري السحب أو الإيداع من الحساب في أي وقت، ويتوقف عن ذلك حال بلوغ صاحب الحساب الثامنة عشرة من العمر.

٤- تراعي الضوابط الخاصة بالشخص ناقص الأهلية مثل الأعمى أو الذي لا يقرأ ولا يكتب بوضع بصمة الإبهام مع شاهدين معروفين على كافة أوراق فتح الحساب.

ثالثاً: الودائع النقدية DEPOSITS

مفهوم الوديعة النقدية هي مبالغ نقدية يودعها اشخاص حقيقيون أو معنويون لدى المصرف تكون واجبة الدفع حين الطلب أو بعد انذار مدة معلومة أو لقاء استحقاق محدد وبفائدة متفق عليها أو بدون فائدة.

الشروط الواجب توافرها في الشخص المودع:

هي نفس الشروط المطلوبة في حسابات التوفير مع إمكانية فتح ودائع إلى جهات معنوية أيضاً كالشركات والدوائر الحكومية لقاء شروط متفق عليها مسبقاً.

أنواع الودائع (ايمن عبدالله، خالد ٢٠٠٥)

تقسم إلى أنواع حسب أجلها

أ- الودائع الوقتية

وهي المبالغ التي تودع لدى المصرف بدون تحديد مدة معينة ويحق لصاحب الوديعة مراجعة المصرف في أي وقت لغرض سحب المبالغ وتكون عادة بدون فائدة وتسمى أيضاً (أمانة وقتية).

ب- الودائع بإنذار

وهي المبالغ التي تودع لدى المصرف بدون تحديد مدة معينة الا أن سحب المبلغ يتطلب تقديم طلب تحريري بعد فترة محددة متفق عليها مسبقاً (أسبوع أو شهر أو ثلاثة أشهر) وتكون مشمولة بالفائدة حسب الاتفاق.

ج- الودائع الثابتة

وهي المبالغ التي تودع لدى المصرف لمدة معلومة وبتأريخ استحقاق محدد وبفائدة بنسبة معينة تمنح للمودع عند الاستحقاق وتكون مددها عادة ما بين ستة شهور إلى سنتين، تزيد نسبة الفائدة كلما ازدادت مدة الوديعة.

شروط والتزامات أيداع مبالغ الودائع

١ - يتحتم على الطرفين الالتزام بشروط عقد الوديعة وخاصة المودع حيث

لا يحق له سحب المبلغ كلاً أو جزءاً إلا بعد الاستحقاق وبخلافه فإنه يخسر مبلغ الفائدة.

٢- ينظم صك باسم المودع من قبل المصرف يتضمن مبلغ الوديعة الثابتة ومدتها وتاريخ الانشاء والاستحقاق ونسبة الفائدة، ويكون الصك غير قابل للتظهير لتعليقه بعقد وشروط محددة بين طرفين.

٣- يدون بوضوح بالعقد والصك نوع الوديعة ما إذا كانت وقتية أو بإنذار أو وديعة ثابتة.

٤- يجوز تمديد مدة الوديعة الثابتة تلقائياً ابتداء من اليوم التالي للاستحقاق بنفس الشروط السابقة، فيما إذا نص العقد صراحة على التجديد التلقائي وفي هذه الحالة لا يشترط بالمودع الحضور إلى المصرف كلما استحققت الوديعة ويتم الاتفاق على كيفية التصرف بالفوائد سواء تسلم للمودع نقداً أو تودع في حساب آخر لدى المصرف.

طرق تسليم مبالغ الودائع

١- الإيداع النقدي:

يتم تنظيم مستند نقدي للإيداع بعد ان يوقع العقد ويسلم المبلغ إلى أمين الصندوق وينظم مباشرة صك الوديعة بالشروط الواردة بالعقد ويسلم للزبون.

٢- الإيداع بصك مسحوب على نفس الفرع:

يمكن سحب مبلغ الصك من حساب جاري الزبون او غيره ينظم قيد مقابل دائن (تسوية) بمبلغ الوديعة وبعد اكمال السحب بالحاسبة الالكترونية ينظم صك الوديعة ويسلم مباشرة للزبون.

٣- الإيداع بصك مقاصة مسحوب على مصرف آخر:

يجوز استلام المبلغ بموجب صك يرسل عن طريق المقاصة بعد اكمال توقيع العقد الا أن صك الوديعة لا يسلم إلى الزبون ولا تسري المدة عليها الا بعد مرور ثلاثة أيام عمل للتأكد من تمشية صك المقاصة.

٤- الإيداع بموجب مسند تسوية:

يمكن سحب المبلغ من حساب جاري أو توفير زبون بموجب مستند تسوية مدين ودائن بعد أن يخول الزبون المصرف سحب المبلغ من حسابه.

سحب مبالغ الودائع

١- لا يجوز سحب مبلغ الوديعة الا من فرع المصرف الذي أصدر صك الوديعة حيث يتم اخذ توقيع الزبون مع كتابة الاسم بالكامل على ظهر الصك تأييداً باستلام المبلغ، ويجوز أن يتم ذلك من قبل وكيله القانوني، بعد ارفاق نسخة الوكالة بالصك.

- ٢- صك الوديعة لا يقبل التظهير لتعلقه بعقد موقع بين طرفين.
- ٣- يعامل صرف صك الوديعة من الناحية الإجرائية كصك الجاري ويشمل مراحل الصرف والتأكد من شخصية الزبون بموجب أوراق رسمية.
- ٤- يسحب مبلغ الوديعة الوقتية عند تقديم الصك أو الوصل مباشرة، ويجوز للزبون طلب صرف مبلغ الوديعة الثابتة قبل استحقاقها شريطة حجب مبلغ الفائدة باعتبارها إخلالاً من طرف الزبون بشروط العقد.
- ٥- في حالة عدم مراجعة الزبون عند استحقاق وديعة ثابتة يحول مبلغ الوديعة إلى حساب (الودائع المستحقة غير المحسوبة) مضافاً إليها الفائدة بعد مرور يومين على الاستحقاق وفي حالة عدم المراجعة لفترة طويلة فأنها ستخضع إلى مدة التقادم البالغة خمسة عشر عاماً من تاريخ الاستحقاق.
- ٦- يجوز للمودع سحب مبلغ الوديعة بتاريخ الاستحقاق وتنظيم وديعة جديدة باسمه بمبلغ مخفض حينما يكون بحاجة إلى قسم من الوديعة الاصلية وفي هذه الحالة لا تحسب فوائد على الوديعة القديمة عند صرف المبلغ.
- ٧- إذا كانت الوديعة قد اشترط إيداعها بإنذار وطلب سحب مبلغها قبل ذلك فيمكن صرف الفائدة عن المدة السابقة عدا مدة الإنذار

رهن الوديعة

يجوز رهن الوديعة ضماناً لتسهيلات مصرفية أو قرض ممنوح للزبون أو لشخص آخر بعد أن يوقع صاحب الوديعة على عقود التسهيلات بهذا المضمون ويودع الصك لدى المصرف موقِعاً بظهره.

حجز الوديعة أو وفاة المودع

١- في حالة وقوع حجز احتياطي على كامل مبلغ الوديعة أو جزء منه من قبل محكمة مختصة فإنه يُؤشر بالسجلات أو الحاسبة بذلك وتبقى الفائدة مستمرة لحين الاستحقاق ويتبع تعليمات الجهة الحاجزة بكيفية التصرف بالمبلغ.

٢- في حالة وقوع حجز تنفيذي على كامل مبلغ الوديعة فإن الفائدة تتوقف وتصرف من تاريخ الانشاء إلى تاريخ تحويل المبلغ إلى الجهة الحاجزة.

٣- أما إذا كان الحجز يشمل جزءاً من الوديعة فإن الفائدة تتوقف على الجزء المحجوز الذي يحول إلى المحاكم وتسري على البقية لحين الاستحقاق.

٤- في حالة وفاة صاحب الوديعة تبقى الفائدة مستمرة لحين الاستحقاق ثم تحويل مع الفوائد إلى حساب المتوفين في شعبة المحاسبة وتسلم

للورثة حسب القاسم الشرعي شرط تقديم صك الوديعة إلى المصرف.

٥- أما في حالة مطالبة الورثة أو ضريبة الشركات بسحب المبلغ قبل الاستحقاق فإنه يمكن احتساب الفائدة لغاية ذلك التاريخ فقط.

فقدان صكوك الودائع

١- في حالة فقدان صك الوديعة (الوقفية) يستحصل من المودع طلب وكتاب تعهد بعد أن يتم التعرف على شخصيته ومقارنة توقيعه على عقد الوديعة الأصلي يتم دفع المبلغ إليه نقداً ويمكن تنظيم وديعة جديدة له إذا رغب بذلك

٢- أما بالنسبة للوديعة الثابتة فيتم تقديم طلب إلى المصرف بهذا المضمون ويؤشر في السجلات والحاسبة بفقدان صك الوديعة ولا يسلم المبلغ إلى الزبون الا بعد استحقاق الوديعة وبموجب تعهد أصولي، ويمكن أيضاً تنظيم وديعة جديدة في هذه الحالة.

رابعاً: القروض LOANS (ارشيد واحمد زهير ٢٠٠٧)

إن الاستثمار في القروض هو الاستثمار الأساسي باعتبار أن القروض ومنح الائتمان هما من أهم أوجه الاستثمار لموارد المصرف حيث تمثل الجانب الأكبر من الموجودات كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، مع العرض أنه يمكن تقسيم الاستثمارات إلى ثلاث مجموعات، وهي:

- مجموعة تستهدف السيولة Liquidity: كالتقديرة في المصرف والأرصدة لدى البنك المركزي والاحتياطي الثانوي والذي يدعم التقديرة عند الحاجة للسيولة.
 - مجموعة تستهدف تحقيق الربحية وتتمثل في القروض والتسليفات.
- الاستثمار: هو التضحية بمال حاضر مقابل منفعة أو فائدة بالمستقبل أو هو حجز ارصدة حاضرة من اجل الحصول على عائد مستقبلي في صورة وفر او زيادة في قيمة رأس المال المستثمر
- المجموعة الأخيرة والتي تلجأ إليها المصارف نظراً لعدم وجود قدر ملائم من الأرباح ولتدعيم السيولة ونقصدها (الأوراق المالية) لكونها تحقق قدر من الربح كما يمكن الاعتماد عليها في حالة حدوث نقص في السيولة، أي بمعنى أن لها منفعتين.
- وعليه فإن الاستثمار في القروض يعد أكثر الاستثمارات جاذبية بالنسبة للمصارف التجارية نظراً لارتفاع معدل العائد المتولد عنها وذلك بالمقارنة مع العائد المتولد عن الاستثمارات الأخرى كما يمكن تصنيف القروض التي تقدمها المصارف على أسس مختلفة من أهمها:
- (تاريخ الاستحقاق - توقيت دفع الفوائد - وجود رهن من عدمه، نوعية الزبائن - الأنشطة التي يمارسها هؤلاء الزبائن).

فمن حيث تاريخ الاستحقاق هناك قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل. كما إن هناك قروض تسدد على أقساط دورية، أما من حيث دفع الفوائد فهناك القروض التي تدفع عنها فوائد مع قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق والقروض التي تخصم منها قيمة الفوائد مقدماً على أن يلتزم الزبون بسداد قيمة القرض بالكامل عندما يحين أجله.

- يمكن تصنيف القروض برهن وقروض بدون رهن، وبالنسبة للقروض برهن Secured Loans فإن المقرض يلتزم بتقديم أحد الموجودات كرهن لضمان سداد قيمة القرض، مع العرض أنه ينبغي أن تكون القيمة السوقية للموجود المرهون أكبر من قيمة القرض.
- أما بالنسبة للقروض بدون رهن Unsecured Loans فعادة ما تقوم المصارف بتقديم هكذا قروض للزبائن المعروفين بجديتهم في التعامل والتزامهم بمقتضيات الاتفاق، وعادة ما تكون المراكز المالية لمثل هؤلاء الزبائن قوية ومن الدائمين بالتعامل والذين يحتفظون بقدر ملائم من الودائع لدى المصرف المقرض.
- أما من ناحية تقسيم القروض وفق أنشطة الزبائن فيتضمن القروض التي تحصل عليها منشآت الأعمال والقروض التي توجه لتمويل التجارة الخارجية، والقروض التي تمنح للسماسة والمتعاملين في

الأوراق المالية، والقروض التي توجه إلى المجالات الزراعية وإلى شراء العقارات، والقروض التي يحصل عليها المستهلكون.

من هذا نستطيع أن نحدد:

العناصر الأساسية للإقراض ومنح الائتمان: (عبد النبي وليد عيدي ٢٠٠٧)

هناك مجموعة من العناصر التي تشكل حجر الزاوية لهذه السياسة وهي:

١- عناصر خاصة بالزبون CUSTOMER

٢- عناصر خاصة بالمصرف BANK

٣- عناصر خاصة بالقرض LOAN

مع العلم أن هذه العناصر مجتمعة ترتبط بحجم المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها المصرف من خلال الائتمان في حالة عدم دراستها دراسة مستفيضة، لذا لا بد من قيام إدارة المصرف من دراسة كل عنصر من هذه العناصر دراسة شاملة للوقوف على سلامة Safety العملية الاقراضية وما هي الأساليب التي يمكن التعاون مع الزبون لتجاوز هذه المخاطر RISKS؟ .

خامساً: خطابات الضمان (الكفالات):

أن خطاب الضمان يسمى أيضاً خطاب التعهد ويعني "تعهد خطي أو مكتوب يرسله المصرف بناء على طلب زبونه إلى دائن هذا الزبون يضمن فيه

تنفيذ الزبون التزاماته أو هو خطاب يكفل به المصرف زبونه لدى الدائن أو هو تعهد من المصرف بقبول دفع مبلغ معين حين الطلب للمستفيد من ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان عند عدم قيام الطالب بالتزامات معينة قبل المستفيد وينتهي في حالة عدم رسو المناقصة عليه.

أنواع خطاب الضمان (شاكر فؤاد ١٩٩٣)

١- خطاب الضمان الابتدائي: وهي تعهدات توجه للمستفيد من هيئة حكومية لإنجاز مشروعات معينة حيث يتم الإعلان عنها بوسائل الإعلان المختلفة لإمكان اشراك أكبر عدد ممكن من المناقصين، ولكي تطمئن هذه الجهات إلى جدية العطاءات فأنها تشترط أن تكون مصحوبة اما بخطاب ضمان أو تأمينات نقدية، أما القصد من تقديم هذا النوع من الخطابات حيث تكون هناك فترة من تقديم العطاء وتوقيع العقد تمر فترة زمنية قد يقوم مقدم العطاء بالانسحاب نتيجة لتغير الأسعار في غير صالحه أو بسبب اكتشافه خطأ في تقديره وعندها يكون من حق هذه المؤسسة مصادرة مبلغ الضمان الابتدائي.

٢- خطاب الضمان النهائي: وفي هذه الحالة أي انه عندما يقع الاختيار على الزبون الذي قدم على المناقصة المذكورة وترسو عليه فإنه يقوم بتقديم خطاب الضمان النهائي ليرد إليه خطاب الضمان الابتدائي.

٣- وأن هذا الضمان هو لحسن تنفيذ العقد المبرم بين الزبون والجهة الحكومية ويبقى ساري المفعول لحين تاريخ استحقاقه أو إتمام تنفيذ العقد.

٤- وهناك أيضاً خطاب ضمان الدفعات المقدمة ويكون عندما يشترط الزبون أو مقدم العطاء على الجهة (المستفيدة) أن تدفع إليه نسبة معينة من قيمة العقد ليستعين بها على تمويل مشروعة لذلك تطلب الشركة الحصول على كفالة لضمان الدفعات المقدمة مقابل هذه المبالغ المدفوعة للزبون.

سادساً: الاعتمادات المستندية Documentary Credit: (امين عبدالله، خالد ٢٠٠٥)

وهي تشكل التزاماً عرضياً على المصرف يظهر تحت الحسابات النظامية وقد عرفت المادة 273 من قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 على أن الاعتماد المستندي هو أولاً عقد يتعهد المصرف بمقتضاه بفتح اعتماد لصالح المستفيد بناءً على طلب الامر بفتح لاعتماد بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل.

وثانياً أن عقد الاعتماد المستندي مستقل عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه ويبقى المصرف اجنبياً عن هذا العقد.

ومن هذا فأن الاعتماد المستندي - هو اية ترتيبات يصدرها المصرف فاتح

الاعتماد بناء على طلب المتعامل معه ووفقاً لتعليماته يتعهد المصرف بموجبها بأن يدفع لأمر المستفيد (البائع) مبلغاً معيناً من المال في غضون مدة محددة (أي لغاية تاريخ انتهاء صلاحية الاعتماد) مقابل قيام المستفيد بتنفيذ شروط وتعليمات معينة تتعلق بالبضاعة موضوع البيع مثلاً أو أي موضوع آخر تم فتح الاعتماد من أجله وتسلم مستندات معينة مطابقة للشروط المبينة في خطاب الاعتماد L/C ومن هذا جاءت صفة مستندي (Documentary) أي أن الاعتماد المستندي Documentary Credit فأننا نستطيع اعتباره هو عبارة عن تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد لصالح المصدر يتعهد فيه المصرف بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه عند تقديمها مستوفاة للشروط الواردة بالاعتماد أو هو عقد يتعهد المصرف بموجبه ويلتزم على عاتقه أن يدفع ثمن السلعة (نقداً) أو يقبل الصكوك عند تسلم المستندات من المصدر بكامل شروطها المتفق عليها مسبقاً وذلك بموجب طلب فاتح الاعتماد وهو المشتري (المستورد) من المصرف ذلك لصالح المصدر بالخارج مقابل عمولة محددة فإذا تم الاتفاق على ذلك أصدر المصرف خطاب ضمان وتعهد إلى المصدر وأصدر خطاب ضمان وتعهد إلى المستورد ويتعهد فيها بجميع ما في الاعتماد المستندي من الشروط.

كما وهناك فرق بين فتح الاعتماد والاعتماد المستندي حيث يعتبر فتح الاعتماد مجرد وعد بالقرض، والفوائد تحسب على أساس الدفعات التي

سحبها الزبون وتواريخها في فتح الاعتماد، واما العلاقة فتكون منحصرة بين المصرف والزبون المستفيد في فتح الاعتماد، كما يعتبر المصرف اجنبياً عن دائني الزبون الذين يستفيدون بطريق غير مباشر مع فتح الاعتماد.

اما في حالة الاعتماد المستندي فإن المصرف يلتزم مباشرة أزاء المستفيد بناء على طلب الزبون كما يكون المصرف مسؤولاً أمام المصدر إذا رفض بدون وجه حق (عن) دفع قيمة المستندات المقدمة إليه بمقتضى اعتماد غير قابل للإلغاء مفتوح أو مؤيد بمعرفة المصرف ومسؤول أيضاً أمام المستورد للبضاعة إذا ما دفع قيمة مستندات غير كاملة أو غير مستوفاة للشروط المطلوبة في الاعتماد، كما أن المصرف يستوفي عن تلك الاعمال عمولة وليست فائدة.

لذلك فإن الاعتماد المؤيد هو أن يكلف المصرف المصدر للاعتماد مصرفاً آخرأ بتعزيز اعتماده غير القابل للإلغاء ويستجيب المصرف الآخر بتأييده والسبب في ذلك أن مصرف المستورد كثيراً ما يكون غير معروف في بلد المورد، والمورد يريد تعهداً من مصرف موجود في بلده.

اما السبب الذي سمي به التعهد الذي يفتحه المصرف بالاعتماد المستندي لأنه يطلب تقديم مستندات تثبت انتقال الملكية للسلع موضوع المبادلات وايضاً لتميزها عن الاعتمادات العادية التي لا تتطلب الا سنداً أو سحباً فقط وهي دائماً تطبق غي الاعمال التجارية الخارجية.

ما هي الأطراف الأساسية في الاعتماد؟

• المستورد Importer: وهو الشخص الذي يطلب منه المصرف فتح الاعتماد ويكون بينه وبين المصرف فاتح الاعتماد عقد ثبت في جميع المؤشرات التي يحتاجها المستورد من المصدر.

• المصرف فاتح الاعتماد: عندما يقوم المستورد بتقديم طلب الاعتماد إليه يقوم المصرف بدراسة الشروط الأساسية فيه ليعطي الموافقة من عدمها اما إذا وافق ومنها موافقة المستورد على شروط المصرف المثبتة في Application الخاصة بطلب فتح الاعتماد (المشار إليه).

يقوم المصرف بفتح الاعتماد ويوجهه اما إلى المستفيد مباشرة أو إلى أحد مراسيله في بلد المصدر حتى يتمكن هذا المراسل من إضافة تعزيزه عليه في حالة الاعتماد المعزز.

المصرف مبلغ الاعتماد: عند تلقي المصرف المراسل للاعتماد من قبل المصرف فاتح الاعتماد يقوم بعدها بإبلاغ المستفيد بالاعتماد.

المستفيد أو المصدر Exporter or Beneficiary: وينبغي أن يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد ضمن المدة المقررة للاعتماد، اما إذا تم تبليغه الاعتماد من قبل المصرف المراسل في بلده وكان هذا المصرف معززاً للاعتماد فأن كتاب

التبليغ هذا يعتبر عقداً جديداً بين المصرف والمراسل المعزز وبين المستفيد وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة المصدرة إذا قام بتقديم هذه المستندات طبقاً لشروط الاعتماد.



الفصل الثالث

- **المبحث الأول : التمويل المصرفي ومصادره**
- **المبحث الثاني : رأس المال العادي - مدخل مفاهيمي فلسفي**
- **المبحث الثالث : رأس المال الفكري - مدخل مفاهيمي فلسفي**

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

المبحث الاول

التمويل المصرفي ومصادره

المقدمة:

لابد للمصارف العراقية الخاصة أن تولي اهتماماً متزايداً لموضوع رأس المال الفكري من حيث (الصناعة والاستقطاب والتنشيط والمحافظة والاهتمام بالزبائن) ورأس المال العادي من حيث مقدار الأصول المكونة له وعلاقة ذلك بموجودات المصرف (كفاية رأس المال) ثم أن القدرات والخبرات والمهارات لرأس المال الفكري غير متساوية بين الافراد العاملين فهناك فئة معينة منهم تمتلك المكونات المذكورة بشكل يفوق الاخرين ويمكنهم ذلك من إنتاج أفكار جديدة تنعكس إيجابيا على المصرف ومنتجاته وحصته السوقية وهؤلاء يمثلون الى حد كبير رأس المال الفكري والذين تنعكس امكانياتهم وقدراتهم كماً ونوعاً على عمل المصرف مستنديين في أدائهم على رأس المال المادي للمصرف اذ كلما كان للمصرف حجم كبير من الودائع والتي تعتمد على مقدار رأس المال كلما امكن هؤلاء تحقيق أهداف المصرف واستمراره في السوق المصرفي وتعرض المصارف التي لم تصنع استراتيجية مناسبة للمحافظة على رأسمالها بنوعيه الفكري والمادي الى العديد من المشكلات اذ قد يعرقل رأس المال الفكري فقط المصرف ويصبحون ممثلية أداة تعويق خاصة اذا أخفقت الإدارة

في معرفة رغباتهم وحاجياتهم كما أن تدني سعر سهم المصرف في سوق الأوراق المالية قد يؤدي الى عزوف الزبائن على التعامل مع المصرف وبالتالي يخفق المصرف في تحقيق أهدافه ولربما سيؤثر ذلك على وجوده في السوق كما حصل لبعض من المصارف.

طرق تمويل المصارف:

يعتبر التمويل أساس ممارسة أي نشاط اقتصادي و تبعاً لتعدد مصادر ووسائل التمويل يمكن ملاحظة طريقتين للتمويل هما التمويل المباشر و التمويل غير المباشر بالإضافة إلى التمويل الذاتي الذي لا يتطلب وسيط مالي وهو الارتباط المباشر بين مرحلة تجميع الادخار و مرحلة استخدامه على المستوى الجزئي و الكلي فأهم صور التمويل الداخلي هو التمويل الذاتي للمؤسسات و الأفراد و الحكومة وسيتم شرحهما ادناه.

التمويل الذاتي للمؤسسة:

فهو يتعلق برفع رأس المال والاحتياطات، حيث يرتبط نجاح هذا التمويل بجملة من الشروط الداخلية والخارجية للمؤسسة.

فأما فيما يخص الشروط الداخلية فهي تمس المؤسسة نفسها، أما الشروط الخارجية فهي تتعلق بوضعية السوق التمويلية كالسوق النقدي

والمالي. (Barnard et al. 2003)

- اختيار نوعية الاستثمار دون التقييد بأسعار الفائدة أو ضمانات بمختلف أنواعها.

- يساعد على الابتعاد من الاستدانة الخارجية

- يحقق التساوي المطلق بين الادخار والاستثمار باعتباره يقع في حدود دائرته المغلقة.

- هو تمويل مضمون دون التعرض لضغوطات المقترضين ويعطي استقلالية للمؤسسة ولا يتعرض للمخاطرة.

ويكون لهذا التمويل عيوب منها :

- إعادة توزيع المداخل الناتجة عن إدماج الأرباح الغير موزعة (sb) أدى إلى زيادة الأرباح.

- كما أنه يخدم صاحب المشروع فقط و يضر بالعمال فعوض عن رفع الأجور نجد هناك تجميد لصالح رأس المال.

التمويل الذاتي للأفراد والحكومة:

هو تمويل داخلي لا يختلف عن التمويل الذاتي للمؤسسات لأنه يعبر عن

علاقة مباشرة بين تجميع الموارد النقدية التي تستخدم في تكوين رأس المال

لقطاع ما ينتمي إليه الفرد أو الحكومة. (Bontis,Nick.1996)

ومن عيوبه:

عدم توسيع القاعدة الاقتصادية أفقياً أو عمودياً يؤدي إلى عدم إحداث استثمارات جديدة أو توسيعها وقلة التوفيرات في الميدان الاستثماري.

اما فيما يتعلق بالتمويل المباشر وغير المباشر فهما: -

١- التمويل المباشر :

التمويل المباشر يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية و الادخارية تحول إلى وحدات ذات العجز في الموارد، و هذا التمويل يتخذ صوراً متعددة تختلف باختلاف المقرضين أفراد، مشروعات، حكومة.

أهم صور التمويل المباشر : منها :

أ- بالنسبة للمشروعات : حيث تحصل على قروض و تسهيلات ائتمانية من عملائها أو مشروعات أخرى، و هنا يمكن للمشروعات تقديم سندات متعددة أو بمعنى آخر التمويل عن طريق القيم المنقولة الأسهم السندات.

ب- التمويل بواسطة حقوق الملكية : " الأسهم و السندات "

يعد التمويل بهذا النوع ضمن التمويل الداخلي للمشاريع الاقتصادية، فمن

خلاله تمويل المؤسسة نفسها بنفسها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية .

ف نجد هنا نوعان من الأسهم : أسهم عادية أو أسهم ممتازة مع العلم أن السهم هو عبارة عن صك أو ورقة مالية تمثل القيمة الاسمية لنصيب صاحبة أو حامله في ملكية المؤسسة .

مزايا وعيوب التمويل المباشر:

إن وجود علاقة مالية مباشرة بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي أمر ممكن، لكن هذه العلاقة تصادفها مجموعة من الصعوبات بالنسبة للطرفين، و أهم تلك الصعوبات هي :

- صعوبة معرفة أن صاحب الفائض المالي يمكنه منح أموال لأصحاب العجز في التمويل في الوقت المناسب مثل : شخص يحتاج أموال في شهر مارس، لكن صاحب الفائض لا يستطيع تعبئته إلا في شهر أبريل .

- صعوبة التواجد في نفس المكان .

- صعوبة توافق الرغبات من حيث المبلغ، فقد يكون صاحب العجز المالي يحتاج إلى مبلغ أكبر من الفائض المالي للطرف الآخر، و يصبح من اللازم على صاحب العجز أن يبحث على طرف آخر لاستكمال حاجته المالية .

٢- التمويل غير مباشر:

التمويل غير مباشر يتمثل في الوساطة المالية بمختلف أنواعها أي الاعتماد على المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية. ومن اجل الإشارة إلى طبيعة الوساطة المالية علينا أن نبرز أهم أطرافها المتمثلة في طرفين:

الطرف الأول - أصحاب الفائض المالي : هم أولئك الذين تفوق مدا خيلهم مجموع النفقات التي يقومون بها ، كما أنهم يمثلون الطرف الذي له القدرة على التمويل و البحث على أفضل التوظيفات لهذه الفوائض .

الطرف الثاني - أصحاب العجز المالي : فهم عكس الطرف الأول حيث تفوق نفقاتهم عن مجموع المداخيل التي يحصلون عليها و بالتالي يمثلون الطرف الذي له الحاجة للتمويل .

و في ظل هذه الظروف يمكن أن نعرف الوساطة المالية على أنها تلك الهيئات التي تسمح بتحويل التمويل المباشر بين المقرضين و المقترضين المحتملين إلى تمويل غير مباشر ، كما أنها تخلق قناة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، فتقوم هذه الهيئات بتعبئة الادخارات الخاصة بالأفراد و المؤسسات و القيام بمنح القروض إلى أطراف أخرى وهناك أنواع للوساطة المالية هي : -

أ- البنك المركزي : هو عبارة عن مؤسسة تتكفل بإصدار النقود و هو الذي

يترأس النظام النقدي، كما يشرف على التسيير النقدي و التحكم في كل البنوك العاملة، كما يعتبر كذلك بنك البنوك و بنك الحكومة حيث يعودون إليه عندما يحتاجون للسيولة.

ب- البنوك التجارية : هي نوع من الوساطة المالية تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات و المؤسسات، و تقوم بإنشاء نقود الودائع و منح قروض كما تعتمد على الأموال المتلقاة من الأفراد أو المؤسسات التي تكون في شكل ودائع.

ج- المؤسسات المالية غير النقدية : إن وصفها على أنها غير نقدية لا يعني أنها لا تستعمل النقود، لكن لكون طبيعة مواردها لا تسمح لها بإنشاء النقود على خلاف المؤسسات المالية النقدية، كما لا يمكن لها الحصول على ودائع جارية أو تحت الطلب من الجمهور، و هذا هو السبب في عدم قدرتها على إنشاء النقود الودائع، و عليه فإن الجزء الأكبر من مواردها يتشكل من رؤوس أموالها الخاصة وودائع لأجل، كما تمنح قروض طويلة و متوسطة الأجل و تصدر سندات و شراء أسهم من أجل المشاركة في مختلف المشاريع.

أهمية الوساطة المالية :

أ- بالنسبة لأصحاب الفائض المالي : بالنسبة لهذه الفئة من الأفراد سمحت الوساطة المالية بتحقيق مزايا عديدة نذكر منها: (ابولدة هاشم ٢٠٠٨)

- يتيح وجود وساطة مالية لصاحب الفائض المالي بإمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسات المالية الوسيطة مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.
- إنفاق الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين المحتملين بالنسبة لأصحاب الفائض المالي.

ب- بالنسبة للعجز المالي :

- توفر الوساطة المالية للأموال اللازمة بشكل كاف و في الوقت المناسب لصحاب العجز المالي.
- يجنب وجود الوساطة المالية بالنسبة للمقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية.
- وجود الوساطة المالية يسمح بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيًا، عكس ما هو عليه في التمويل المباشر

ج- بالنسبة للاقتصاد ككل :

- تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي حيث هذا التعارض بينهما يؤدي إلى وجود اختلالات في الاقتصاد.

• يسمح بتوفير الموال اللازمة للتمويل عن طريق الادخارات و تحويلها على قروض.

• يسمح بتوفير الأموال اللازمة للتمويل و هذا عن طريق تعبئة الادخارات الصغيرة و تحويلها إلى قروض.

وهناك تمويل بالأسهم لابد من التطرق إليه وهو التمويل بالأسهم العادية: هي عبارة عن أوراق مالية تحمل قيمة اسمية و تلتزم بتوزيع نسبة من الأرباح الخاصة بالمؤسسة ، كما تمنح المؤسسة لحامل السهم العادي حقا في الملكية النهائية للمؤسسة، و كذا تحمل مخاطر أو خسائر المؤسسة وفقا لنسبة أو معدل مساهمته في تلك المؤسسة ، حيث في حالة التصفية لا يحق لحملة الأسهم العادية المطالبة بحقوقهم إلا بعد تسوية مطالب الغير.

و يترتب عن استخدام الأسهم العادية للتمويل العديد من الحقوق و الالتزامات هي :

- يحصل حملة الأسهم العادية على الأرباح المتوقعة مع حقهم في المراقبة على المؤسسة

- يتحمل المساهمون الخسائر المحتملة مع الالتزامات القانونية نحو الغير وفقا للشكل القانوني للمشروع.

- مسؤولية حملة الأسهم العادية محددة بحجم استثماراتهم بالمؤسسة.
 - تعتبر الأسهم العادية كهامش أمان أمام الدائنين إذ ما حدثت خسارة أو تصفية للمؤسسة.
 - الحق في الاكتتاب أو الأولوية في إصدارات الأسهم الجديدة .
 - الحق في تحديد عقد تأسيس المؤسسة بعد موافقة الجهة الحكومية المختصة.
 - حق وضع و تعديل النظام الداخلي للمؤسسة.
 - حق انتخاب أعضاء المجلس الإداري للمؤسسة.
 - حق تفويض إدارة الشركة في بيع الأصول الثابتة
 - حق الموافقة على اندماج المؤسسة مع مؤسسات أخرى و تغيير حجم الأسهم العادية المصرح بها.
- كما أن لهذه الأسهم مزايا و عيوب نذكرها فيما يلي : (المهتدي منذر ٢٠٠٣)
- مزايا الأسهم العادية :
- ليس للأسهم العادية تاريخ استحقاق معين .
 - زيادة التمويل عن طريق هذا المصدر يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض .

عيوب الأسهم العادية :

- بيع هذا السهم يمنع حق الرقابة و التصويت للمشتري الجديد مما يضعف قدرة الملاك الحاليين.
- كما قد يترتب على الاقتراض استخدام أموال بمعدل فائدة ثابت أو منخفض بينما إصدار أسهم جديدة يؤدي إلى المشاركة المتساوية لحملة الأسهم في الأرباح المتوقعة.
- التمويل بالأسهم الممتازة : و هي أن يتمتع حاملها بكافة الحقوق التي يتمتع بها الأسهم العادية إضافة إلى امتيازات و حقوق أخرى منها :
- الأولوية في الحصول على نسبة معينة من الأرباح الخاصة بالمؤسسة قبل أن تقوم بتوزيع الأرباح الخاصة بحملة الأسهم العادية .
- لا تدفع المؤسسة أي فوائد على متأخرات التي لم يتم سدادها على فترات سابقة خاصة بالأسهم الممتازة المجمعة.
- و من أهم مزايا الأسهم الممتازة هي :
- تجنب المؤسسة شرط المساواة مع حملة الأسهم العادية من حيث العائد لأن عائد الأسهم الممتازة ثابت.
- لا يترتب على عدم دفع فوائد الأسهم الممتازة في حالة العسر المالي .

- لكن رغم ذلك فإن للأسهم الممتازة عيوب هي :

معدل عائدها أعلى من معدل العائد الخاص بالسندات

التوزيعات الخاصة بالأسهم لا تعطي أي إعفاء ضريبي، كما هو الحال في

الفوائد على القروض.

أو يتم التمويل عن طريق السندات باعتبارها من حقوق الملكية عندما تعتمد

المؤسسات هذا النوع من التمويل نظرا لأن الأسهم بمختلف أنواعها لا تفضل

الاستقلالية نظرا لارتباطها برأس مال المؤسسة.

ويستطيع الأفراد الاقتراض من أجل تلبية حاجاتهم سواء كانت استهلاكية أو

استثمارية وهذا من طرف أفراد آخرين عن طريق الاعتماد على كمبيالات أو

سندات ... فيعترف فيها بدين أحدها اتجاه الآخر لفترة قصيرة وحاليا يتم تمويل

الأفراد عن طريق المؤسسات التمويلية الخاصة بتصريف منتج ما مقابل فائدة.

كما يتم في إطار التمويل المباشر من طرف الأفراد والمؤسسات غير المالية.

وهذا بإصدار سندات متعددة ولفترات مختلفة وفق أسعار فائدة متنوعة أهمها

أذونات الخزينة ، و قروض طويلة المدة.



المبحث الثاني

رأس المال التمويلي – مدخل مفاهيمي

يعتبر رأس المال التمويلي (المادي) في المصارف أساساً لبدء العمل وليس في المصارف فحسب بل في جميع المنظمات الخدمية وأي منظمة ترغب في بدء عملها لا بد من رأسمال مناسب يتم من خلاله ولوج أهدافها وبقدر تعلق الامر بالمصارف العراقية فأن حجم رأس المال هو الذي يقرر حجم الودائع التي يستطيع المصرف استلامها من الزبائن فيحق للمصرف الذي رأسماله (100مليار دينار) أن يستلم (800مليار دينار) وودائع من الزبائن على شكل حسابات جارية وتوفير وودائع لأجل. وقد زيدت فيما بعد إلى الضعف لتكون 1.6 ترليون دينار.

وقد عرف رأس المال المادي بأنه عدد الأسهم التي يمتلكها المساهمين حيث ينقسم المساهمين إلى مجموعة مؤثرة وقلية والمجموعة المؤثرة هي عدد المساهمين الذين يمتلكون 10% من رأسمال المصرف أي كل مساهم يمتلك 10% من رأس المال له ارجحية في الهيئة العامة (حملة الأسهم). (العنزي ٢٠٠١)

كما يعرف رأس المال بأنه الأصول السائلة والموجودات الثابتة في بداية عمل المصرف. ويعرف ايضاً بأنه حقوق الملكية التي تؤل إلى حملة الأسهم عند تصفية المصرف.

ويرى الباحث أن رأس المال المادي هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها أي أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات عند بدء عمل المشروع. يحدد رأسمال المصرف في عقد تأسيسه ولا يتم تغييره إلا بموجب آلية واضحة في قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل، وقد تكون هنالك مصاريف تنفق في بداية تأسيس المصرف يجري اطفائها من الأرباح التي ستتحقق عند ممارسة العمل وقد اوجب قانون الشركات في العراق إطفاء تلك المصاريف (مصاريف تأسيس) من الأرباح المتحققة خلال (3 - 5) سنوات وعليه فإن القيد المحاسبي الذي يسجل في سجلات المصرف عند بدء العمل يكون من حساب مذكورين

×× من حساب مصاريف تأسيس

×× من حساب موجودات ثابتة

×× من حساب نقود لدى المصارف

×× إلى حساب رأس المال

إبعاد رأس المال المادي

يشمل رأس المال المادي

١. أسهم المساهمين: وهي كما أسلفنا سابقاً عدد الأسهم التي تمتلكها

الهيئة العامة للمصرف.

٢. الموجودات الثابتة: وهي المباني ووسائل النقل التي يشتريها المصرف عند بداية عمله وذلك لإنجاز أعماله وخصوصاً المباني التي يتخذها المصرف مقراً لإدارته العامة وفروعه.

٣. القروض المستلمة: أحياناً تضطر إدارة المصرف الاستدانة من البنك المركزي أو من المصارف العامة مبالغ معينة لأغراض تعزيز رأس المال.

٤. الاحتياطات: نتيجة عمل المصرف ولغرض مواجهة أي طارئ تضطر المصارف احتجاز جزء من أرباحها كاحتياطات حيث تعتبر هذه الاحتياطات بمثابة رأسمال ساند تقرره القوانين النافذة (قانون البنك المركزي/ قانون المصارف).

٥. التخصيصات: يحتجز المصرف مبالغ من إيراداته لمواجهة مخاطر عدم السداد للائتمان الذي يمنحه وعليه بالإمكان اعتبار هذه التخصيصات بمثابة رأسمال ساند أيضاً لأنها تسخر لمواجهة مخاطر عدم السداد بدلاً من رأس المال.

كفاية رأس المال

الكفاية أو الملاءة المصرفية تعبيران مترادفان، يقصد بهما قدرة المصرف على مواجهة المخاطر الائتمانية، المتمثلة في عدم قدرة المدين على خدمة ديونه (دفع الأقساط مع الفوائد). ويقصد بالملاءة من الناحيتين المحاسبية والمالية، هي أن تكون الموجودات أكبر من المطلوبات.

ويمكن قياس كفاية رأس المال حسب تطورها الزمني بالطرق التالية: -

١. نسبة رأس المال إلى الودائع. والحد الأدنى نسبة 10%
٢. نسبة رأس المال إلى الموجودات. وحددت النسبة بنحو 6%
٣. نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة. وحددت النسبة 10%
٤. نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر (لجنة بال)، والحد هو 8%

ولابد من الإشارة هنا إلى أن البنوك التجارية تتعرض لحالة عدم اليسر عندما لاتستطيع تغطية خسائرها من رأسمالها المتمثل بحقوق الملكية. لذا يمكن أن نقول نظرياً بأن هذه الحالة تنتج عن ضخامة حجم الخسائر التي يحدثها البنوك أو عدم كفاية رأسمالها ولكن علمياً من الصعب الفصل بين الاثنين كسبب لهذه الحالة لأنها تحصل عندما تتزامن عدم كفاية رأس المال مع حجم الخسائر مما يستوجب قيام إدارة مخاطر عدم اليسر بالعمل على تخفيض حجم الخسائر إلى

الحد الأدنى من جهة وتوفير رأس مال كافٍ لتغطيتها. من أهم الأمور التي تهتم بها جهات الرقابة الحكومية على البنوك التجارية هي مسألة كفاية رأس المال والتي تقاس عادة بنسبة رأس المال Capital Ratio وتساوي:

$$100 \times \frac{\text{حقوق الملكية Equity}}{\text{مجموع الموجودات Total Assets}}$$

ويظهر من ذلك بأن ارتفاع نسبة رأس المال تؤثر بطبيعة الحال إلى توفير رأس مال أكبر لتغطية الخسائر في قيمة الموجودات، وبذلك يتحمل المالكون حجماً أكبر من الخسائر قبل اللجوء إلى شركات التأمين على الودائع أو تحملها من قبل المودعين. أي بعبارة أخرى إن ارتفاع نسبة رأس المال يعني حماية أكبر للمودعين ولشركات أو مؤسسات التأمين الحكومية، وبالعكس يعني انخفاضها حماية أقل للمودعين. ولكن من جهة أخرى إن ارتفاع نسبة رأس المال وانخفاضها يؤثران تأثيراً مباشراً على الربحية أو نسبة العوائد للمالكين. لذا فإن مسألة كفاية رأس المال لا بد أن تتضمن الموازنة بين حماية أموال المودعين من جهة وتحقيق عوائد مجزية للمالكين من جهة أخرى وكما سنوضحه جبرياً فيما يلي حيث سنستخدم الرموز التالية:

ROE العائد على رأس المال Return on Equity

Return on Assets العائد على الموجودات ROA

Profits الأرباح Prof

Equity " رأس المال " Eq

Assets الموجودات Ast

يعرف العائد على رأس المال كما يلي:

$$ROE = \frac{\text{Prof}}{\text{Eq}}$$

يأدخل الموجودات (Ast) في مقام المعادلة أعلاه نحصل على ما يلي:

$$ROE = \frac{\text{Prof}}{\text{Eq} / \text{Ast} \times \text{Ast}}$$

ومنها نتوصل إلى :

$$ROE = \frac{1}{\text{Eq} / \text{Ast}} \times \frac{\text{Prof}}{\text{Ast}}$$

العائد على الموجودات = $\frac{1}{\text{نسبة رأس المال}}$ × العائد على رأس المال

حيث يعرف العائد على الموجودات :

$$ROE = \frac{\text{Prof}}{\text{Ast}}$$

فإذا كانت نسبة رأس المال $\text{AstEq} = 5$ بالمائة مثلاً ونسبة العائد على

الموجودات (1) بالمائة، يكون العائد على رأس المال:

$$\begin{aligned} ROE &= 0.01 \times \frac{1}{0.05} \\ &= 0.01 \times 20 \\ &= 20\% \end{aligned}$$

ولكن في حالة ارتفاع نسبة رأس المال $\text{AstEq} = 10$ بالمائة مثلاً فإن

العائد على رأس المال ينخفض إلى:

$$\begin{aligned} ROE &= 0.01 \times \frac{1}{0.10} \\ &= 0.01 \times 10 \\ &= 10\% \end{aligned}$$

يتضح من ذلك :

١. بالنظر لكون الجزء الأكبر من أموال البنوك هي أموال مقترضة فإنها

تستطيع أن تحقق عائداً مرتفعاً للمالكين حتى وإن كانت نسبة العائد على

موجوداتها منخفضة (تساوي ٠.٠١ في مثالنا السابق).

٢. إن ارتفاع نسبة رأس المال بهدف حماية أموال المودعين لها تأثير عكسي

على نسبة العائد للمالكين.

٣. إن فرض نسبة أعلى لرأس المال على البنوك قد يتطلب أحد الأمور التالية:

- زيادة الأرباح المحتجزة Retained earnings. أي تخفيض الأرباح الموزعة على المالكين.

- إصدار وبيع اسهم جديدة من قبل البنك لغرض تراكم رأس المال.

- اندماج البنوك الصغيرة ببنوك أكبر منها تتمتع بنسبة عالية من رأس المال.

دورة رأس المال

دورة رأس المال هي عدد المرات التي يسترجع (يسترد) فيها المشروع ما تحمله من نفقات ثابتة ومتغيرة اثناء عملياته الإنتاجية أو الخدمية في السنة الواحدة. وتقاس دورة رأس المال بتقسيم المبيعات خلال فترة محددة (سنة) على قيمة رأس مال المشروع (رأس المال الثابت أو الجاري أو كليهما).

وبما أن حاجة المشروع إلى رأس المال الجاري (السيولة النقدية) تتحدد بنفقات الإنتاج في يوم واحد، مضروبة بمتوسط فترة إرتباط رأس المال الجاري في العملية الإنتاجية (فترة التخزين للمواد الخام قبل الإنتاج + فترة عملية الإنتاج + فترة تخزين الناتج + فترة سداد قيمة فواتير المبيعات من قبل الزبون)، فإن بإمكان المشروع زيادة دورة رأس المال - أي سرعة تحصيل ما أنفقه من نفقات إنتاجية - وذلك بتقليص فترة إرتباط رأس المال الجاري في العملية الإنتاجية، كتقليص فترة التخزين بالنسبة للمواد الخام، أو فترة التخزين بالنسبة للناتج بعد

انتهاء العمليات الإنتاجية، أو البيع نقداً وبالتقسيم، بهدف تقليل فترة سداد فواتير المبيعات من قبل الزبون.

وظائف رأس المال المصرفي

يمكن تلخيص وظائف رأس المال المصرفي كما يلي:-

١. وظيفة حماية أموال المودعين
٢. وظيفة تمويل الأصول الثابتة في بداية تأسيس المصرف
٣. وظيفة تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية في قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المحتملة
٤. التقيد بالحدود القانونية التي تفرضها قوانين المصارف والسلطات الرقابية

الاحتياطي القانوني لرأس المال

يحتفظ كل مصرف باحتياطي لرأس المال، وأن يرحل قبل الاعلان عن الأرباح ما لا يقل عن ١٠٪ من صافي الأرباح إلى الاحتياطي المذكور إلى أن يبلغ نصف رأس المال المدفوع.

الاحتياطي العام لرأس المال

يقوم المصرف باستقطاع جزء من الأرباح السنوية بدون أي التزام قانوني،

وذلك من أجل تقوية مركزه المالي. حيث تقوم المصارف بحجز جزء من الأرباح السنوية، لايوزع على المساهمين، وذلك لغرض دعم رأس المال. فالأرباح غير الموزعة تزيد من قوة المصرف، وتعتبر كإصدارات لأسهم جديدة، وذلك لأنها لاتخضع لوجوب الاحتفاظ بجزء منها لدى البنك المركزي كما هو الحال بالنسبة للودائع.

وقد اعتمدت المكونات التالية من المصارف المبحوثة كأساس لرأس المال التمويلي

أولاً: اسهم المساهمين

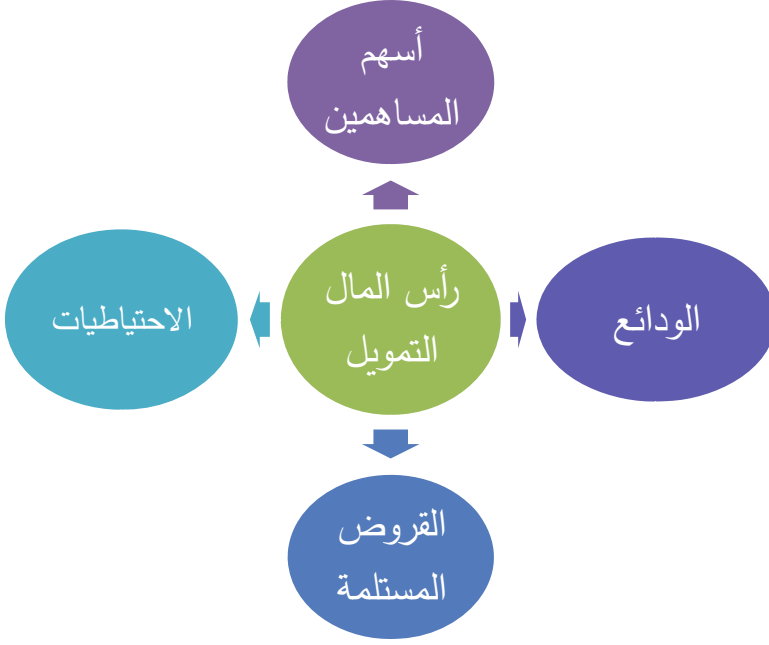
ثانياً: الودائع

ثالثاً: القروض المستلمة

رابعاً: الاحتياطيات

وقد تم عرض المكونات اعلاه في معرض الحديث عن رأس المال التمويلي

والشكل رقم (٣) يبين مكونات رأس المال التمويلي: -



الشكل رقم (٣)

من إعداد الباحث

وقد تم التطرق في معرض حديثنا عن رأس المال التمويلي عن مكوناته والتي

تمثلت في:

١. أسهم المساهمين

٢. الودائع

٣. الاحتياجات

٤. القروض المستلمة

المبحث الثالث

رأس المال الفكري – مدخل مفاهيمي

يعد رأس المال الفكري في المنظمات الخدمية بشكل خاص من الأصول المهمة والاساسية من أجل الوصول إلى أهدافها والاستمرار في تحقيق رسالتها التي وجدت من أجلها، فهو ذو أهمية كبيرة للمنظمات القائمة على المعلوماتية تزداد أهميته نتيجة للتقدم والتطور التقني المتسارع الذي يتطلب وجود عقول نيرة ومبدعة على استغلال هذه التقنية استغلالاً امثلاً.

أولاً – مفهوم رأس المال الفكري وأهميته: (العنزي وصالح ٢٠٠٩)

يرى (Edvinsson) أن رأس المال الفكري هي تلك الموجودات الفكرية التي تتجاوز قيمتها الموجودات الأخرى التي تظهر في الميزانية العمومية إذ تتكون من ثلاثة عناصر أساسية (بشري وهيكلية وزبائنية) فالبشري يضمن المعرفة والخبرات والمهارات إضافة إلى الابتكار والتجديد، في حين الهيكلية يعتبر الساند للبشري مثل نظم المعلومات بما فيها قنوات السوق.

وقد ذكر آخرون أن رأس المال الفكري يعد بمثابة مقدره متفردة تتفوق بها المنظمة على منافسيها لتحقيق التكامل في المهارات المختلفة التي يمتلكها الأفراد والتي تتسم في زيادة القيمة المقدمة للزبائن وهي مصدر من مصادر الميزة التنافسية.

في حين أكد (yogesh) بأن رأس المال الفكري هو قوة ذهنية متكاملة تتضمن تركيبة من المعرفة والمعلومات والخصائص الفكرية والخبرات الإبداعية التي يمتلكها العاملون في المنظمة والتي تعد الموارد الرئيسة لاقتصاد اليوم.

ويضيف آخر بأن رأس المال البشري يتمثل بنخبة من العاملين الذين يمتلكون مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية من دون غيرهم وتمكنهم هذه القدرات من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة تمكن المنظمة من توسيع حصتها السوقية وتعظيم نقاط قوتها وتجعلها في موقع تكون قادرة فيه على اقتناص الفرص المناسبة، كما أنه لا يركز على مستوى أداري معين من دون غيره، ولا يشترط توافر شهادات أكاديمية لمن يتصف به.

أما (Daft) فقد عرفه بأنه مجموعة من المواد المعلوماتية المتكونة على هيئة نوعين من المعارف، معارف ظاهرة يسهل التعبير عنها أو كتابتها ومن ثم نقلها للآخرين بشكل وثائق، ومعارف ضمنية مبنية على الخبرات الشخصية والقواعد البديهية التي تستخدم في تطوير المنظمة.

كما يعرف رأس المال الفكري بأنه المقدر على توليد أفكار جديدة ومناسبة وعملية (قابلة للتنفيذ)، وتتمتع بمستوى عالٍ من الجودة وتمتلك القدرة على تحقيق التكافؤ والتناغم بين مكونات مختلفة للوصول إلى الأهداف المنشودة، ومنها المعرفة المفيدة التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل صحيح لصالح المنظمة.

ويرى (عبد الوهاب) بأنه عقول تتمتع بمهارات منفردة تجعلها قادرة على النظر من جوانب عدة والتفكير في عدة اتجاهات للتوصل إلى أسلوب عمل جديد يحقق اقتناص فرص أكثر.

ويعد رأس المال الفكري تحولاً للمعرفة إلى شيء ذي قيمة إبداعية.

ومن جهة ثانية فإن رأس المال الفكري يعتبر الثروة الحقيقية غير الملموسة التي لا يمكن تقدير قيمتها بثمن، لأنه مقدرة عقلية كامنة يمتلكها العاملون من رأس المال البشري في المنظمة، ويعتقد أقوى سلاح تنافسي له كونه المصدر الأساسي الذي ينبثق من كل المعارف والإبداعات التي تستطيع بها المنظمة أن تواجه التغيرات كافة التي تحصل في البيئة المتسمة بالتعقيد.

أما (يوسف) فقد عرفه بأنه المقدرة العقلية والمستوى المعرفي والمعلومات التي يمتلكها فئة معينة من القوى العاملة في المنظمة الذين يتمتعون بمهارات وخبرات فكرية وذهنية عالية لها المقدرة على تحليل، وتعمل على توليد الأفكار لتحقيق الإبداع والابتكار لغرض إيجاد القيمة وتقديم منتجات متميزة، وإحراز التفوق التنافسي في السوق.

في الاتجاه نفسه أشار آخر إلى إن رأس المال الفكري يتمثل في القدرة العقلية والمهارات والخبرات والمعلومات والمعرفة التي يمتلكها عدد من العاملين في المنظمة، ويتم تسخيرها لتبني نظم وتقنيات جديدة تميز منتجات أو خدمات

المنظمة وتسهم في تحقيق وضع تنافسي أفضل لها.

وبناءً على ما تقدم يرى الباحث بأن رأس المال الفكري هو المهارات والقدرات المتفوقة التي يمتلكها العاملون في المنظمة بحيث يمكن استخدامها سلاحاً تنافسياً في عملية التطوير الإبداعي التي تعتمد الابتكار والتجديد، الذي يعد الوسيلة الأساس لبقاء واستمرار المنظمة في بيئة العمل ذات التغير المتسارع.

ثانياً- أبعاد رأس المال الفكري: (كاظم ٢٠٠٨)

يتمثل رأس المال الفكري بمجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية التي يتمتع بها نخبة من العاملين دون غيرهم، وتمكنهم هذه القدرات من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها، وتعظيم نقاط قوتها وتجعلها في موقع تكون قادرة فيه على استغلال الفرص المناسبة، وتعزيز الميزة التنافسية لها.

أبعاد رأس المال الفكري التي نالت اهتمام اغلب الباحثين (حrchوش وصالح ٢٠٠٣)

١- الاستقطاب:

يعرف الاستقطاب بأنه عملية اكتشاف أو جذب أو بحث عن المرشحين

الكفوئين والملائمين لشغل الوظائف الشاغرة حالياً أو المتوقعة في المنظمة وتتوقف فاعلية الاستقطاب على مدى قدرة المنظمة على جذب الافراد الكفوئينو عملية تحديد المصادر المختلفة للحصول عليهم، ويمكن تقسيم مصادر الاستقطاب إلى:

أ- مصادر داخلية: وهي الموارد البشرية المتاحة داخل المنظمة، ويمكن الاستفادة من هذه المصادر لشغل الوظائف الإشرافية، أو الوظائف التي تحتاج إلى خبرات معينة لا تتوافر خارج المنظمة.

ب- مصادر خارجية: وهي الخبرات التي تحتاجها المنظمة في حالة عدم توافرها داخل المنظمة، وهي تعبر عن سوق العمل، ويمكن الاستفادة من هذه المصادر لشغل الوظائف الإدارية والفنية والوظائف التي تحتاج إلى خبرات ومهارات ومؤهلات لا تتوافر داخل المنظمة.

وتختلف المنظمات فيما بينها من حيث نطاق ممارستها للنشاط الاستقطابي، فهناك منظمات تقوم بأنشطة استقطابية على مدى أوسع بكثير من منظمات أخرى بموجب عدة عوامل تحدد نطاق النشاط الاستقطابي للمنظمة وتجعله يختلف من منظمة إلى أخرى منها حجم المنظمة، والظروف المحيطة لسوق العمل وخبرة المنظمة وأثرها في أنجاح استقطاب عاملين أكفاء وطبيعة الوظائف المعروضة وسمعة المنظمة.

٢- التطوير والتدريب:

أن تطوير العاملين المخطط له، له ثماره المستقبلية المشرقة من خلال التعليم والتدريب، ويمكن غرس الأفكار والانطباعات لدى العاملين حول طبيعة العمليات التي تتضمنها الاعمال والمهام الموكلة إليهم بما يعزز قدراتهم على فهم المعرفة وتفسيرها والوصول إلى الحقائق بدقة ووضوح، وأن الغرض من تطوير الموارد البشرية هو زيادة قدرات العاملين بهدف تحقيق التقدم والنمو والاستمرار، وتكمن أهمية التطوير في تحسين استغلال قابليات العاملين الفكرية وقدراتهم على صعيد المستويات التنظيمية في المنظمة كافة.

وعملية التطوير أوسع من التدريب وهي أكثر ارتباطاً وإلى حد بعيد بمهارات الافراد العاملين وقابليتهم، إذ أن التطوير يزود الافراد العاملين بالمعرفة التي يستخدمونها حالياً او مستقبلاً، في حين يساعد التدريب على صقل مهارات العاملين لرفع كفاءاتهم، تلك المهارات التي يمكن أن يستخدمونها حالياً في أداء أعمالهم.

٣- المحافظة على الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية أصل من أصول المنظمة، فهي بحاجة إلى صيانة تكفل المحافظة على القدرات والمهارات والخبرات الضرورية لضمان استمرار فاعلية المنظمة، وبما يمكن من توافر أفراد لديهم القدرة على أداء الاعمال

اللازمة والرغبة فيها لتحقيق أهداف المنظمة.

وهناك خمسة أساليب يمكن من خلالها للمنظمة المحافظة على مواردها البشرية:

أ- تنشيط الحافز المادي والمعنوي:

وهي مجموعة العوامل والمؤثرات الخارجية المثيرة للفرد التي تدفعه لأداء الاعمال الموكلة إليه على الوجه الأكمل من خلال اشباع حاجاته ورغباته.

ب- التصدي للتقادم التنظيمي:

وهي جميع الإجراءات التي تتخذها المنظمة من اجل تحديث وصيانة قدرات العاملين وإمكانياتهم وخبراتهم بصورة مستمرة مما يجعلهم قادرين على مواكبة التطورات الجارية، وتشمل تقادم المعرفة وتقدم القدرات والتقدم الثقافي.

ج- مواجهة الإحباط التنظيمي:

وهي الحالة النفسية التي تنشأ لدى الفرد من جراء فشله في انجاز أو تحقيق أهداف معينة بسبب وجود عوائق وعقبات لا يمكن مواجهتها والسيطرة عليها أو التحكم فيها، ومن أهم مظاهره: -

- الإحباط المادي ويشمل العدوان وتخريب الآلات والمعدات.
- الإحباط النفسي ويضم عدم الرضا الوظيفي.

• الإحباط الإداري ويشمل الغياب وارتفاع معدل دوران العمل.

د- تقليل فرص الاغتراب التنظيمي:

وهي حالة الشعور بعدم الاندماج والتباعد عن المنظمة، وأن المبتكرين والمبدعين وأصحاب القدرات المتميزة هم أكثر إحساساً بالاغتراب من الآخرين لأنهم يسعون إلى اكتشاف وابتكار مبادئ وأراء جديدة كثيراً ما تكون مناقضة للمعايير السائدة في مجتمعهم.

هـ- تعزيز التميز التنظيمي: (ابن حمدان خالد ٢٠٠٢)

ويقصد به جميع الوسائل والأساليب التي من شأنها زيادة عدد المساهمات الفكرية للعاملين في المنظمة من خلال امتصاص المعرفة المفيدة والأفكار الجديدة الموجودة في عقولهم عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار والعمل بروح الفريق واحترام الآراء وزيادة الحوارات المفتوحة بين جميع المستويات الإدارية في المنظمة، وهذا من شأنه زيادة عدد المتميزين فيها والذي يمنحها سمة القوة والبقاء.

٤- الاهتمام بالمستفيدين:

يعد رضا المستفيدين من المعايير المهمة في تقييم أداء المنظمات واتجاهاتها المستقبلية ولا سيما في ظل التقنية المتطورة وأجهزة الاتصالات الحديثة التي

تستخدم في المنظمات الخدمية لتقدم من خلالها خدمات عبر أحدث وسائل الاتصال والإعلان، وأن اغلب المنظمات الخدمية تعمل جاهدة من اجل إرضاء المستفيدين لمعرفة مدى حسن تلبيتها لمتطلباتهم وقد أظهرت الأبحاث إن الاصغاء إلى المستفيد والتعرف على مشاكله ومقترحاته هو أهم أدوار الإدارة وأوثقها علاقة بكفاءة وفاعلية المنظمة.

٥- التنشيط المعرفي:

بدأت الحاجة واضحة لاستخدام الأساليب الجديدة والمتطورة بغية إدارة وتطوير إمكانات ومهارات العاملين الذهنية، ومن الأساليب الشائعة في هذا المجال، أساليب العصف الذهني وأساليب الفكر الجماعي أو استخدام أسلوب الاجتماعات المرنة أو المفتوحة أو جماعة المستشارين الداخليين لتشجيع التفاعل بين الموارد البشرية داخل المنظمة لكسر الجمود الفكري الذي يمكن إن ينشأ، لذا فعلى المنظمات العناية والاهتمام الدقيق بالكفاءات والمواهب وأن تعمل بمبدأ التنشيط المكثف بالتشبع بالمعرفة، فلا بد من استخدام المعلومات الموجودة في أذهان الافراد، وذلك من خلال شحن القدرات الذهنية لهم بتوفير الجو الملائم للمشاركة لتوليد الأفكار المبدعة.

وإدناه شكل رقم (٤) بين ابعاد رأس المال الفكري

التشيط المعرفي	الاهتمام بالمستفيدين	المحافظة على الموارد البشرية	التطوير والتدريب	الاستقطاب
-------------------	-------------------------	---------------------------------	---------------------	-----------

الشكل رقم (٤)

من إعداد الباحث

وردت العديد من المفاهيم الخاصة برأس المال الفكري من قبل الأكاديميين أو الممارسين إذ عدّه (Hamel & Heene, 1994, 19) قدرة متميزة تتفوق بها المنظمة على المنافسين تتحقق من تكامل المهارات المختلفة وتسهم في زيادة القيمة التي تقدم للمشتريين وهو عند (Spender, 1996, 46) نخبة متميزة من العاملين لهم القدرة على تفكيك هيكلية الصندوق الأسود للعمل الانتاجي إلى مكوناته الأولية وإعادة تركيبها بشكل متميز.

أما لدى (عاشور، ١، ١٩٩٨) فهي زيادة قدرة مؤسسات المجتمع على التكيف من خلال تطوير منتجاتها وتقنيات إنتاجها، وخفض تكاليفها وباتجاهات متطورة غير مطروحة من خلال تنمية الابداع، وعند (Hansen, 105, 1999) الموجودات التنافسية التي تقوم بعملية التطوير الخلاق والاستراتيجي المعتمدة على الابتكار والتجديد أما (Daft, 2001, 157) فقد

عد رأس المال الفكري مجموعة من الموارد المعلوماتية المتكونة على هيئة نوعين من المعارف، معارف ظاهرة يسهل التعبير عنها أو كتابتها، ومن ثم نقلها إلى الآخرين بشكل وثائق ومعارف ضمنية، مبنية على الخبرات الشخصية والقواعد التي تستخدم في تطوير المنظمة.

اتساقاً مع ما سبق يمكن إيراد الآتي:

أولاً: رأس المال الفكري جزء من الموارد البشرية في المنظمة.

ثانياً: رأس المال الفكري يمثل قدرة عقلية ذات مستوى معرفي عالٍ تمتلكها مجموعة محددة من العاملين.

ثالثاً: هناك صعوبة في الاستغناء عنهم أو استبدال غيرهم بهم.

رابعاً: رأس المال الفكري موجودات غير ملموسة تؤثر في الموجودات المادية للمنظمة.

خامساً: رأس المال الفكري يمثل الفرق بين القيمة الدفترية للمنظمة والقيمة السوقية لها.

سادساً: رأس المال الفكري ليس وليد المصادفة، وإنما يحتاج إلى جهد كبير لبنائه وهو ذو كلفة عالية.

سابعاً: رأس المال الفكري من أهم الميزات التنافسية التي يمكن أن تمتلكها

المنظمة.

ويصعب تحديد مفهوم متكامل لرأس المال الفكري أذ لكل إنسان رؤية معينة ومستوى معين من المعرفة والإنتاج التفكري، ونتيجة للبحث والدراسة التي قام بها علماء الإدارة للحصول على موارد جديدة تساهم في تنمية وبقاء المنظمات القائمة، فقد توصل العديد منهم لاعتبار رأس المال الفكري هو أحد الموارد الأساسية للمنظمة، وفيما يلي نورد بعض التعاريف لمفهوم رأس المال الفكري:-

تعريف مفهوم رأس المال الفكري وفق آراء العلماء

التعريف	السنة	المصدر
الموجودات التنافسية التي تقوم بعملية التطوير الخلاق والاستراتيجي المعتمد على الابتكار والتجديد الذي يعد المفتاح المؤدي إلى البقاء في بيئة العمل المتغيرة	١٩٩٩	Hansen
رأس المال الحقيقي للمنظمات وقد اتسع نطاق هذا المفهوم ليشمل الامكانات المادية والمالية والمعنوية والثقافية والذهنية كلها المتاحة للمنظمة ولا يشكل كل العاملين في المنظمة رأس مال فكري وإنما	٢٠٠١	العنزي

يطلق هذا المصطلح على قيمة معرفة ومهارات العاملين بالنسبة لتكوين ثروات المنظمة		
قدرة عقلية ذات مستوى معرفي عال تمتلكها مجموعة محددة من العاملين دون غيرهم ويمثل موجودات فكرية غير ملموسة لها الأثر الأكبر في زيادة الموجودات المادية الاخرى للشركة وتعظيمها وهو لا ينشأ من فراغ بل يحتاج إلى بناء داخل الشركة يتضمن هذا البناء استقطاباً ثم صناعة ثم تطويراً ثم المحافظة عليه وفي حالة ترصين بنائه داخل الشركة يصبح بمثابة السلاح التنافسي ويضمن لها البقاء في عالم الأعمال	٢٠٠٢	حمدان
هو المقدره العقلية والمستوى المعرفي والمعلومات التي تمتلكها فئة معينة من القوى العاملة في المنظمة والذين يتمتعون بمهارات وخبرات فكرية وذهنية عالية ولها المقدره على التحليل، وتعمل على توليد الافكار لتحقيق الابداع والابتكار لغرض إيجاد القيمة وتقديم منتجات متميزة وإحراز التفوق التنافسي في السوق	٢٠٠٥	يوسف
مورد رئيسي يساعد على نجاح المنظمة ويمثل	٢٠٠٥	جواد

<p>العاملين الذين يمتلكون الخبرات والمهارات والمعارف التي تمنح المنظمة ميزة تنافسية وهي شيء ثمين وغير مرئي يمكن المنظمة من تكوين ثروة كبيرة دون أن تظهر في قوائم الميزانية</p>		
<p>عبارة عن أصول غير ملموسة تعتبر كمصدر لميزة تنافسية مستدامة</p>	٢٠٠٦	Cabrita & Vaz
<p>عبارة عن شيء ما تعتمد عليه المعرفة من تخليق واكتساب</p>	٢٠٠٨	ابولبدة
<p>مجموع كل ما يعرفه كل شخص في المؤسسة ويعطي ميزة تنافسية</p>	٢٠٠٨	Stewart
<p>مفهوم دائم التجدد بسبب البيئة سريعة التغير المحيطة بجميع أجزاء الشركة والمنظمة ابتداء من تكامل المهارات والخبرات لجميع أفراد الشركات والمنظمات وصولاً إلى الميزة في التعامل مع الموردين الخاصين بها ونهاية إلى جودة السلعة والخدمة المقدمة للزبائن.</p>	٢٠٠٨	علي

<p>مجموعة من العاملين يمتلكون قدرات عقلية، عناصرها: (معرفة، مهارة، خبره، قيم) يمكن توظيفها واستثمارها في زيادة المساهمات الفكرية، لتحسين أداء عمليات المنظمة، وتطوير مساحة ابداعاتها، بشكل يحقق لها علاقات فاعلة مع جميع الاطراف المتعاملة معها، ويجعل فرق قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية كبيرا</p>	٢٠٠٩	العنزي وصالح
<p>الاقتصاد المعرفي الخاص لكل منظمة والمصدر الاكيد للتفوق العالمي والميزة التنافسية المستدامة والسلاح الاساسي لكل منظمة في عالم اليوم</p>	٢٠٠٩	العنزي وصالح

جدول (٤) تعريف رأس المال الفكري وفق آراء العلماء

مؤشرات رأس المال الفكري

تضمنت الاستبانة الخاصة برأس المال الفكري اربع محاور هي

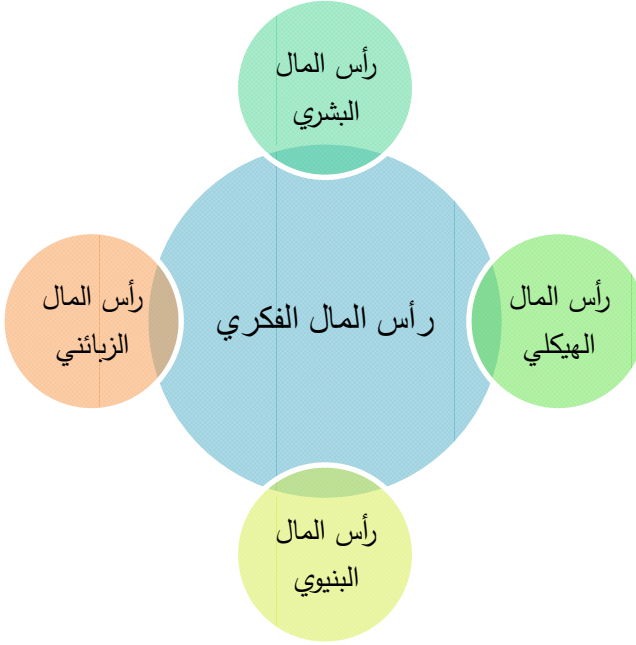
المحور الأول: امتلاك المعلومات وتوافرها

المحور الثاني: الاستقلالية وحرية التصرف

المحور الثالث: امتلاك المعرفة

المحور الرابع: التقويم العادل والموضوعي

والشكل رقم (٥) بين مكونات رأس المال الفكري



الشكل رقم (٥)

من إعداد الباحث

مكونات رأس المال الفكري:-

١. رأس المال البشري: ويتمثل بالموارد البشرية داخل الوحدة الاقتصادية (الافراد العاملين) وخارجها (الزبائن والموردين).
٢. رأس المال الهيكلي: ويتمثل بالبرامج الجاهزة وشبكات التوزيع وسلاسل التوزيع.

٣. رأس المال الزبائني: ويتمثل بالعلاقة بين الوحدة الاقتصادية والأطراف الخارجية التي تتعامل معهم والمتمثلة بزبائنها ومجهزيها، وقد اسماه البعض برأس مال العلاقات، وهو الأعلى قيمة بين مكونات رأس المال المعرفي والأسهل على قياس من خلال الإيرادات (Eyng. ,et.,al.,2006:6).

رأس المال البنوي: وهو قدرة البنية على تحريك تطوير المبادرات من خلال الأخذ بالاعتبار التوقعات الجديدة والاعتراف بالأفكار الجديدة والمفاهيم والأدوات المتكيفة مع التغيير.



الفصل الرابع

- **المبحث الأول: مفهوم الإبداع**
- **المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمصارف**
- **المبحث الثالث: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والإبداع**

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

المبحث الأول

المسؤولية الاجتماعية للمصارف

المقدمة:

أن التميز الذي يؤديه الفرد الذي هو جزء من المجموعة (المنتسبين) الذين يعملون في المصرف ينتج عنه فكر او عمل جديد يتميز بأكبر قدر من المرونة والأصالة والمحاسبة للمشكلات ويتميز بالقدرة على التركيز لفترات طويلة في موضوع الاهتمام والقدرة على تكوين ترابطات واكتشافات وعلاقات جديدة وهذه القدرة الإبداعية من الممكن تنميتها و تطويرها حسب قدرات وامكانيات الافراد والجماعات ومما لاشك فيه أن أي عمل إبداعي سينعكس إيجابياً على المجتمع من خلال تقديم أفضل خدمة مصرفية للزبائن وفي أحيان كثيرة ونتيجة شكاوي الزبائن عن أمور لا يرضوها وأفكار العاملين وإبداعاتهم في حلها وتجاوز سلبياتها ينتج جو من الثقافة والتعاون بينهما. أن المسؤولية الاجتماعية للمصارف منوطة بالخدمة المبدعة التي يقدمها العاملين.

أولاً: المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية للمصارف، والمعروفة أيضاً بمسؤولية الشركات، كون أن المصارف هي أيضاً شركات إذ أن أي مصرف يرغب بعمل أو التأسيس ينبغي عليه أن يستحصل من السلطات ذات العلاقة (مسجل الشركات/ البنك

المركزي) أي يستحصل موافقة مسجل الشركات كونه شركة ويستحصل موافقة البنك المركزي للسماح له بممارسة العمل المصرفي وأن أداء المؤسسات الاجتماعية، هو شكل من أشكال تقرير الشركات والتنظيم وتم إدماجها في نموذج الأعمال التجارية. ومن الناحية المثالية، فإن سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات تعد بمثابة مدمج، وآلية التنظيم الذاتي التي يمكن من خلالها العمل الذي من شأنه رصد وضمان التزامها بالقانون والمعايير الأخلاقية والدولية ووضع القواعد. ورجال الأعمال من شأنهم تبني المسؤولية عن طريق تأثير أنشطتها على البيئة والمستهلكين والعاملين، والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة وجميع الأعضاء الآخرين في المجال العام. وعلاوة على ذلك، فإن الأعمال تكون استباقية لأي تعزيز في المصلحة العامة وذلك عن طريق تشجيع نمو وتطور المجتمع، وطوعاً القضاء على الممارسات التي تضر في المجال العام، بغض النظر عن الشرعية. (علوش، لبنى ابراهيم ٢٠٠٤)

ومن أبرز هذه التطورات مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للمصارف". حيث أصبح دور مؤسسات القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية، وهو ما أثبتته النجاحات التي حققتها الاقتصادات المتقدمة، إذ أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها

لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، بمراعاة هموم المجتمع والبيئة اهتماماً كافياً، والأخذ بعين الاعتبار ثلاثية أضلاع التنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

أن للمصارف والشركات أنشطة اجتماعية تشكل وسيلة مشروعة ومقنعة لاجتذاب واستبقاء الزبائن والموظفين الجيدين. وبالتالي جذب المواهب والاحتفاظ بها، رؤساء تنفيذيين للشركات ومثال على ذلك الشركات العملاقة مثل شركة هوم ديبوت، ودلتا إير لاينز وساب تعهد مؤخرا لنشر الملايين من المتطوعين العاملين في المشاريع المجتمعية المختلفة. " والواقع أن العديد من الشركات الكبيرة والصغيرة، بما في ذلك شركة سيسكو سيستمز، وجرنال الكتريك وشركة آي بي إم، تعرض تشجيع الموظفين على المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها "ضرورة استراتيجية.

ولا بد من آلية سليمة للتعاطي مع المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل صحيح كجزء من جهودها مشاركة الموظفين. وعدم التقصير في التواصل مع موظفيها وللحفاظ على قرارات المسؤولية الاجتماعية ينبغي حصر قرارها في أيدي كبار المديرين. ويمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تعزز مشاركة الموظفين في خلق الشعور بأنهم جزء من مهمة أكبر للشركة والتي قيمها أسهم الشركة، ومساعدتهم على تعزيز علاقاتهم الاجتماعية الخاصة.

وأن المسؤولية الاجتماعية للمصارف يمكن أن تحقق عوائد كبيرة لكل من الموظفين والمصرف. وتظهر البحوث أن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن تلبية احتياجات الموظفين وتحفيزهم لتحديد بقوة مع أرباب عملهم.

وتعد ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمصارف موضع نقاش وانتقادات واسعة. ويرى المؤيدون أن هناك طلبا قويا لقضية المسؤولية الاجتماعية للمصارف التجارية، والشركات التي تستفيد بطرق عديدة من خلال العمل مع منظور أوسع وأطول من آثارها المباشرة الخاصة، أي الأرباح قصيرة الأجل. ويجادل المنتقدون على أن تصرف المسؤولية الاجتماعية ما هي الا نافذة سطحية مزينة، وآخرون يقولون انها محاولة لاستباق دور الحكومات كرقب على الشركات القوية متعددة الجنسيات. وأخلاقيات الأعمال التجارية وهي واحدة من أشكال الأخلاقيات التطبيقية التي تدرس المبادئ الأخلاقية والأدبية والمشكلات الأخلاقية والتي يمكن أن تنشأ في بيئة الأعمال التجارية. (ذياب وآخرون ١٩٩٥)

إذ أن بعض المعلقين تمكنوا من التعرف على الفرق بين أوروبا القارية والأنجلوسكسونية لنهج المسؤولية الاجتماعية للمصارف، وحتى في داخل أوروبا كانت المناقشة حول المسؤولية الاجتماعية. التي أصبحت أكثر قبولا في المجتمع القائم على مشاريع التنمية، ومثال على ذلك بنك JB لموركن له مشاركة

في جنوب أفريقيا وفي جنوب العراق من خلال شركة شيل النفطية. ولديهم في جنوب أفريقيا مركز التعليم المبكر للمساعدة في تثقيف المجتمع والأطفال، وكذلك تطوير مهارات جديدة للبالغين. وإنشاء مرافق التعليم للبالغين، وبرامج التثقيف عن الأيدز. وغالبية هذه المشاريع تكون مسؤولية اجتماعية للشركات التي أنشأت في أفريقيا. والنهج الأكثر شيوعاً هو المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تقديم المعونة إلى المنظمات والمجتمعات المحلية الفقيرة في البلدان النامية. وهناك بعض المنظمات لا تحبُّ هذه النظرة مع أنها لا تُساعد على بناء مهارات الناس المحليين، بينما يُؤدِّي التطوير في الأساس جالية إلى نمو مستمر أكثر عموماً.

الفوائد التجارية المحتملة.

للمسؤولية الاجتماعية للمصارف فوائد يمكن أن تختلف تبعاً لطبيعة المشروع، ويصعب تحديدها، وقد وجدت البحوث علاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء البيئي والأداء المالي. ومع ذلك، قد لا تكون المصارف تبحث في المدى القصير عن العوائد المالية عند وضع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية الخاصة بهم.

وتعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات المستخدمة داخل المنظمة يمكن أن يختلف من حيث الدقة "لأن آثار أصحاب المصلحة" والتعريف المستخدم من

قبل العديد من المدافعين عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكثيرا ما تشمل الجهود الخيرية والعمل التطوعي. والمسؤولية الاجتماعية للشركات قد يكون مقرها داخل الموارد البشرية، كتنمية الأعمال التجارية أو إدارات العلاقات العامة للمنظمة، أو يمكن أن تعطى وحدة مستقلة تقدم تقاريرها إلى المدير التنفيذي أو في بعض الحالات تقدم مباشرة إلى مجلس الإدارة. وبعض الشركات قد تطبق المسؤولية الاجتماعية لشركات القيم من دون فرق واضح في المعالم أو البرنامج. (Yogesh M.1998)

المسؤولية الاجتماعية وطبيعة الأعمال. (Nahapiet and Ghoshal. 1998)

توصل ميلتون فريدمان، والناس هم الوحيدون الذين يُمكنُ أَنْ يأخذوا المسؤولية الاجتماعية، والشركات مسؤولة فقط إلى حَمَلَةِ أسهمهم وليس للمجتمع ككل. وعلى الرغم من تقبل الشركات إلا أنه يجب أن تمثل للقوانين من داخل البلدان التي يعملون فيها، وهم يؤكدون أن الشركات ليس لديها أي التزام آخر للمجتمع. وبعض الناس ينظرون إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات كما أنها تتعارض مع طبيعتها والغرض من الأعمال، بل وتعتبر عقبة أمام التجارة الحرة. وهؤلاء الذين يؤكدون على أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتطابق مع الرأسمالية وتتم لصالح الليبرالية الجديدة ويجادلون بأن التحسينات في الصحة وطول العمر أو وفيات الرضع قد تم إنشاؤها بواسطة

النمو الاقتصادي وتنسب إلى المشاريع الحرة.

والبعض من النقاد يروا أن هذه الحجّة الليبرالية الجديدة تختلف مع رفاهية المجتمع، وتعتبر عائقاً أمام حرية الإنسان. ويزعمون أن هذا النوع من الرأسمالية التي تمارس في كثير من البلدان النامية ما هو الاشكل من أشكال الإمبريالية الاقتصادية والثقافية، مشيراً إلى ان هذه الدول عادة ما تكون أقل حماية في مجال العمل، وبالتالي يقع مواطنيها في خطر أعلى للاستغلال من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

وهناك طائفة واسعة من الأفراد والمنظمات التي تعمل في ما بين هذين القطبين. وعلى سبيل المثال، تحالف REALeadership يؤكد أن أعمال القيادة (سواء كانت شركات أو غير ذلك) ما هو الا لتغيير العالم نحو الأفضل، وتحمّل العديد من التقاليد الدينية والثقافية التي تجعل الاقتصاد لخدمة البشر، لذا كُـل الكيانات الاقتصادية لها التزام إلى المجتمع (ومثال على ذلك: العدالة الاقتصادية للجميع). وعلاوة على ذلك، كما ذكرنا آنفاً، أنصار المسؤولية الاجتماعية للشركات كثيراً ما تشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تتحسن إلى حد كبير على المدى الطويل بالنسبة لربحية الشركات لأنها تقلل من المخاطر وعدم الكفاءة في حين تقدم مجموعة من المزايا المحتملة مثل تعزيز سمعة العلامة التجارية، وتشجيع الموظفين على المشاركة.

المسؤولية الاجتماعية والدوافع المشكوك فيها. (Srivastava, Lara. 2002)

بعض النقاد يعتقدون أن برامج المسؤولية الاجتماعية هي التي تضطلع بها الشركات مثل شركة التبغ البريطانية الأمريكية (المتاحة)، وشركة البترول العملاقة بريتيش بتروليوم (المعروفة لحملاتها الإعلانية العالية عن الجوانب البيئية لعملياتها)، وماكدونالدز لتشتيت انتباه الرأي العام عن القضايا الأخلاقية التي تطرحها عملياتها الأساسية. كما أنهم يقولون ان بعض الشركات تبدأ برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية التي تتمتع بها للاستفادة من خلال رفع سمعتها مع الجمهور أو مع الحكومة. وكذلك فهي تشير إلى أن الشركات التي توجد فقط لتعظيم الأرباح غير قادرة على النهوض بمصالح المجتمع ككل.

وهناك مصدر آخر للقلق هو عندما تدعي الشركات لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتكون ملتزمة بالتنمية المستدامة، بينما في الوقت نفسه تنخرط في ممارسات تجارية ضارة. على سبيل المثال، منذ ١٩٧٠، كان هناك شركة ماكدونالدز بالاشتراك مع رونالد ماكدونالد وقد تم اعتبارها مسؤولة اجتماعية لشركات التسويق والعلاقات. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات على النحو السائد، وكانت الشركة قد عززت برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات ذات الصلة والعمل، وغيرها من الممارسات البيئية، وصحيح أنها إذا كان هناك أحد يأكل ما يكفي من الطعام في ماكدونالدز، اذن به نظام غذائي قد يصبح على درجة عالية من الدهون الخ،

وهذا يعد خطراً حقيقياً من أمراض القلب.

والمسؤولية الاجتماعية هي كل ما تقوم به المصارف والشركات، أيًا كان حجمها أو مجال عملها، طواعيةً من أجل تعظيم قيمتها المضافة للمجتمع ككل. والمسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية كل شخص بالشركة وليست مسؤولية إدارة واحدة أو مدير واحد. وتبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات من التزام الشركات بالقوانين المختلفة خاصةً ما يتعلق بحقوق العاملين، والحفاظ على البيئة، وتنمية المجتمع.

ولابد من الإشارة إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة بخصوص المسؤولية الاجتماعية لكافة الأعمال التجارية ومنها المصارف حيث جاء في الميثاق:

١. دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها.
٢. التأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الإنسان.
٣. احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحقوق في المساومة الجماعية.
٤. القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الإجباري.
٥. القضاء على عمالة الأطفال.
٦. القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.

٧. تشجيع اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.
٨. الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.
٩. تشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها.
١٠. مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشاوي.

"تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمصارف الآن الاتجاه السائد، بعد أن كانت استعراضاً لفعل الخير في السابق. إلا أن عدداً من المصارف يمارسها بصورة جيدة" ففي عصرنا هذا -عصر العولمة، والاندماجات الضخمة- تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتطفو إلى السطح تناقضات وأزمات كانت مجهولة أو كانت الأدوية المسكّنة تفلح في إخفائها.

في عصرنا هذا لم يعد مقبولاً من المصارف أن تمدّد المساعدة على المجتمعات من باب الصدقة والإحسان، بل أصبح الجميع يدركون أنّ هذه المساعدة حقٌّ للمجتمع ومصلحةٌ كبيرةٌ للشركات وليست مجرد واجب عليها. من المتفق عليه أن المصارف والشركات التجارية والاقتصادية والمالية الوطنية والدولية، على حد سواء، ليست بشركات خيرية وأن هاجسها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح على أصحابها. ومن هنا تبلورت فكرة وجوب تذكير الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية حتى لا يكون تحقيق الربح عائداً

عن أمور غير مقبولة أخلاقياً أو قانونياً كتشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل، والحرمان من الحقوق الأساسية للفرد. علاوة على ذلك، فإن الدور الرئيس الذي تلعبه الشركات، كونها المصدر الرئيس للثروة والتحديث وتوليد فرص العمل، يحتم عليها القيام بواجباتها الاجتماعية وفقاً للمفاهيم الحديثة، كما أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عصر يتسم بالتغير السريع تحتم عليها ذلك أيضاً. وأخيراً فإن نجاح قيام المصارف بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساساً على التزامها بثلاثة معايير هي: (الزيادين، يوسف ٢٠٠٥)

١- الاحترام والمسؤولية، بمعنى احترام المصرف للبيئة الداخلية (العاملين)، والبيئة الخارجية (أفراد المجتمع).

٢- دعم المجتمع ومساندته.

٣- حماية البيئة، سواءً من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي يقدمه المصرف للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة.

إذن فمفهوم المسؤولية الاجتماعية هو وليد لمتطلبات التنمية المستدامة والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة بهدف إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة

مستفاعة من الاحتياجات والأولويات الوطنية وهذا المفهوم يقوم على الاستثمار في الموارد البشرية وخلق فرص عمل وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنباً إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المستدامة ومن هنا تكمن أهمية تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لظروف مجتمعاتنا العربية والإسلامية واحتياجاتها لتحقيق التنمية أي تطبيقات خاصة بنا وليست قوالب مستفاعة من الغرب.

أن برامج خدمة المجتمع في المصارف يجب أن لا تكون تطوعية بل هي واجب وفرض يمليه الانتماء إلى هذا البلد ويجب أن تكون المسؤولية الاجتماعية جزء من ثقافة المجتمع ومؤسساته إذا ما أردنا حقيقة تفعيل هذا المفهوم للوصول إلى الأهداف المرجوة.

أن الحديث عن الجانب المادي دائماً ما يكون حاضراً وبقوة عند الحديث عن المسؤولية الاجتماعية وهذا ما لا نستطيع أن نتجاهله فالجانب المادي هام في تحقيق أهداف خدمة المجتمع ولكن قد لا يكون الأهم وفي هذا تقع بعض وسائل الإعلام والمجتمع من ورائها في مقارنات ومنافسات خاطئة عند المقارنة بين جهود الشركات في خدمة المجتمع على هذا الأساس فالنماذج الناجحة في دعم برامج التنمية بالدولة تؤكد أن جهود كل مؤسسة ومصرف وشركة إنما ينبع من رؤيتها وأهدافها ونجاحها في أن تتناسب هذه الأهداف مع

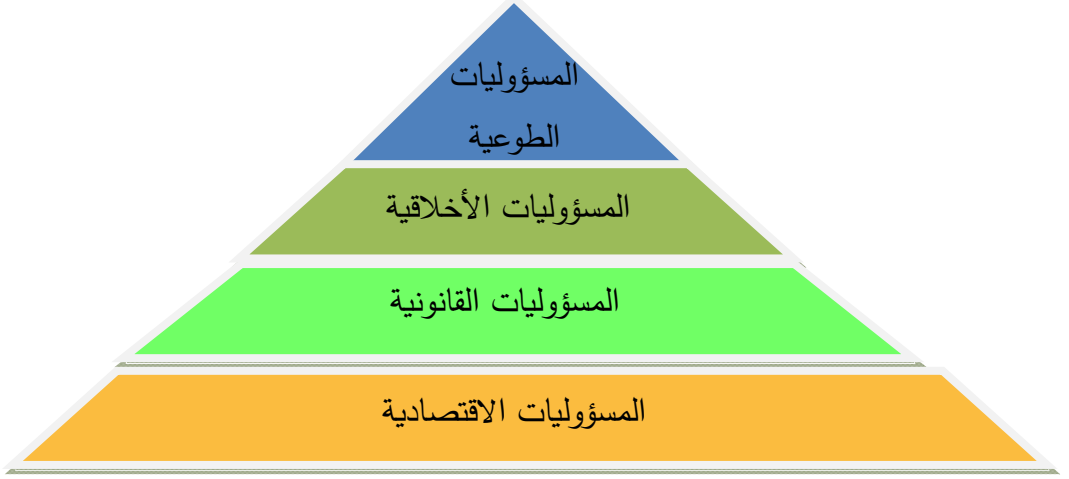
قدرتها المادية وفي النهاية فالجميع يتكاتف من أجل مصلحة واحدة.

ومن هذا المنطلق نرى ضرورة تنسيق برامج المجتمع للمصارف في إطار واحد لجعلها أكثر فعالية في هذه النقطة الهامة للغاية بالتنسيق والعمل المشترك وتوحيد الجهود في إطار رؤية شاملة سيؤمن الاستغلال الأمثل لموارد الشركات والمؤسسات سواء كانت المادية أو البشرية مما يجعل نتائج هذه الجهود تتضاعف ومردوده عظيم الأثر والفائدة، وإذا ما وصلنا حتى إلى تنسيق جزئي بين الشركات ومؤسسات النفع العام وقطاعات التنمية الوطنية بالدولة فهذا يسهم في التنمية بشكل كبير.

ويجب أن نشير هنا إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع العام والحكومة في مساعدة المصارف والشركات على القيام بدورها في برامج المجتمع بما يقدمه من تسهيلات ودعم معنوي لهم لتشجيعهم على إطلاق برامجها الاجتماعية بيسر وسهولة، مثل توفير المعلومات وتنسيق الجهود وجمعها تحت مظلة واحدة وإيجاد التكامل بينها وتشجيع المبادرات المبتكرة ومكافأتها معنوياً، وأيضاً التأكيد على ضرورة إشراك شباب المجتمع والعاملين بها في مبادراتها وبرامجها للتوعية بأهمية العمل التطوعي، ويبقى الإعلام هو اللاعب الأبرز في توعية المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية وتعديل المفاهيم الخاطئة.

ثانياً: منظورات المسؤولية الاجتماعية

في الماضي كانت القضية الرئيسية لكل منظمة اعمال تتمثل في تحديد اقصى حد ممكن من الأرباح، وكانت الاعمال تستخدم أنشطتها لتحقيق منفعة حملة الأسهم والمالكين المرتبطة بالعمل نفسه، وعلى مر السنين تغيرت ميزات الاعمال، فأصبحت أكثر اتساعاً وتعقيداً، إذ تجاوزت تلك الاعمال الحدود الوطنية والإقليمية لتصل إلى مختلف بقاع العالم، ونتيجة لذلك أصبح تأثيرها في المجتمع أكبر، ومن ناحية أخرى تغير التوقع الاجتماعي بشأن العمل، فأصبحت الاعمال جزءاً من المجتمع، وفي هذا الصدد يشير (Bhuiyan&Anower, 1997) إلى أن رجال الاعمال اصبحوا أكثر يقظة بشأن الالتزام و المسؤولية الاجتماعية. وفي ظل ذلك ظهرت أربعة منظورات للمسؤولية الاجتماعية يرتكز كل منها على فلسفة خاصة والشكل (٦) يوضح هذه المنظورات.



الشكل رقم (٦)

منظورات المسؤولية الاجتماعية

من إعداد الباحث

١- المسؤولية الاقتصادية

تعود جذور هذا المنظور في اوربا إلى فترة الكساد الاقتصادي في الثلاثينيات من القرن الماضي، اذ كان الملايين حول العالم عاطلين عن العمل، وانخفضت الاقتصاديات إلى نقطة قريبة من التوقف العام، وغرق العالم في الحرب، فأصبحت المسؤولية الاقتصادية للأعمال حينها علاجاً لأحوال المجتمع، اما في اليابان، وبسبب الظروف التاريخية حيث المجتمع الذي يحكمه الامراء

الاقطاعيون، والتأثير الكبير بالثقافة الصينية، والعزلة عن العالم الغربي والهزائم العسكرية المتتالية، فقد أصدر الامبراطور (Meiji) عام ١٨٦٨ بياناً دعا فيه الناس إلى التغلب على الانقسامات القطاعية والارتقاء فوق الاذلال لجعل اليابان قوة اقتصادية عالمية، ومنذ ذلك الحين أصبحت خطة الامبراطور ولعاً وطنياً، ودليل مبدئي لليابان على مدى سنوات طويلة، فكان الاقتصادي هو سمة مسؤولية الاعمال (Steiner & Steiner 2000).

يظهر الشكل (٦) إن المسؤوليات الاقتصادية تشكل القاعدة الأساسية لهرم المسؤوليات، وتعني أن المنظمات ينبغي أن تكون مريحة. ويشير (Moir, 2000) إلى أن هذه الطبقة تمثل المنظور الكلاسيكي الجديد للشركات الذي وصف من قبل (Milton Friedman)، وهو منظور تعظيم قيمة أصحاب المصالح، ويشير هذا المنظور إلى وجوب توافر فرص العمل من قبل الشركات، ودفع الضرائب، إلا إن الأكثر من ذلك هو تعظيم قيمة أصحاب المصالح، وليس هناك أكثر من ذلك.

واستناداً إلى (Friedman) الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل الذي يرى عدم جواز استخدام الموارد بما لا يعظم بشكل واضح مصالح حملة الأسهم، وهذا يعني أن الأفعال الإدارية يجب أن تحدد بالحاجات الاقتصادية للشركة، ويتحتم على المدراء عدم المخاطرة بالربحية من خلال الاشتراك بمهام اجتماعية غير

ملزمة قانوناً. وفي هذا الصدد يشير (Friedman, 1970) إلى أن الحكومة، وليس المنظمة هي الطرف الأفضل لحل المشكلات الاجتماعية، وإن هناك مسؤولية اجتماعية واحدة للأعمال تتمثل باستخدام الموارد وربطها بالنشاطات من أجل زيادة أرباحها، والاستمرار في البقاء، والمنافسة الحرة. فعلى سبيل المثال، واستناداً إلى (Friedman) يتمثل بأن السوق بحد ذاته هو أفضل آلية للترويج للمصلحة العامة، أي إن الشركة أفضل مروج للمصلحة العامة، ليس كهدف رئيس لها، وإنما من خلال السعي لتحقيق المصلحة الفردية للمالكين.

يستخلص مما سبق أن مضامين هذا المنظور تتمحور في أن المسؤولية الاجتماعية تعد أداة استراتيجية لخلق الثروة وتعظيم قيمة حملة الأسهم، وترتكز بشكل أساسي إلى آراء آدم سميث، إذ لا مسؤولية اجتماعية أخرى للشركات إلا تعظيم الأرباح، وهو منظور تقليدي ظهر في الوقت الذي لم يواجه فيه العالم التغيرات الحاصلة الآن في بيئة الأعمال. وعليه وعلى الرغم من اتفاق معظم الباحثين مع (Friedman) بأن المسؤولية الاقتصادية تحظى بأهمية كبيرة، وتعد عاملاً رئيساً لبقاء المنظمة، إلا إن نقطة الخلاف معه تمثلت في نبذ رأيه القائل إن المسؤولية الاقتصادية هي المسؤولية الوحيدة للمنظمة، وإن المسؤوليات الطوعية كالاتفاق لتخفيض التلوث أو تدريب العاطلين عن العمل يؤدي إلى اتفاق أموال حملة الأسهم على المصلحة العامة للمجتمع، وهذا بدوره سيققل

من ربحية الاعمال، لذلك ظهرت الكثير من الحجج بشأن وجوب تبني المسؤولية الاجتماعية في الاعمال، وفيما يأتي بعض من هذه الحجج: (Griffin, 1997)

١. إن الأعمال مصدر لإثارة المشكلات كتلوث الماء والهواء ونضوب الموارد.

٢. المنظمات بمثابة مواطنين في المجتمع، وينبغي أن لا تحاول تفادي التزاماتها تجاه هذا المجتمع.

٣. امتلاك المنظمات للموارد الضرورية لحل المشكلات الاجتماعية، فضلاً عن امتلاكها لعوائد فائضه.

٤. إن المنظمات تمثل دور الشريك في المجتمع إلى جانب الحكومة والمجتمع.

اما الحجج التي تتمركز في عدم تحمل المنظمات للمسؤولية الاجتماعية فأنها تتمثل في حقيقة مفادها أن غرض الاعمال هو تحقيق الربح للمالكين، واشتراك الاعمال في البرامج الاجتماعية قد يكسبها قوة اكبر لا داعي لها، فضلاً عن افتقاد المنظمات للخبرة لإدارة المشكلات الاجتماعية. والجدول (٥) يوضح توجهات النموذجين

جدول (٥) توجهات النموذج الاقتصادي، والنموذج الاقتصادي الاجتماعي

التوجهات الأساسية للنموذج الاقتصادي الاجتماعي	التوجهات الأساسية للنموذج الاقتصادي
<ul style="list-style-type: none"> • جودة الحياة • حماية الموارد والانسجام مع الطبيعة • سيطرة بعض الفئات على قرارات السوق • اقتصاديات متوازنة وعوائد اجتماعية • على الموارد • المصلحة العامة • المنظمات كنظام مفتوح • تدخل حكومي فاعل 	<ul style="list-style-type: none"> • الإنتاج • استغلال الموارد • قرارات السوق • العائد الاقتصادي على الموارد • المصالح الفردية • المنظمات كنظام مغلق • دور بسيط للحكومة

٢- المسؤوليات القانونية

تتمثل المسؤولية القانونية في القوانين التي تلتزم الإدارة بها، وتمثل لها. ويشير (Blom & Pinzon, 2009) إلى أن هذا الالتزام هو شريط يربط المجتمع من الشركات الالتزام به، وذلك لأن القوانين التي يتم الالتزام بها في المجتمع تكون موضوعة على أساس مبادئ أخلاقية عامة. وهكذا، فإن الالتزام بالقوانين يعد جزءاً أساسياً من المسؤولية الاجتماعية للشركة. فعلى سبيل المثال أن القوانين الصناعية الخاصة في كل بلد تعكس هذه المسؤولية، كما هو الحال في فرنسا، إذ ينبغي على الشركات إنفاق نسبة ١٪ من الأرباح الكلية على برامج

تعليم العاملين. ويؤكد (Bronn&Vrioni, 2001) بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتضمن الالتزام بالتعليمات والقوانين كجزء من الواجبات الرسمية، وتعد البلدان الاسكندنافية أفضل ما يجسد ذلك، إذ تسمى بلدان الرفاه ويكون المجتمع فيها منظماً بعدالة. ومن الجدير بالذكر هنا أن التوجهات العالمية للأعمال كان لها دور كبير في تعقيد وتعدد القوانين التي تواجهها المنظمات، ولا سيما بالنسبة للشركات التي تعمل خارج حدود بلدانها. ويستخلص مما سبق أن المسؤولية الاجتماعية تحدد عن طريق التشريع، وتزداد القوانين مع زيادة نمو السوق وتعقيده، وأن الكثير من ممارسات المسؤولية الاجتماعية تتم امتثالاً للقانون.

٣- المسؤوليات الأخلاقية

تتضمن المسؤوليات الأخلاقية مقابلة التوقعات الاجتماعية غير المدونة، والأخلاق بحد ذاتها تعد بعداً للمسؤولية الاجتماعية. وفي هذا الصدد يشير (Carroll,1991) إلى أن امتلاك المسؤوليات الأخلاقية ليس لازماً على الشرك، ولكنه جانب متوقع من المجتمع، وعلى الرغم من أنها لا تشكل جانباً إلزامياً، إلا إن عدم فعل الشيء الصحيح (الأخلاقي) يكون له تأثير كبير على المنظمة. في اليابان على سبيل المثال قام افراد بنقل ولائهم السابق للأقطاءعين إلى الشركات، وبالمقابل بدأت تلك الشركات بتبني موقفاً ابويّاً تجاه العاملين، وبدأت ببناء

المنازل والمرفقات العامة للعاملين. وهذا ما أكده (العنزي، ٢٠٠٦) من خلال إشارته إلى فكرة نظرية رأس المال البشري، إذ يؤكد أنه من اليقين اعتبار العاملين وليس الأموال، والبنائيات، والأراضي والمكائن هم دم الحياة (Life Blood) النابض والمتدفق لديمومة المنظمة وضمان بقائها واستمرارها في عالم الأعمال المتغير والتنافسي. يستتج مما سبق إن التوجهات الأخلاقية تعد بمثابة معايير غير مكتملة فهي لم تخطو خطوة أخرى لتصبح قوانين ملزمة ولم تحظى بأهمية فائقة من لدن المجتمع، وهي مؤشر فاعل عن تبني الشركة للمسؤولية الاجتماعية.

٤- المسؤولية الطوعية لفعل الخير

المسؤوليات الطوعية هي الخطوة الأخيرة في الهرم، وتضم السلوكيات والنشاطات الإضافية التي يراها المجتمع مرغوبة، والتي تضيف قيمة لدعم الأعمال كما هو الحال في دعم المشاريع الاجتماعية، والإسهامات الخيرية للمنظمات (Bateman & Snell, 2002). وبذلك يتضح أن هذه المسؤوليات تتمثل في إسهامات إنسانية للمنظمة غير ملزمة، وقد تكون غير متوقعة من قبل المجتمع، لكنها تمتاز بترحيب من قبل المجتمع لأنها ذات علاقة بمشاريع تحمل الخير للمجتمع، كما هو الحال في علاج الفقر في الدول النامية، وبناء

المساكن للمشردين، ودور المسنين. ومع نضج المجتمع الصناعي الياباني، قامت الشركات بتبني برامج اجتماعية توسعية، وتعد شركة (Yakult Honsha) اليابانية خير مثال على الشركات التي تبني هذا التوجه، إذ يعمل فيها (٥٦٠٠٠) عاملة تطلق عليهن تسمية (سيدات Yakult) ويقمن بتسليم الحليب إلى الأبواب في أرجاء اليابان، وفي الوقت نفسه فإنهن يتفقدن الأفراد المسنين الذين يعيشون لوحدهم لمراعاة متطلباتهم (Steiner & steiner,2000). يتضح أن هذه المنظور يمثل سعي المنظمات لتكون بمثابة مواطن صالح، حيث تكون المسؤولية الاجتماعية ابعده مما هي عليه في المنظورات الثلاثة السابقة في الهرم لأنها تظهر التزاماً تجاه الرفاه الاجتماعي على أساس طوعي.

ويمكن استنتاج أن نموذج الهرم للمسؤوليات الموضح في الشكل (٦) يعد اتجاهاً واقعياً، فهو يعرض المسؤوليات ذات الابعاد المختلفة، فضلاً عن تحديده لقضايا الربحية والقانونية، لكنه لا يقدم دوال بشأن كيفية التعامل مع المنظورات المتعارضة للمسؤولية الاجتماعية، كما هو الحال في تعارض المصالح بين المسؤولية القانونية والمسؤولية الاقتصادية. ويمكن تقديم بيان موجز لهذه المسؤوليات في الجدول (٦)

جدول (٦) ملخص لمنظورات المسؤولية الاجتماعية

الوصف	المنظور
انتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بغية تمكن المنظمة من تلبية متطلبات الدائنين وحملة الأسهم (أصحاب المصالح).	المسؤولية الاقتصادية
القوانين التي يتوقع أن تحظى بالتزام الإدارة.	المسؤولية القانونية
الالتزام بالمعتقدات السائدة في المجتمع بشأن السلوك.	المسؤولية الأخلاقية
التزامات طوعية بشكل كلي تلتزم بها الشركة، كالإسهامات الخيرية، وتدريب العاطلين عن العمل، ومراكز الرعاية.	المسؤولية الطوعية لفعل الخير



المبحث الثاني

أركان الابداع

أولاً: مفهوم الإبداع

يعد الإبداع الميزة التنافسية الأكثر أهمية التي تمكن المصرف من النجاح والازدهار في بيئة الاعمال اليوم، ويكمن سر المصارف المبدعة في القدر على رفع الموهبة والحافز لدى العاملين لديها ويدرك الخبراء والمصارف التي تتطلع إلى التقدم إن إدارة الفكرة تسهم في تكوين القدرة الأساسية لاستغلال القدرة الإبداعية لدى المصارف. لذا فإن الابداع هو قدرة المصرف على توصيل إلى ما هو جديد ويضيف قيمة أكبر وأسرع وتقديم خدمة أفضل من الخدمات التي يقدمها المنافسون.

في حين يرى آخر بأن السلوك الإبداعي عملية تتطلب التعاون والتنسيق بين الأنشطة الإدارية والفنية المتداخلة في المصرف من أجل الوصول إلى أفكار حديثة لاعتماد أساليب علمية لغرض تقديم خدمة جديدة أو تطوير خدمة قائمة لغرض تحقيق أهداف المصرف الخدمية في البقاء والنمو في البيئة التي تعمل فيها. والسلوك الإبداعي قائم على تجاوز ممارسة الاعمال الخدمية بالطرق التقليدية، ولا يتم ذلك من خلال تبني ممارسة جديدة واحدة فحسب وإنما اعتماد الممارسات نفسها في كافة أنشطة المصرف.

وفي الاتجاه نفسه يؤكد (Sigglkow) أن التغير الذي يشهده عنصر واحد في الجهاز التنظيمي لن يكون كفوياً وفعالاً لأنه سيخلق تنظيمًا قد يكون غير منسجم مع العناصر الأخرى التي قد تحتاج إلى تغير متزامن في الوقت نفسه، إن مثل هكذا إبداع قد لا يمكن تقليده فقط عبر تغيير المكونات الفردية، إذ إن محاكاة الإبداع تستلزم أكثر من مجرد انجاز تغييرات أو تحولات محدودة، وباختصار فإن النتيجة نفسها لا يمكن اكتسابها من دون التكيف لكل النظام.

ويرى الباحث بأن مفهوم السلوك الإبداعي يكمن في كيفية تفكير الفرد بعيداً عن السياقات التقليدية مع استحضار كل إشكال المغامرة المدروسة من بين عمليات التغير ودعمه بما يحقق تحولات إبداعية في بيئة المصارف وعملياتها، وهو ترجمة فعلية لأداء فريد ومتميز مدعوماً بالأفعال والقدرات لتحقيق الفعل المبدع

ثانياً: مصادر الإبداع

من الأخطاء الكبيرة الاعتقاد بان الأفراد المتواجدين في أقسام البحث والتطوير والإنتاجية في المنظمات الخدمية هم وحدهم المسؤولين عن الإبداع، بل أن دورهم هو تقديم الأفكار الإبداعية ولكن المتعارف عليه هو أ، كل شخص في المنظمة يمتلك أفكاراً إبداعية حول تطوير عمل المنظمة. وهذه الأفكار تقدم لغرض دراستها لمعرفة إمكانية تطبيقها.

ويختلف (Sores) عن الآخرين بأن مصدر الإبداع قد يكون من خلا تكوين فريق عمل من خارج المنظمة من ذوي الخبرات والكفاءات الذين يستطيعون تقديم أفكار مبدعة تواكب التطورات الحديثة وتقدم توصيات بخصوص تفادي المخاطر واستغلال الفرص.

وفي الاتجاه نفسه يرى (Derrick) بأن مصدر الإبداع قد يكون من خلال بناء توافق خارجية مع المنظمات أخرى وجعلها جزءاً من عملية الإبداع التعاوني المتبادل.

ويؤكد (Spence) بأن مصادر الإبداع هي:

١. البحوث: وتعد من المصادر الرئيسية للابتكار والإبداع، وتتضمن البحوث الناتجة من التعليم العالي والمكاتب الاستشارية لتقديم الخدمات.

٢. الاختراعات: الاختراع هو إيجاد شيء جديد لم يكن له وجود سابق كاختراع تقانة حديثة لتقديم الخدمات وتحقيق متطلباتها.

٣. التطوير: وهي إضافة تحسينات جديدة على شيء موجود أصلاً، وليس مخترع جديداً كإجراء تحويل أو تعديل في نوع الخدمة أو أسلوب تقديمها بشكل مختلف عن شكل تقديمها السابق.

٤. الاكتشاف: يشير مصطلح الاكتشاف إلى حالة الإدراك التام والوعي الذهني بشيء لم يكن معروفاً سابقاً ويكون مختلفاً عن إدراك الناس وفهمهم له. أي أن هناك اختراع معين ولكن لم يكشف أو يعتمد اكتشافه على القدرات التي يمتلكها أذهان المبدعين والتي كانت غائبة عن أذهان الآخرين.

ويضيف (Ephraim) إلى وجود مصدر مهم جداً للإبداع وتحديد السلوك الإبداعي للعاملين وهو البيئة المناسبة التي يفترض أن تمتلك خصائص معينة لدعم عملية الإبداع في المنظمة منها:

أ- علاقة المنظمات بالجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى التي لها دور كبير في رفد المنظمة بالبحوث والدراسات لغرض التبادل وإنشاء الأفكار الجديدة، إضافة إلى المستفيدين والمجهزين فقد يكونون مصدراً مهماً للإبداع.

ب- وجود النظام الذي يقدم الدعم المالي والمكافآت للمبدعين لغرض تحفيز الافراد على الابتكار والإبداع.

ج- عدم اليأس من الفشل في المحاولات الأولى وتشجيع المبدعين عن طريق دعم الإدارة العليا في المنظمة ورفع مستوى معنوياتهم (إدارة الفشل).

وتأسيساً لما تقدم على المنظمة أن تكون ملهمة وقادرة على التعرف على مصادر الإبداع المختلفة والاهتمام بالمصدر الذي يلائم طبيعة عملها وسلوك وقدرات أفرادها من حيث النظر إلى مميزات ومعوقات كل مصدر من مصادر الإبداع.

ثالثاً: السلوك الإبداعي للعاملين

يرتبط السلوك الإبداعي بالقدرات الإبداعية، إذ ليس كل من يمتلك تلك القدرات بمبدع إلا إذا ظهرت تلك القدرات معبرة بناتج فعلي ويظهر هذا الناتج الإبداعي عند توافر المثيرات المناسبة لها.

ويمكن تمثيل معايير أو مثيرات السلوك الإبداعي كالآتي:

(ألجلى 1996، 152) (Cutler, 2000, 45) (Vossen, 1998, 36)

١. القدرة على حل المشكلات وصنع القرار: يختلف الأفراد في قدراتهم وتفكيرهم في سد الفجوة التي تظهر عند المقارنة بين النتائج المتوقعة والمحققة فعلاً. والتي تتطلب تحديدها ووضع البدائل المناسبة كلها ثم تقييمها. من خلال القدرة على التوصل إلى اتخاذ القرارات الملائمة لظروفها.

٢. القدرة على التغيير: كل فرد يمتلك مجموعة من القدرات الفكرية والذهنية القادرة على تغيير الوضع الحالي نحو الأحسن، وتنمو هذه القدرة عندما يتحرر الفرد من القيود الذاتية والخارجية المفروضة على هذه القرارات وبالتالي سيشبع حاجاته النفسية والفكرية ويحقق ذاته الإبداعية في الإفصاح عن آرائه والتميز على الآخرين.

٣. روح المجازفة: هي القدرة على اقتحام المجهول والغامض اعتماداً

على الاستقلالية في التفكير والممارسة، وتعني إثارة الفكرة من أجل الخوض في المسائل الصعبة والغامضة بهدف اكتشافها وتنظيمها، والمجازفة تؤدي إلى سلوك إبداع فعلي.

٤. سعة الاتصالات: إن تنمية القدرات الإبداعية للأفراد تعتمد على قدرتهم في الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة وإمكانية التفاعل والاستجابة لتأثيراتها مما يمكنهم من إدراك الأحداث وتحليلها للوصول إلى حلول لمعالجة مشاكلها.

٥. تشجيع الإبداع: تنمية السلوك الإبداعي لدى الأفراد ويحتاج إلى مناخ تنظيمي يشكل التسامح حده الأول والتشجيع حده الأوسط والتعزيز والتقدير حده الأعلى، وتشجيع الإبداع يعتبر أحد أهم عناصر الدافعية للأفراد ويتوقف عليه نجاح التغيير في تقديم الخدمات من خلال التكيف معه دون مقاومته.

وإدناه شكل رقم (٧) يبين السلوك الإبداعي للعاملين



الشكل رقم (٧) من إعداد الباحث

وقد وردت في المصادر الادارية العديد من المفاهيم الخاصة بالابداع فهي لدى (Daft, 2001, 357)

بأنه تبني فكرة أو سلوك جديد لصناعة المنظمة أو سوقها أو بيئتها العامة. إذاً يمكن القول: إن الابداع بصورة مبسطة هو النشاط الذي يقوم به الفرد فينتج عنه شيء جديد سواء أكان منتجاً جديداً أم تصرفاً جيداً؟ وتتنوع مصادر الابداع سواء كان هذا المصدر داخلياً أو خارجياً، ويذكر (Rastogi, 2000, 148)

أن مصادر الابداع التكنولوجي تتركز في المختبرات البحثية، والدوريات المهنية، وخلاصات براءات الاختراع والمصادر الحكومية وأفراد التسويق والزبائن فضلاً عن المستشارين والعاملين. أما بخصوص أنواع الابداع فيمكن القول: إن هناك إبداعاً وفقاً لاستعمالاته والغرض منه وتم تصنيف ذلك إلى إبداع المنتج وإبداع العملية (حسن، ٣٣٠، ٢٠٠٠)، وهناك من صنف الابداع إلى إبداع إداري وإبداع تكنولوجي (Daft, 2001, 37) وقد أُشير إلى تصنيف آخر وذلك وفقاً لمستوى التغيير، إذ إن هناك إبداعاً جذرياً وإبداعاً تدريجياً وهذا ما ذهب إليه (Rastagi, 2000, 45).

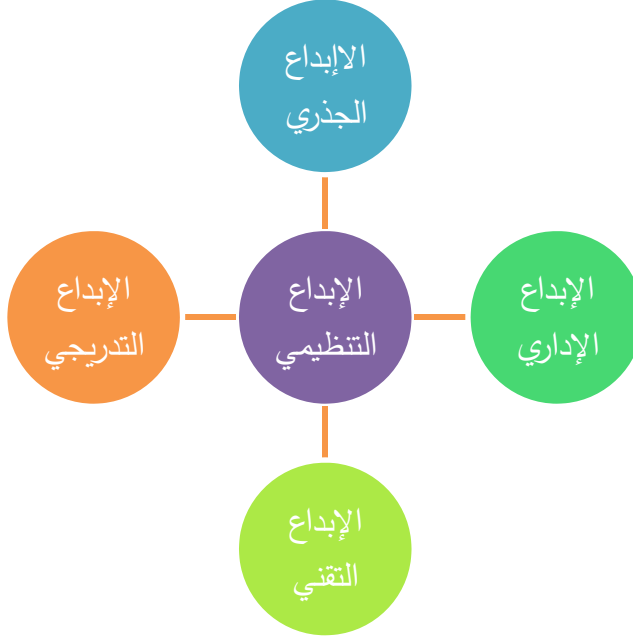
إن الابداع على درجة كبيرة من الأهمية في المنظمات، وإن المنظمات وجدت لتقديم السلع والخدمات للمستهلكين تبعاً لحاجة الأفراد ورغباتهم المتغيرة

بمرور الزمن، كما وجدت لتعظيم قيمة المتوج بالنسبة إلى المستهلك (Ohme, 1988, 49) وإن أفضل المنظمات هي تلك التي يكون لديها القدرة على الابداع وأفضل الرؤساء في المنظمات هم أولئك الذين يمتلكون القدرة على تفجير المواهب الابداعية لمرؤسيهم واستنهاضها والعمل على استقطاب رأس المال الفكري وصناعته في هذه المنظمات والعمل على المحافظة عليه.

وقد تزايد الإبداع في جميع المنظمات بغض النظر عن طبيعة عملها ونشاطها، فالإبداع تحتاجه جميع المنظمات الصناعية والتجارية والخدمية، وأن أفضل المنظمات هي تلك التي تمتلك القدرة على الإبداع وأفضل المديرين، وقادة العمل هم أولئك الذين يستطيعون توفير المناخ الملائم لمساعدة أعضاء المنظمة في استخدام مواهبهم الإبداعية بشكل كامل.

وحتى يكون المنتج إبداعياً يجب أن يكون له قيمة ملحوظة وواضحة مع ملاحظة أن عملية الإبداع القدرات الابتكارية ومستوى المعرفة أو المهارة متوفرين فيجب أن يساندها العمل في بيئة محابية ومشجعة للإبداع والابتكار.

والشكل رقم (٨) يمثل مكونات الإبداع التنظيمي



الشكل رقم (٨)

مكونات الإبداع التنظيمي

من إعداد الباحث

وقد تعرفنا على مكونات الإبداع عند تناولنا لأركانه.



المبحث الثالث

العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والابداع

تعيش المؤسسات اليوم في محيط اقتصادي يمتاز بتداخل العديد من العوامل التي تقود المؤسسات إلى تبني طرق عمل تمكنها من تحقيق الأفضلية التنافسية، وهي في نفس الوقت تواجه ضغوطات اجتماعية وبيئية من طرف المجتمع المدني، و الناتجة عن المخلفات السلبية التي تفرزها أنشطتها، وهذا ما يجعل المؤسسة مطالبة بأن تلعب دور اجتماعي وبيئي حتى تحافظ على مكانتها في السوق، تهدف هذه المداخلة إلى إبراز الروابط التصورية بين مفهومين يبدوان متناقضين، الإبداع كأحد الطرق التي تكسب المؤسسة الأفضلية التنافسية، و المسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسة التي تعبر عن مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال هذه الروابط سنعمل على إبراز الدور المزدوج للإبداع الذي يتم تحليله أحيانا كسبب للهدم الاجتماعي و البيئي، و أحيانا أخرى كنمط جديد للإنتاج الذي يتوافق مع الالتزام الاجتماعي و البيئي للمؤسسات. و يعد الإبداع عامل مهم في نجاح المنظمات وتحقيق الميزة التنافسية وكذلك تحقيق الاقتصاد القوي على مستوى المجتمع، وكل المنظمات اليوم تواجه بيئة ديناميكية تتصف بالمتغيرات التكنولوجية السريعة وبدورات حياة المنتج قصيرة الأمد وعليه تحتاج المنظمات أن تكون مبتكرة

ومبدعة أكثر من قبل حتى تستطيع أن تبقى وتتنافس وتنمو وتقود (Gumusluglu & Ilsev, 2009: 461) فالمنظمات التي تكون غير قادرة على توليد الحلول الابتكارية. لمعالجة الضغوط والمشكلات التي تواجهها سوف تتعرض في النهاية إلى خطر الزوال والفاء (Thompson & Choi, 2006:21).

ولابد هنا من الإشارة ولو بلمحة بسيطة إلى الابتكار التنظيمي الذي هو الخطوة التمهيديّة للإبداع حيث يعد الابتكار التنظيمي بنية مفاهيمية متعددة المستويات (Multilevel)، إذ يمكن قياسه على مستوى الفرد وعلى مستوى الفريق والمنظمة (Liu, Bai & Zhang, 2011) ومن ناحية المنطقية فأن عملية قياس الابتكار التنظيمي بدأت على مستوى الفرد وذلك لان الجذور التاريخية لهذا المفهوم تعود لعلم النفس والتي ركزت في البداية على دراسة الأسباب التي تجعل بعض الافراد أكثر ابتكاراً من غيرهم (Smith, 2006:86) وخلال تلك الفترة استخدمت العديد من المقاييس مثل مقياس اختبار (Torrance) للتفكير الابتكاري ومقياس إمكانية الابتكار الفردي بالاعتماد على مزايا الشخصية وغيرها من المقاييس (Belkin et al., 2008) يعتبر التطوير الفكري الذي حصل عليه موضوع الابتكار في حقل نظرية المنظمة والسلوك التنظيمي وخصوصاً بعد قيام (Amable) بتقديم النموذج التركيبي للابتكار عام (1983) فقد تغيرت عملية قياس الابتكار التنظيمي وفي جميع المستويات وظهرت العديد

من المقاييس ذات المصدقية العالية والثبات (Hickman, 1997). وعلى الرغم من تعدد هذه المقاييس واختلاف تركيزها إلا أن هناك بعض المقاييس تستخدم بشكل كبير في أغلب الدراسات وعبر ثقافات مختلفة لأنها تتصف بالشمول وببساطة الفقرات التي تتضمنها.

من بين أهم هذه المقاييس هو مقياس (Zhou & George) عام (2001) والذي استخدم من قبل عدد كبير من الدراسات سواء على مستوى الفرد أو الفريق أو المنظمة مما تقدم يبدو بشكل واضح هنالك علاقة متلازمة بين الإبداع والمسؤولية الاجتماعية فكلما قدم المصرف خدمة مبدعة ومتكاملة تعززت مسؤوليته الاجتماعية والعكس صحيح. لأن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المصرف بالقانون والمعايير الأخلاقية المحلية والدولية ووضع القواعد وتبني المسؤولية هدفها أن تشمل أنشطتها على البيئة والمستهلكين والعاملين والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة وجميع الأعضاء في المجال العام إضافة إلى ذلك فلا بد للمصرف أن يقوم بأعمال استباقية لأي تعزيز في المصلحة العامة وذلك عن طريق تشجيع نمو وتطوير المجتمع والقضاء على الممارسات التي تضر في المجتمع.

ولابد هنا من الإشارة إلى العوامل المؤثرة في الأبداع حيث تتجسد هذه العوامل في:

١. زيادة تمكين العاملين في المنظمات عن طريق تفويضهم المزيد من السلطات لضمان إيجاد جو من ثقافة التعاون.
٢. الأهتمام بمقترحات العاملين وعدم تجاهلها من قبل مديري المنظمات لما له آثار إيجابية على دافعيتهم ومساهماتهم في إتخاذ القرارات المتعلقة بعملهم وتحملهم مسؤولية ذلك.
٣. الاهتمام بشكاوى الزبائن لأن شكاوى تنشأ بخصوص أمور لا يرضى عنها الزبون، بالتالي تعتبر هذه الشكاوى إذا تم تجميعها ودراستها وتقديم الحلول المناسبة لها مصدراً مجانياً وتقيماً حقيقياً لوضع المنظمة وكسب رضا زبائنها (دراسات سابقة، الجامعة الأردنية ٢٠١٢)
٤. اهتمام إدارات المنظمات بأنواع الإبداع التقني كونه من الأدوات الأساسية التي تساعد في تقديم منتجات جديدة وتحسين عمليات موجودة حتى تتمكن من التكيف مع مخرجات التطور التقني وظروف المنافسة الحادة بالأسواق.
٥. تعميق الوعي لدى المديرين والعاملين حول العلاقة بين أنواع الإبداع التقني وأبعاد الميزة التنافسية مع ترصين جوانب القوة فيما يتعلق بأنواع الإبداع التقني والعمل على توفير جميع المتطلبات اللازمة لتحقيق الإبداع التقني في مجال المنتج والعملية الإنتاجية.

٦. على المنظمات رسم وتنفيذ الإستراتيجيات والخطط والبرامج لتنمية واستثمار رأس المال الفكري في إبداع حلول مبتكرة ومنتجات جديدة وخدمات متميزة تحقق مزايا تنافسية أعلى ووصولاً أسرع إلى المستهلكين بمختلف أنواعهم، وأن تنظر المنظمة لرأسمالها الفكري على صلب نشاطها وركيزته الأساسية.

٧. تبادل الخبرات والتجارب في إنتاج ونشر المعرفة وذلك من خلال البحث في آخر المستجدات والتطبيقات وكيفية استخدامها لتحقيق التقدم المطلوب.

القدرات المكونة للتفكير الإبداعي

منهج التحليل العاملي: (Factor Analysis) مفهوم إحصائي نفسي، يقوم على المعالجات الإحصائية المختلفة في تحليل الظاهرة النفسية والاجتماعية، للوصول إلى عناصرها وعواملها الأساسية، وهذا المنهج حدد قدرات التفكير الإبداعي كما يلي: (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة)

أولاً: **الطلاقة (Fluency)** هي القدرة على إنتاج أكبر عدد ممكن من الأفكار الإبداعية. وتقاس هذه القدرة بحساب عدد الأفكار التي يقدمها الفرد عن موضوع معين في وحدة زمنية ثابتة مقارنة مع أداء الأقران.

أنواع الطلاقة:

١. طلاقة الأشكال (Figural Fluency) كأن يعطي الفرد رسماً على شكل دائرة ويطلب منه إجراء إضافات بسيطة بحيث يصل إلى أشكال متعددة وحقيقية.
٢. طلاقة الرموز أو طلاقة الكلمات (Word Fluency) وهي قدرة الفرد على توليد كلمات تنتهي أو تبدأ بحرف معين أو مقطع معين أو تقديم كلمات على وزن معين باعتبار الكلمات تكوينات أبجدية، مثل: أذكر أكبر عدد ممكن من الكلمات على وزن كلمة "حصان".
٣. طلاقة المعاني والأفكار (Ideational Fluency) وتمثل في قدرة الفرد على إعطاء أكبر عدد ممكن من الأفكار المرتبطة بموقف معين ومدرك بالنسبة إليه، كأن نطلب من الفرد إعطاء إجابات صحيحة للسؤال الآتي: ماذا يحدث لو وقعت حرب نووية؟
٤. طلاقة تعبيرية (Expressional Fluency) وتمثل في قدرة الفرد على سرعة صياغة الأفكار الصحيحة أو إصدار أفكار متعددة في موقف محدد شريطة أن تتصف هذه الأفكار بالشراء والتنوع والغزارة والندرة.
٥. طلاقة التداعي (Association Fluency) وتتجسد في قدرة الفرد على توليد عدد كبير من الألفاظ تتوافر فيها شروط معينة من حيث المعنى ويحدد فيها الزمن أحياناً.

ثانياً: المرونة (**Flexibility**) المرونة هي القدرة على تغيير الحالة الذهنية بتغيير الموقف، وهذا ما يطلق عليه بالتفكير التباعدي. وعكسها الجمود أو الصلابة (**Rigidity**) أي التمسك بالموقف أو الرأي أو التعصب. ويمكن تحديد نوعين من قدرات المرونة:

١. المرونة التلقائية: (**Spontaneous Flexibility**) سرعة الفرد في إصدار أكبر عدد ممكن من الأفكار المتنوعة والمرتبطة بمشكلة أو موقف مثير ويميل الفرد وفق هذه القدرة إلى المبادرة التلقائية في المواقف ولا يكتفي بمجرد الاستجابة.

٢. المرونة التكيفية: (**Adaptive Flexibility**)

٣. قدرة الفرد على تغيير الوجهة الذهنية في معالجة المشكلة ومواجهتها، ويكون بذلك قد تكيف مع أوضاع المشكلة ومع الصور التي تأخذها أو تظهر بها المشكلة.

ثالثاً: الأصالة (**Originality**) : الأصالة هي الإنتاج غير المؤلف الذي لم يسبق إليه أحد، وتسمى الفكرة أصيلة إذا كانت لا تخضع للأفكار الشائعة وتتصف بالتميز. والشخص صاحب الفكر الأصيل هو الذي يميل من استخدام الأفكار المتكررة والحلول التقليدية للمشكلات.

رابعاً: الحساسية للمشكلات (Sensitivity of Problems) :

القدرة على إدراك مواطن الضعف أو النقص في الموقف المثير، فالشخص المبدع يستطيع رؤية الكثير من المشكلات في الموقف الواحد فهو يعي نواحي النقص والقصور بسبب نظرتة للمشكلة نظرة غير مألوفة، فلديه حساسية أكثر للمشكلة أو الموقف المثير من المعتاد.

خامساً: إدراك التفاصيل (Elaboration) :

تتضمن هذه القدرة الإبداعية تقديم تفاصيل متعددة لأشياء محدودة وتوسيع فكرة ملخصة أو تفصيل موضوع غامض.

سادساً: المحافظة على الاتجاه (Maintaining Direction) :

المحافظة على الاتجاه يضمن قدرة استمرار الفرد على التفكير في المشكلة لفترة زمنية طويلة حتى يتم الوصول إلى حلول جديدة.

أشكال مواصلة اتجاه التفكير الإبداعي:

١. المواصلة الزمنية التاريخية: المحافظة على استمرار التابع الزمني والتاريخي في وصف الحدث، ملتزماً بخط سير متتابع متدرج للفترة الزمنية التي يحدث وفقها الحدث.

٢. المواصلة الذهنية: قدرة الفرد على تركيز ذهنه ضمن نفس السياق منذ بداية المشكلة أو الموقف المثير وحتى الوصول إلى حل.

٣. المواصلة الخيالية: القدرة على متابعة سير المشكلة ذهنياً وتوضيح العلاقة بين عناصرها.

٤. المواصلة المنطقية: المحافظة على المنطق في خطوات السير والمراحل.

وللمسؤولية الاجتماعية علاقة موضوعية بالإبداع فالمنتجات المبدعة سيكون تأثيرها على المجتمع أكثر وقعاً وبالتالي فأن المصارف التي تقدم منتجات مبدعة ومتميزة سيكون لها دور مهم في حياة المجتمع لذلك فأن منظمات الاعمال والمصارف تحديداً تعد المسؤولية الاجتماعية من القضايا الاساسية التي ينبغي أن تعطى أهمية كبيرة ومع تزايد منظمات القطاع الخاص وكبر حجمها وازدياد أرباحها فقد فرض دور اجتماعي جديد لها تساهم من خلاله في تحقيق الاهداف والتطلعات المجتمعية (الغالبى، والعامري ٢٠٠٨) وأن مؤشر أداء المنظمات لم يعد مقتصرأ على الأداء الاقتصادي والمالي فحسب وانما اصبح للأداء الاجتماعي للمنظمة في سعيها للموازنة بين أهدافها وأهداف ورغبات المجتمع دور جوهري على صعيد إدارة التسويق والنظرة لدور التسويق ضمن المنظمة فأن المسؤولية الاجتماعية تقوم على تحقيق التوازن بين حاجات المستهلك ورغباته وأرباح المنظمة ورفاهية المجتمع (Lantos,2001)

ويُعد موضوع المسؤولية الاجتماعية من أهم الموضوعات التي باتت تشغل فكر الإدارة العربية ذلك أن المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات المسلمة لها دلالات مختلفة حيث تعتبر ذات أهمية كبيرة وذلك لكونها منبثقة من التعاليم الإسلامية من ناحية والإيمان بضرورة التعاون بين أفراد المجتمع في سبيل تحقيق الصالح العام من (الجعافرة، ٢٠٠٩)

لقد تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات والمطالبة بتحمل هذه الوحدات لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع وأن يكون لها دور أكبر من مجرد الإنتاج وتحقيق الأرباح، وقد رافق التطور في مسؤوليات منظمات الأعمال تجاه مجتمعاتها تصاعداً في تأثيرات المجتمع وضغوطه لأن تبني إدارة منظمات الأعمال هذه مزيداً من أهداف المجتمع وتطلعاته، وقد أدت هذه الضغوط إلى أن تبني منظمات الأعمال مزيداً من الالتزام للطلب الاجتماعي سواءً كان مفروضاً بحكم القانون أو بالمبادرات التي تقوم بها لإرضاء المجتمع. (العامري، والغالبي ٢٠٠٦)

إن إخفاق منظمات الأعمال في الاستجابة لمتطلبات بيئتها الاجتماعية ومصالح الأطراف الأخرى أدى إلى نمو وتطور المسؤولية الاجتماعية. والتي نتجت من المشاكل والأزمات المتعددة التي ظهرت نتيجة تقييم المجتمع لهذه المنظمات بنظرها الضيقة ولحساب مصلحتها الخاصة على حساب المجتمع.

لهذا لم يعد ممكناً استمرار منظمات الأعمال بهذا النهج، نظراً لبدء مواجهة منظمات الأعمال تطورات جديدة ووعياً اجتماعياً وبيئياً ومفاهيم عديدة تركز على المسؤولية الاجتماعية من أجل مراعاة مصالح الأطراف الأخرى ومصلحة المجتمع ككل. (الربيعي، ٢٠١٠)

فوائد المسؤولية الاجتماعية

ومن أهم انعكاسات فوائد المسؤولية الاجتماعية خارج المنظمات هو جعل عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم مطور لتطلعات المجتمع، تحسين ممارسات إدارة المخاطر، تعزيز سمعة المنظمة وزيادة ثقة المواطنين بالمؤسسة. (Singhapakdi, et.al, 2001)

فوائد المسؤولية الاجتماعية داخل المنظمات

هي تحسين وتنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية تعزيز ولاء الموظفين ورفع روحهم المعنوية، تحسين سلامة وصحة العاملين، التأثير الايجابي على قدرة المنظمة في توظيف. وتحفيز الموظفين والاحتفاظ بهم وتحقيق الوفورات المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد (نجم، ٢٠٠٦)

فوائد المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع

١. الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمنظمة

٢. تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
٣. ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
٤. الارتقاء بالتنمية انطلاقاً من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.
- أما فوائد المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للدولة (الجعافرة، ٢٠٠٩)
١. تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
٢. يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
٣. المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعاً.
- وقد أشار (الحمدى، ٢٠٠٣) إلى النتائج التي تحققها المسؤولية الاجتماعية للمنظمة والمتمثلة في:
- ١ - إنتاجية عالية للعاملين.

٢- ولاء اكبر للعاملين..

٣- انخفاض عدد الدعاوى القضائية

٤- رضا عالي للعملاء.

٥- تحسين سمعة المنظمة.

٦- ارتفاع قيمة أسهم المنظمة.



Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

الفصل الخامس

- **المبحث الأول: تحليل متغيرات الدراسة**
- **المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة**

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

المبحث الاول

عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها

على مستوى المصارف المبحوثة

يسعى هذا المبحث إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها وذلك بالاعتماد على التوزيعات التكرارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، والنسب المئوية لها، وصولاً للوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، سواء أكان على المستوى الفرعي ام على المستوى العام لمتغيرات الدراسة، وقد اعتمد البحث على مقياس (Likert) الخماسي في إجابات العينة، فسيكون مستوى كل متغير محصوراً بين (١-٥) بواقع ثلاث مستويات، ويشتمل مستوى حول (الوسط الفرضي)، إذ يتراوح ما بين (٢.٥ - ٣.٥)، في حين يكون مرتفعاً (فوق الوسط الفرضي)، إذا بلغ فوق (٣.٥)، ويكون منخفضاً وضعيفاً (دون الوسط الفرضي)، إذا بلغ دون (٢.٥)، علماً أن الوسط الفرضي (المعياري) هو (٣).

أولاً: تشخيص واقع المتغير التفسيري رأس المال الفكري

قيس هذا المتغير من خلال اربعة ابعاد فرعية هي (امتلاك المعلومات، الاستقلالية وحرية التصرف، امتلاك المعرفة، التقويم)، إذ يشير الجدول (٧) والشكل (٩) إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص متغير رأس المال الفكري، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً لمتغير (رأس المال الفكري) بلغ (3.29) وهو حول الوسط المعياري البالغ (٣)، وكان الانحراف المعياري

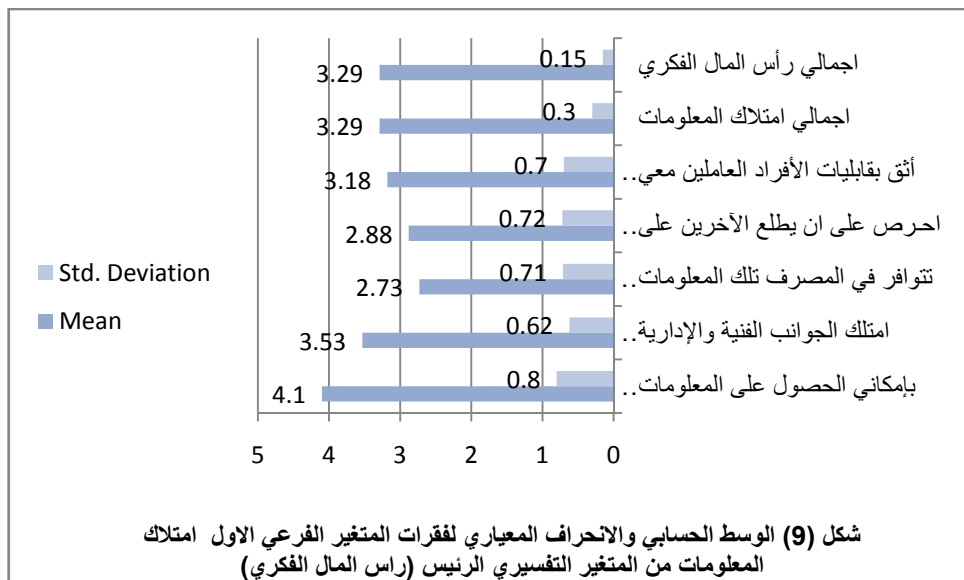
جدول (٧) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير الفرعي الاول امتلاك المعلومات من المتغير التفسيري الرئيس (راس المال الفكري)			
C.V	Std. Deviation	Mean	الفقرات
19%	0.80	4.10	١ بإمكانني الحصول على المعلومات التي احتاجها بوظيفتي.
18%	0.62	3.53	٢ امتلك الجوانب الفنية والإدارية اللازمة للحصول على المعلومات وتبادلها.
26%	0.71	2.73	٣ تتوافر في المصرف تلك المعلومات التي تمكننا من الإجابة على جميع الأسئلة والمشاكل التي نواجهها في العمل.
25%	0.72	2.88	٤ احرص على ان يطلع الآخرين على المعلومات الخاصة بالمصرف ولا احجبها عنهم.
22%	0.70	3.18	٥ أثق بقبليات الأفراد العاملين معي في تقديمهم للمعلومات الصحيحة واستعدادهم لتحمل مسؤولية ذلك.
9%	0.30	3.29	اجمالي امتلاك المعلومات
5%	0.15	3.29	اجمالي رأس المال الفكري

العام ومعامل الاختلاف حولهما (0.15) (5%)، وفيما يأتي تشخيص لواقع المتغيرات الفرعية:

١- امتلاك المعلومات

يشير الجدول (١) والشكل (٩) إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص (امتلاك المعلومات)، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً للمتغير الفرعي الاول (امتلاك المعلومات) حول الوسط المعياري، إذ بلغ (3.29)، وكان التشتت ذو انسجام عالي في الإجابة يؤكد الانحراف المعياري العام البالغ (0.15)، وقد بلغ معامل الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من العينة المبحوثة (5%)، أما على صعيد الأسئلة فقد قيس هذا المتغير من خلال خمسة فقرات، وكما موضح في الجدول (١)، وكانت النتائج حوله قد توزعت بين أعلى مستوى إجابة وقد حققتها الفقرة الاولى إذ بلغت قيمة الوسط له (4.10) وهي فوق قيمة الوسط الفرضي البالغة (3)، وبشتت فوق المتوسط بين الإجابات يؤكد الانحراف المعياري (0.80)، وقد بلغ معامل الاختلاف (19%)، وهذا تؤكد على ان المدراء في المصارف المبحوثة بان الموظفين بإمكانهم الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بوظيفتهم، أما الفقرة الثانية التي تنص (تتوافر في المصرف تلك المعلومات التي تمكننا من الإجابة على جميع الأسئلة

والمشاكل التي نواجهها في العمل) فقد حقق أدنى مستوى إجابة، إذ بلغت قيمة الوسط له (2.73)، وبتشتت فوق المتوسط بين الإجابات، يؤكد الانحراف المعياري (0.71) وقد بلغ معامل الاختلاف (26%).

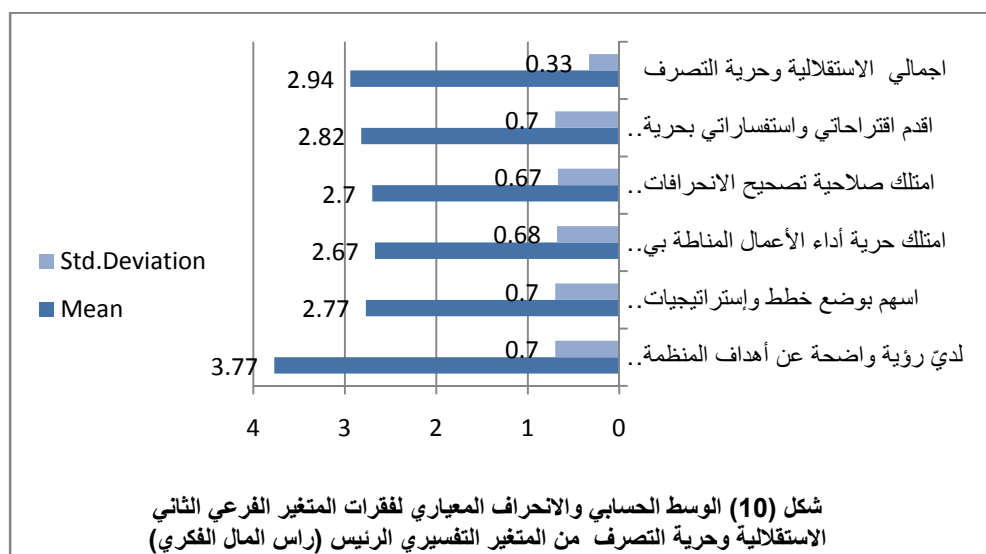


٢- الاستقلالية وحرية التصرف

يشير الجدول (٨) والشكل (١٠) إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص (الاستقلالية وحرية التصرف)، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً للمتغير الفرعي الثاني (الاستقلالية وحرية التصرف) حول الوسط المعياري، إذ

بلغ (2.94)، وكان ذو انسجام عالي في الإجابة يؤكد الانحراف المعياري العام البالغ (0.33)، وقد بلغ معامل الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من العينة المبحوثة (11%)، أما على صعيد الأسئلة فقد قيس هذا المتغير من خلال خمسة فقرات، وكما موضح في الجدول (٨)، وكانت النتائج حوله قد توزعت بين أعلى مستوى إجابة وقد حققتها الفقرة الأولى إذ بلغت قيمة الوسط له (3.77) وهي حول قيمة الوسط الفرضي البالغة (3)، وبتشتت فوق المتوسط بين الإجابات يؤكد الانحراف المعياري (0.70)، وقد بلغ معامل الاختلاف (19%)، وهذا تؤكد على ان المدراء في المصارف المبحوثة لديهم رؤية واضحة عن أهداف المنظمة وغاياتها، أما الفقرة الثانية التي تنص (امتلك حرية أداء الأعمال المناطة بي ومناقشة أفكار مع الإدارة العليا) فقد حقق أدنى مستوى إجابة، إذ بلغت قيمة الوسط له (2.67)، وبتشتت فوق المتوسط بين الإجابات، يؤكد الانحراف المعياري (0.68) وقد بلغ معامل الاختلاف (26%).

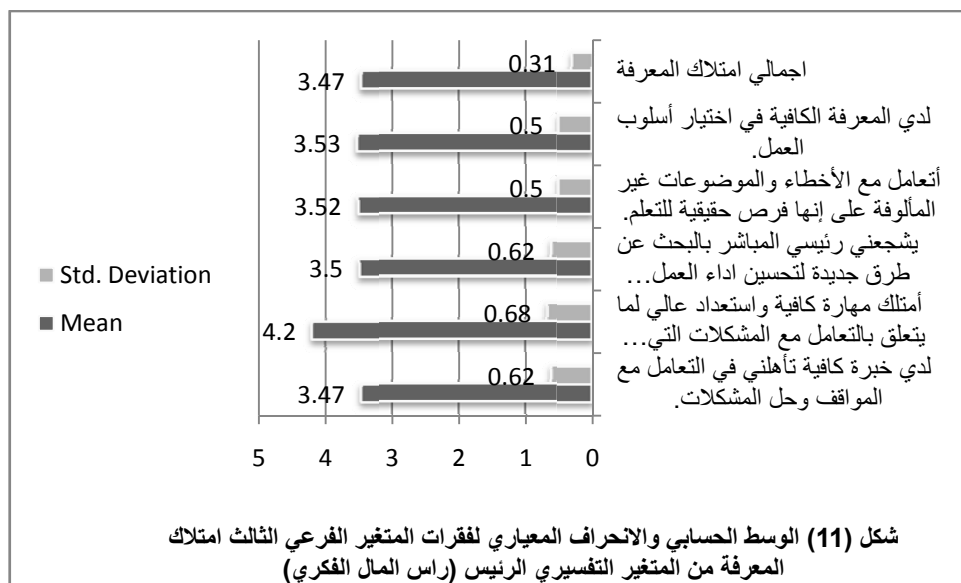
جدول (٨) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير الفرعي الثاني الاستقلالية وحرية التصرف من المتغير التفسيري الرئيس (راس المال الفكري)			
C.V	Std.Deviation	Mean	الفقرات
19%	0.70	3.77	١ لدي رؤية واضحة عن أهداف المنظمة وغاياتها.
25%	0.70	2.77	٢ اسهم بوضع خطط وإستراتيجيات المنظمة لتحقيق أهداف المنظمة.
26%	0.68	2.67	٣ امتلك حرية أداء الأعمال المناطة بي ومناقشة أفكارني مع الإدارة العليا.
25%	0.67	2.70	٤ امتلك صلاحية تصحيح الانحرافات عند وقوعها دون الرجوع إلى الرئيس المباشر.
25%	0.70	2.82	٥ اقدم اقتراحاتي واستفساراتي بحرية إلى الأعلى دون تردد من النتائج.
11%	0.33	2.94	اجمالي الاستقلالية وحرية التصرف



٣- امتلاك المعرفة

يشير الجدول (٩) والشكل (١١) إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص (امتلاك المعرفة)، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً للمتغير الفرعي الثالث (امتلاك المعرفة) حول الوسط المعياري، إذ بلغ (3.47)، وكان ذو انسجام عالي في الإجابة يؤكد الانحراف المعياري العام البالغ (0.31)، وقد بلغ معامل الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من العينة المبحوثة (9%)، أما على صعيد الأسئلة فقد قيس هذا المتغير من خلال خمسة فقرات، وكما موضح في الجدول (3)، وكانت النتائج حوله قد توزعت بين أعلى مستوى إجابة وقد حققتها الفقرة الثانية إذ بلغت قيمة الوسط له (4.20) وهي فوق قيمة الوسط الفرضي البالغة (3)، وبتشتت فوق المتوسط بين الإجابات يؤكد الانحراف المعياري (0.68)، وقد بلغ معامل الاختلاف (16%)، وهذا يؤكد على ان المدراء في المصارف المبحوثة يمتلكون مهارة كافية واستعداد عالي لما يتعلق بالتعامل مع المشكلات التي يواجهونها في العمل، أما الفقرة الثانية التي تنص (لدي خبرة كافية تأهلني في التعامل مع المواقف وحل المشكلات) فقد حقق أدنى مستوى إجابة، إذ بلغت قيمة الوسط له (3.47)، وبتشتت فوق المتوسط بين الإجابات، يؤكد الانحراف المعياري (0.62) وقد بلغ معامل الاختلاف (18%).

جدول (٩) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير الفرعي الثالث امتلاك المعرفة من المتغير التفسيري الرئيس (راس المال الفكري)			
C.V	Std. Deviation	Mean	الفقرات
18%	0.62	3.47	١ لدي خبرة كافية تأهلني في التعامل مع المواقف وحل المشكلات.
16%	0.68	4.20	٢ أمتلك مهارة كافية واستعداد عالي لما يتعلق بالتعامل مع المشكلات التي أواجهها في العمل.
18%	0.62	3.50	٣ يشجعني رئيسي المباشر بالبحث عن طرق جديدة لتحسين اداء العمل وتطويره.
14%	0.50	3.52	٤ أتعامل مع الأخطاء والموضوعات غير المألوفة على إنها فرص حقيقية للتعلم.
14%	0.50	3.53	٥ لدي المعرفة الكافية في اختيار أسلوب العمل.
9%	0.31	3.47	اجمالي امتلاك المعرفة

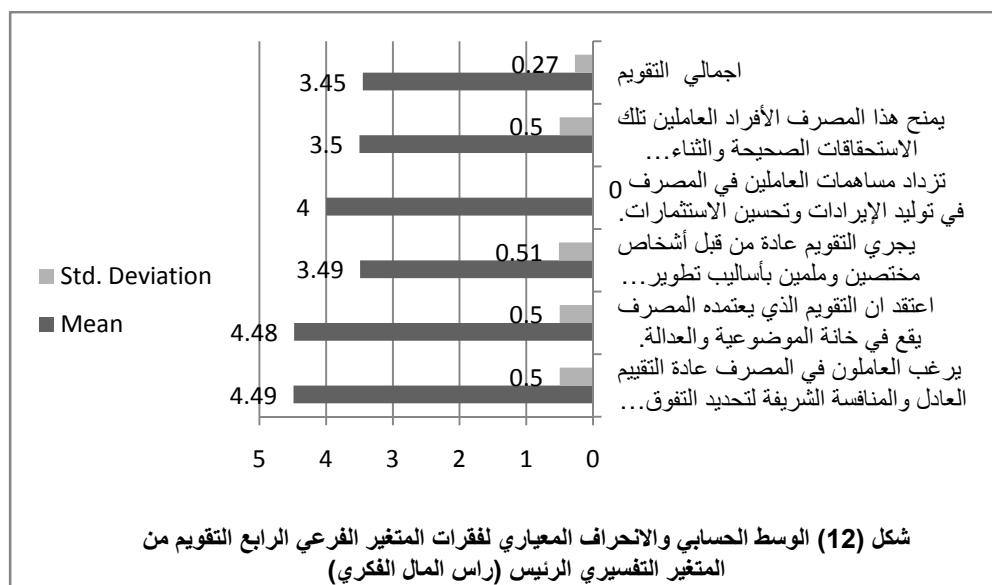


٤- التقويم

يشير الجدول (١٠) والشكل (١٢) إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص (التقويم)، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عامّاً للمتغير الفرعي الرابع (التقويم) حول الوسط المعياري، إذ بلغ (4.49)، وكان ذو انسجام عالي في الإجابة يؤكد الانحراف المعياري العام البالغ (0.27)، وقد بلغ معامل الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من العينة المبحوثة (10%)، أما على صعيد الأسئلة فقد قيس هذا المتغير من خلال خمسة

فقرات، وكما موضح في الجدول (٩)، وكانت النتائج حوله قد توزعت بين أعلى مستوى إجابة وقد حققتها الفقرة الأولى إذ بلغت قيمة الوسط له (4.49) وهي فوق قيمة الوسط الفرضي البالغة (3)، وبتشتت المتوسط بين الإجابات يؤكد الانحراف المعياري (0.50)، وقد بلغ معامل الاختلاف (10%)، وهذا تؤكد على ان العاملون في المصرف يرغبون عادة التقييم العادل والمنافسة الشريفة لتحديد التفوق بينهم، أما الفقرة الثانية التي تنص (يجري التقويم عادة من قبل أشخاص مختصين وملمين بأساليب تطوير الأداء وتحسينه) فقد حقق أدنى مستوى إجابة، إذ بلغت قيمة الوسط له (3.49)، وبتشتت فوق المتوسط بين الإجابات، يؤكد الانحراف المعياري (0.50) وقد بلغ معامل الاختلاف (10%).

جدول (١٠) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير الفرعي الرابع التقويم من المتغير التفسيري الرئيس (راس المال الفكري)			
C.V	Std. Deviation	Mean	الفقرات
10%	0.50	4.49	يرغب العاملون في المصرف عادة التقييم العادل والمنافسة الشريفة لتحديد التفوق بينهم.
11%	0.50	4.48	اعتقد ان التقويم الذي يعتمد المصرف يقع في خانة الموضوعية والعدالة.
15%	0.51	3.49	يجري التقويم عادة من قبل أشخاص مختصين وملمين بأساليب تطوير الأداء وتحسينه.
0%	0.00	4.00	تزداد مساهمات العاملين في المصرف في توليد الإيرادات وتحسين الاستثمارات.
14%	0.50	3.50	يمنح هذا المصرف الأفراد العاملين تلك الاستحقاقات الصحيحة والثناء الموضوعي عند أدائهم المتميز والجاد.
8%	0.27	3.45	اجمالي التقويم

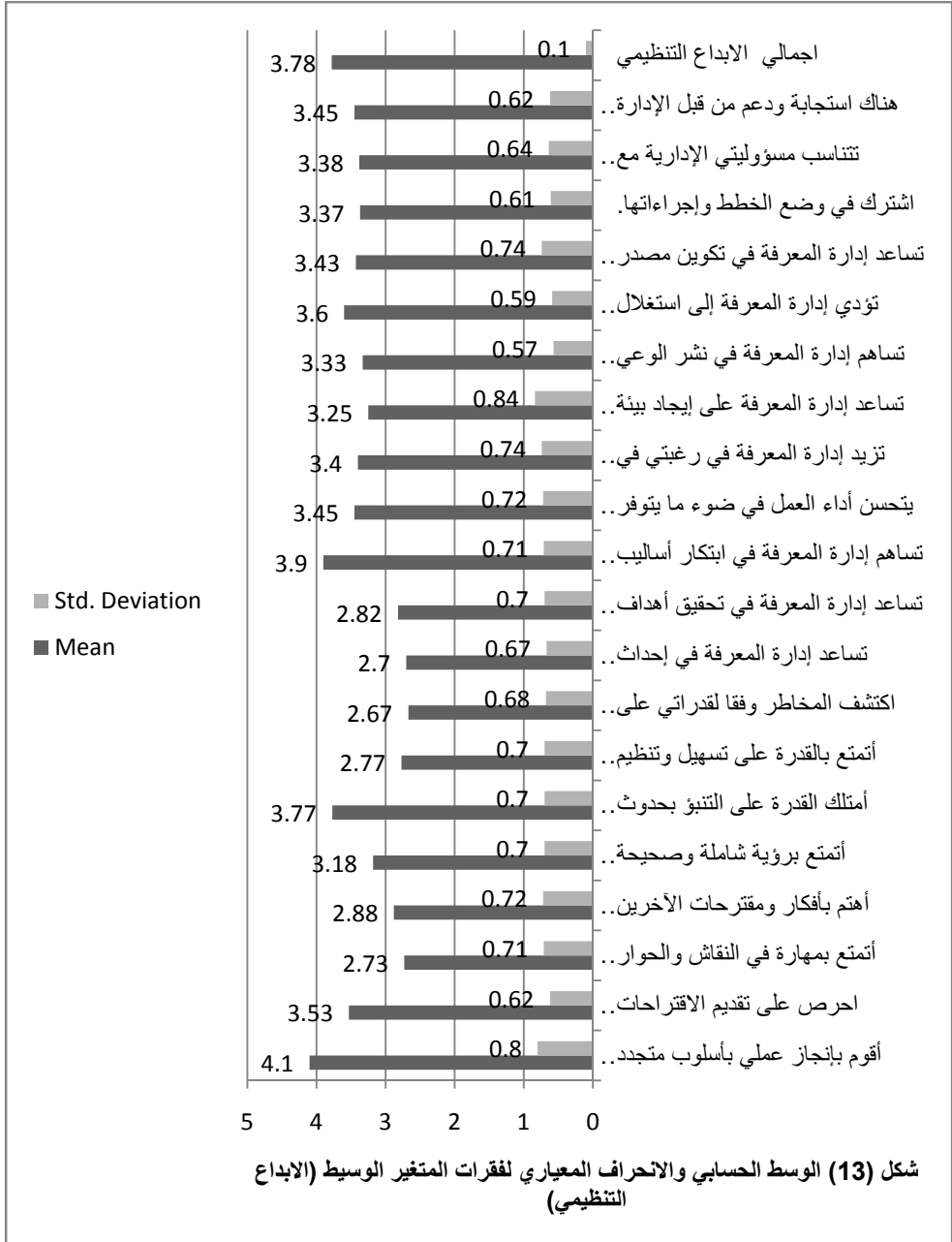


ثانياً : تشخيص واقع المتغير الوسيط الابداع التنظيمي

جرى قياس هذا المتغير من خلال عشرين فقرة ، إذ يشير الجدول (١١) والشكل (١٣) إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص (الابداع التنظيمي)، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً للمتغير (الابداع التنظيمي) فوق الوسط المعياري، إذ بلغ (3.79)، وكان التشتت ذو انسجام عالي في الإجابة يؤكد الانحراف المعياري العام البالغ (0.10)، وقد بلغ معامل الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من العينة المبحوثة (5%)، وقد بلغت أعلى مستوى إجابة حققها الفقرة الأولى إذ بلغت قيمة الوسط له (4.10) وهي فوق قيمة الوسط الفرضي البالغة (3)، وبتشتت فوق المتوسط بين الإجابات يؤكد الانحراف المعياري (0.80)، وقد بلغ معامل الاختلاف (19%)، وهذا تؤكد على ان المدراء في المصارف المبحوثة بانهم يقومون بإنجاز عملهم بأسلوب متجدد ومتطور ، أما الفقرة الثانية التي تنص (اكتشف المخاطر وفقاً لقدراتي على تحليل المعلومات الخاصة بي) فقد حقق أدنى مستوى إجابة، إذ بلغت قيمة الوسط له (2.67)، وبتشتت فوق المتوسط بين الإجابات، يؤكد الانحراف المعياري (0.68) وقد بلغ معامل الاختلاف (26%).

جدول (١١) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير الوسيط (الابداع التنظيمي)

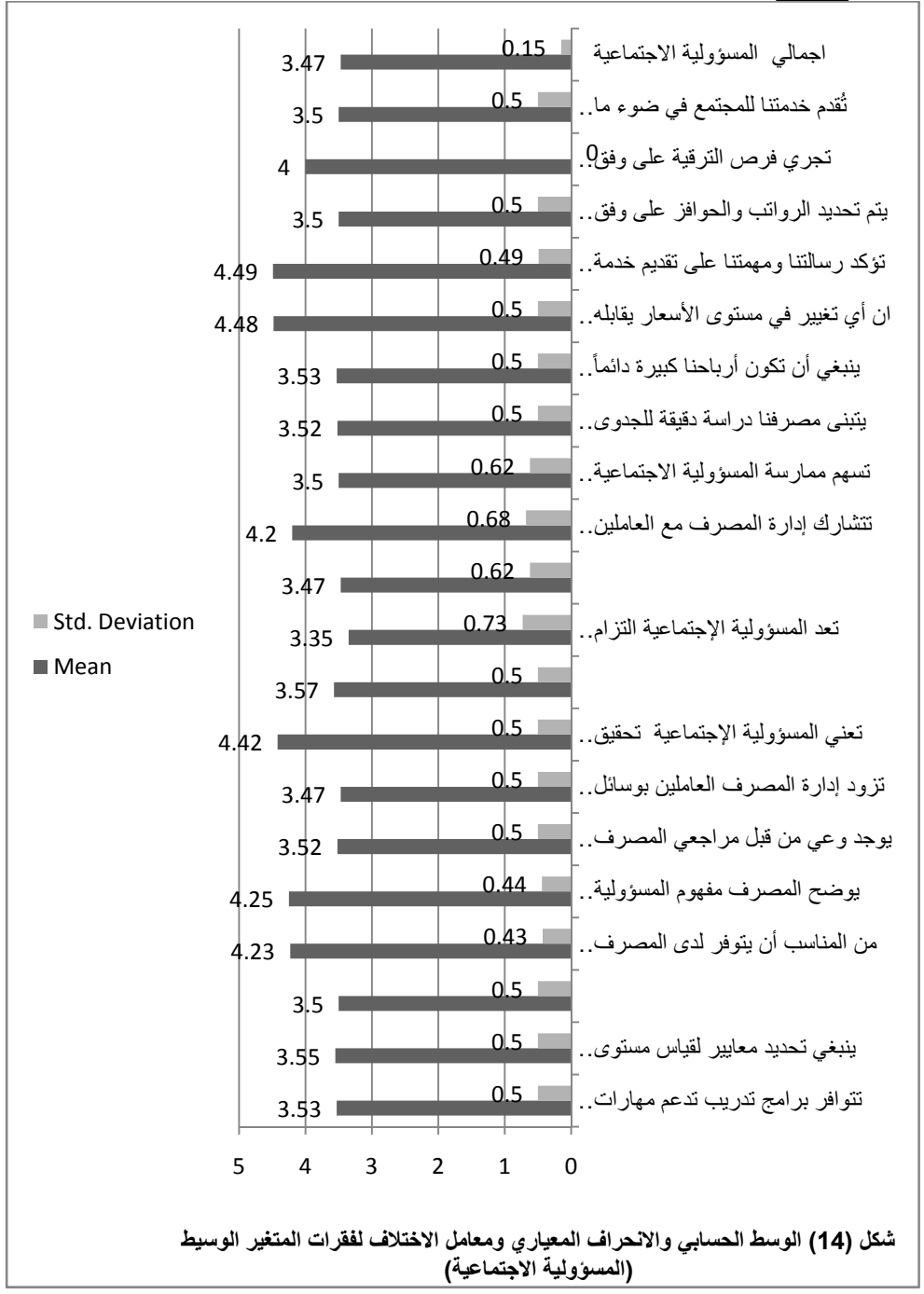
C.V	Std. Deviation	Mean	الفقرات
19%	0.80	4.10	1 أقوم بإنجاز عملي بأسلوب متجدد ومتطور.
18%	0.62	3.53	2 احرص على تقديم الاقتراحات والأفكار الجديدة.
26%	0.71	2.73	3 أتمتع بمهارة في النقاش والحوار والقدرة على الإقناع.
25%	0.72	2.88	4 أهتم بأفكار ومقترحات الآخرين واستفيد منها في مجال العمل.
22%	0.70	3.18	5 أتمتع برؤية شاملة وصحيحة لمشكلات العمل.
19%	0.70	3.77	6 أمتلك القدرة على التنبؤ بحدوث مشكلات العمل.
25%	0.70	2.77	7 أتمتع بالقدرة على تسهيل وتنظيم أفكار ومقترحاتي.
26%	0.68	2.67	8 اكتشف المخاطر وفقا لقدراتي على تحليل المعلومات الخاصة بي.
25%	0.67	2.70	9 تساعد إدارة المعرفة في إحداث التكامل بين أنشطة البنك.
25%	0.70	2.82	10 تساعد إدارة المعرفة في تحقيق أهداف الإدارة في البنك.
18%	0.71	3.90	11 تساهم إدارة المعرفة في ابتكار أساليب عمل جديدة.
21%	0.72	3.45	12 يتحسن أداء العمل في ضوء ما يتوفر من معرفة.
22%	0.74	3.40	13 تزيد إدارة المعرفة في رغبتني في التفكير والتحليل والتصرف.
26%	0.84	3.25	14 تساعد إدارة المعرفة على إيجاد بيئة تفاعلية لجميع وتوثيق ونقل الخبرات.
17%	0.57	3.33	15 تساهم إدارة المعرفة في نشر الوعي بمجال العمل.
16%	0.59	3.60	16 تؤدي إدارة المعرفة إلى استغلال الجهد والوقت لإنجاز العمل.
22%	0.74	3.43	17 تساعد إدارة المعرفة في تكوين مصدر موحد للمعرفة.
18%	0.61	3.37	18 اشترك في وضع الخطط وإجراءاتها.
19%	0.64	3.38	19 تتناسب مسؤوليتي الإدارية مع المعرفة التي أمتلكها.
18%	0.62	3.45	20 هناك استجابة ودعم من قبل الإدارة العليا لمن يشارك بأفكار جديدة ومقترحات جيدة.
3%	0.10	3.78	اجمالي الابداع التنظيمي



ثالثاً : تشخيص واقع المتغير الاستجابي للمسؤولية الاجتماعية

جرى قياس هذا المتغير من خلال عشرين فقرة ، إذ يشير الجدول (١٢) والشكل (١٤) إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص (المسؤولية الاجتماعية)، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً للمتغير (المسؤولية الاجتماعية) حول الوسط المعياري، إذ بلغ (3.47)، وكان التشتت ذو انسجام عالي في الإجابة يؤكد الانحراف المعياري العام البالغ (0.15)، وقد بلغ معامل الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من العينة المبحوثة (4%)، وقد بلغت أعلى مستوى إجابة حققها الفقرة (١٧) إذ بلغت قيمة الوسط له (4.49) وهي فوق قيمة الوسط الفرضي البالغة (3)، وبتشتت فوق المتوسط بين الإجابات يؤكد الانحراف المعياري (0.49) ، وقد بلغ معامل الاختلاف (10%)، وهذا يؤكد على انرسالة المصرف تؤكد ومهمتها على تقديم خدمة بجودة تتلاءم مع القوانين والتعليقات المرعية، أما الفقرة العاشرة التي تنص (تعد المسؤولية الاجتماعية التزام المصرف نحو المساهمة برفاهية المجتمع وسعادته) فقد حقق أدنى مستوى إجابة، إذ بلغت قيمة الوسط له (3.35)، وبتشتت فوق المتوسط بين الإجابات، يؤكد الانحراف المعياري (0.73) وقد بلغ معامل الاختلاف (22%).

جدول (١٢) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير الوسيط (المسؤولية الاجتماعية)			
C.V	Std. Deviation	Mean	الفقرات
14%	0.50	3.53	1 تتوافر برامج تدريب تدعم مهارات العاملين لتقديم أفضل خدمة للزبائن .
14%	0.50	3.55	2 ينبغي تحديد معايير لقياس مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية ضمن أنشطة المصرف.
14%	0.50	3.50	3 يوجد تقييم دوري لمستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية ضمن قرارات أنشطة المصرف.
10%	0.43	4.23	4 من المناسب أن يتوفر لدى المصرف إطار عمل للمسؤولية الاجتماعية يمكن متابعته.
10%	0.44	4.25	5 يوضح المصرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل واضح للزبائن المصرف.
14%	0.50	3.52	6 يوجد وعي من قبل مراجعي المصرف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وطرائق عملها.
15%	0.50	3.47	7 تزود إدارة المصرف العاملين بوسائل تحفزهم على أداء أعمالهم بشكل ينسجم مع المسؤولية الاجتماعية.
11%	0.50	4.42	8 تعنى المسؤولية الاجتماعية تحقيق الحد الأدنى من التدابير الاجتماعية والبيئية المطلوبة قانونياً.
14%	0.50	3.57	9 تعد المسؤولية الاجتماعية معياراً للتميز ولذلك فإنه يبدو من الضروري تجسيد مبادئها وممارستها وعملياتها في أنشطة المصرف.
22%	0.73	3.35	10 تعد المسؤولية الاجتماعية التزام المصرف نحو المساهمة برفاهية المجتمع وسعادته.
18%	0.62	3.47	11 توجد علاقة وطيدة بين المصرف وقضايا المجتمع كالمسؤولية الاجتماعية.
16%	0.68	4.20	12 تتشارك إدارة المصرف مع العاملين في ترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية.
18%	0.62	3.50	13 تسهم ممارسة المسؤولية الاجتماعية في زيادة الأرباح وتعظيم ثروة المالكين.
14%	0.50	3.52	14 يتبنى مصرفنا دراسة دقيقة للجدوى الاقتصادية لأي نشاط أو عمل، وتضع مبدأ العائد أكبر من الكلفة في الأسبقيات.
14%	0.50	3.53	15 ينبغي أن تكون أرباحنا كبيرة دائماً لتحقيق البقاء ومواجهة المنافسة أو النمو.
11%	0.50	4.48	16 إن أي تغيير في مستوى الأسعار يقابله زيادة في أسعار أنشطتنا بالمستوى نفسه ، ومن دون تأخير.
10%	0.49	4.49	17 تؤكد رسالتنا ومهمتنا على تقديم خدمة بجودة تتلاءم مع القوانين والتعليمات المرعية.
14%	0.50	3.50	18 يتم تحديد الرواتب والحوافز على وفق تقييم موضوعي للوظائف وحسب الكفاءة.
0%	0.00	4.00	19 تجري فرص الترقية على وفق الأنظمة السارية وبمؤشرات موضوعية تتعلق بالأداء.
14%	0.50	3.50	20 تقدم خدمتنا للمجتمع في ضوء ما تحدده الأنظمة والتعليمات.
4%	0.15	3.47	اجمالي المسؤولية الاجتماعية

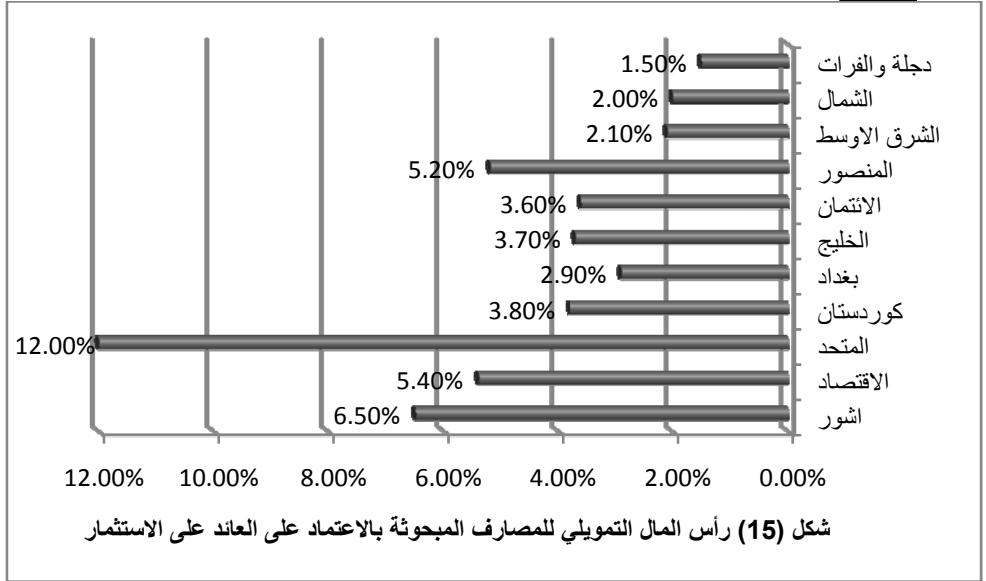


شكل (14) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير الوسيط (المسؤولية الاجتماعية)

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

رابعاً : رأس المال التمويلي

لغرض التعرف على الواقع الحقيقي لرأس المال التمويلي جرى استخدام احد المؤشرات المالية والمتمثل بـ(العائد على الاستثمار)، إذ تشير البيانات في الجدول (١٣)، والشكل (١٥) الى مجموع الموجودات وصافي الربح للسنتين (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١)، ومن خلال ذات الجدول يمكن التأكد من ان مصرف (المتحد) بلغ المركز الاول بالاداء المالي، إذ بلغ العائد على الاستثمار (12%)، في حين جاء بالمرتبة الثانية مصرف اشور إذ بلغ العائد على الاستثمار (6.5%)، وهكذا جاء بالمرتبة الثالثة مصرف الاقتصاد (5.4%)، ومن ثم بالمرتبة الرابعة مصرف المنصور (5.2%)، أما المصرف الخامس مصرف كوردستان، إذ بلغ العائد على الاستثمار (3.8%)، في حين جاء بالمركز السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر كل من مصرف (الخليج، الائتمان، بغداد، الشرق الاوسط، الشمال) على التوالي، إذ بلغ العائد على الاستثمار (3.7%، 3.6%، 2.9%، 2.1%، 2.0%) على التوالي، ومن خلال الشكل (١٥) يمكن معرفة المصرف الاخير من بين المصارف المبحوثة من حيث الاداء هو مصرف دجلة والفرات، إذ بلغ العائد على الاستثمار (1.5%).



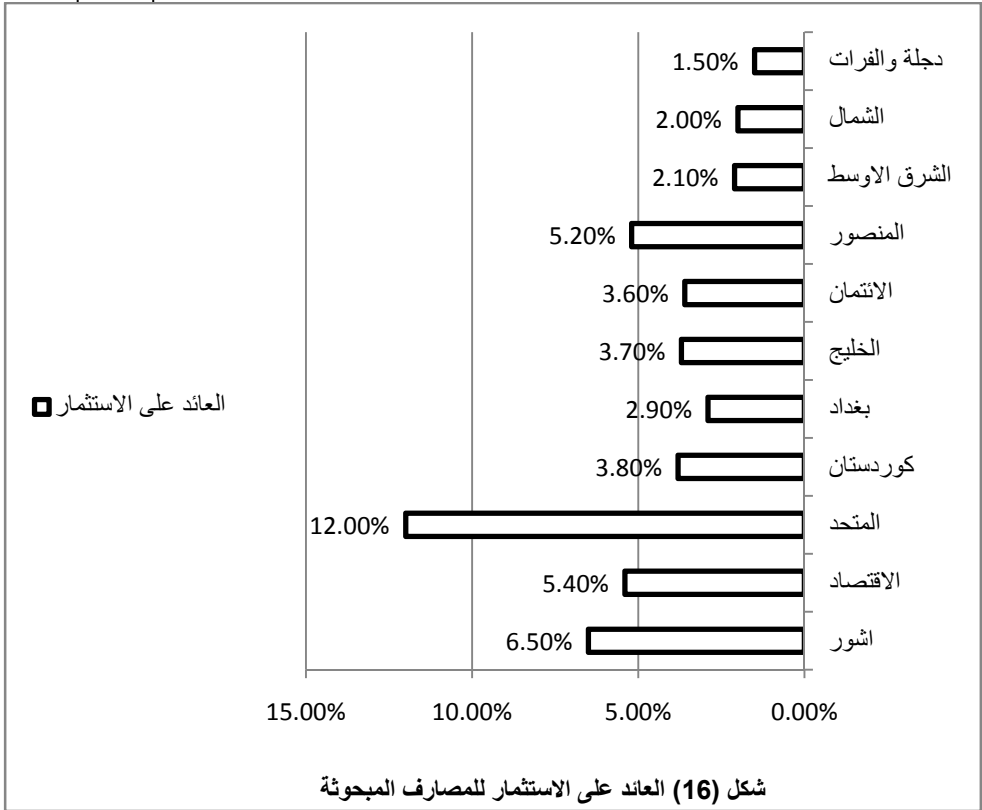
شكل (15) رأس المال التمويلي للمصارف المبحوثة بالاعتماد على العائد على الاستثمار

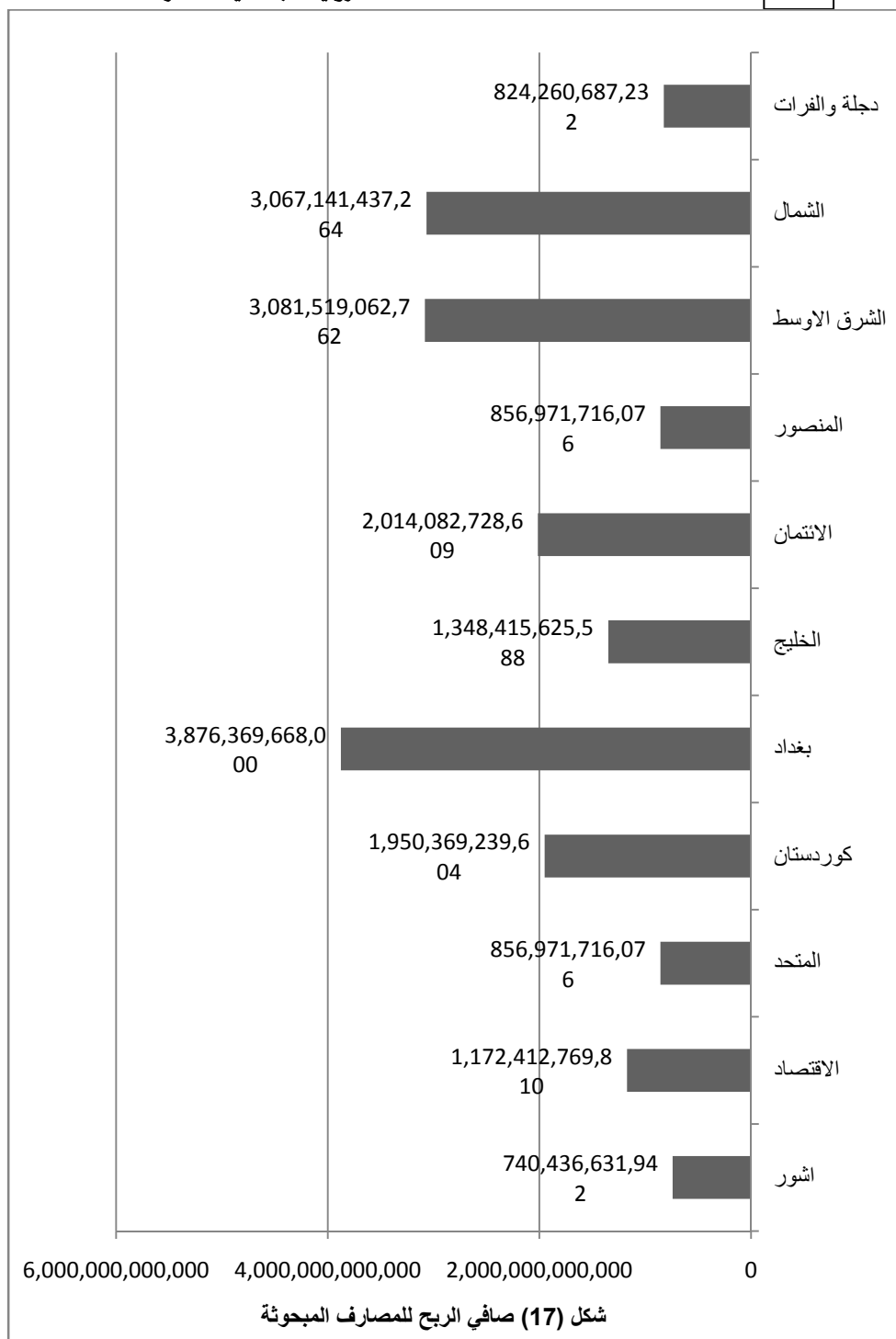
Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

جدول (١٣) رأس المال التمويلي للمصارف المبحوثة بالاعتماد على العائد على الاستثمار							
ترتيب الاداء المالي	العائد على الاستثمار	2	3	1	5	8	الفائض القابل للتوزيع
	6.5%	٧٤٠,٤٣٦,٦٣١,٩٤٧	١,١٧٢,٤١٢,٧٦٩,٨١٠	٨٥٦,٩٧١,٧١٦,٧٦٦	١,٩٥٠,٣٦٩,٢٣٩,٦٠٤	٣,٨٧٦,٣٦٩,٦٦٨,٠٠٠	٢٠١١
		١٦٩,٢٩٥,٠٧١,٦٦٧	٣٩٦,٦٣٣,٩٤٠,٤٣٦	٢٧١,٨٩٦,٦٤٦,١٧٥	٦٠٠,٦٠٦,٢٤٥,٢١٩	٨٧٥,٢١٧,٣٣٦,٠٠٠	2010
		١٣٩,٣٧١,٣٠٩,٧٦٩	٣١٤,٧٩٤,٧٩٦,٢٠٣	١٧٢,٤١٠,٥٧٦,٥٤٦	٤٩٠,٤٦٥,١٤٢,٣٨٩	٩٦١,٦٢٦,٦١٠,٠٠٠	2009
		١٦٠,٤٣٥,١٢٩,٣١٠	٢٠٧,٢٧٢,٧٩٨,٤٣٧	١٤١,٢٦٤,٤٠٢,٢٤٢	٣٥٤,٩١٧,٨٥١,٢٢٢	٨٠٢,٩٤٤,١١٣,٠٠٠	2008
		١٦١,١١٤,٠٧٣,٧٦٩	١٥٤,٩١٦,٥٨٧,٣٢٤	١٢٧,٧٣٤,٩٥٠,٧٥٤	٢٥٢,١٦٥,٦٤٧,٦٥٨	٥٤٢,٩١١,٤٤٠,٠٠٠	2007
		٧٩,٣٣٩,٨٠٩,٥٩٨	٦٦,٠٤٢,٠٥٠,٦٠	٧٨,٩٩٩,١٥٨,٨٩٩	١٢٨,٤٤٦,٤٨٦,٧٤٠	٣٦٣,٧٧٤,٥٨٦,٠٠٠	2006
		٣,٨٨١,٢٣٧,٨١٢	٣٦,٧٤٦,٤٤٢,٣٥٠	٦٤,٦٦٥,٩٨١,٥١٠	١٢٣,٧٠١,٨٦٦,٣٧٦	٣٣١,٢٠٩,٥٨٣,٠٠٠	مج الموجودات
		٤٨,٢٨٦,٦٤٦,٤٣٩	٦٢,٨٨٨,٩٦٠,٦٣٥	١٠٣,٠٨٠,٧٨٤,٢٩٧	٧٤,٥٥٣,٨٧٦,٢٩	١١٣,٩٤٠,٩٤٦,٠٠٠	٢٠١١
		١,٠٠٦,٣٠٥,٤٣٨	١١,٩٤٦,٢٧٠,٨٣٦	٤٩,٢٠٨,٩٠٤,٠٠٠	٢٨,٢٧٣,٥٧٤,٣٨٦	٢٤,٩٧٢,٦٦٥,٠٠٠	الموجودات
		٨,٩١٨,٥٢٨,٢٣٧	١٢,٩٠٦,٦١٧,٨٩٠	٤٦,٢٠٢,٧٠٠,٠٠٠	١,٢٩١,٨٥٥,٩٠٥	١٦,٢١١,٢٠٩,٠٠٠	2010
		١١,٦٢٩,٢٢٣,٠١٤	٨,٤٥٥,٩٢٧,٦١١	١٦,٥٩٠,٨٢٩,٠٠٠	١٥,٥٢٨,١٣٨,٣٨٧	١٨,٦١٧,٥١٧,٠٠٠	2009
		١٠,٣١١,٩٧٥,٤٠٦	١٦,٩٧٦,٦٩٠,٩٣٤	٧١,٠٨٩,٥٢٣	١٣,٣٠٨,٩٨٢,٦٠٩	٢١,٩٤٨,٩٧٧,٠٠٠	2008
		٦,٣٩٩,٦٥١,٤٣١	٧,١٣٧,٣٢٠,٦٥٣	٥٢٤,٢٠٠,٨٧٠	٦,٠٩٢,٢٨٥,٢٩٤	٢٢,٤٩٦,٧٧٦,٠٠٠	2007
		١,٠١٠,٩٢٢,٩١٣	٥,٥٤٠,٠٧٠,٩١١	٢,٧٤٤,٣٣٨,٥٠٠	٦١٩,٠٠٩,٤٤٨	٩,٦٩٤,٢٠٢,٠٠٠	2006
المصارف المبحوثة		اشور	الاقتصاد	المتحد	كوردستان	بغداد	
ت	1	2	3	4	5		

المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة

11	10	9	4	7	6
٨٢٤,٢٦٠,٦٨٧,٢٢٢	٣,٠٦٧,١٤١,٤٣٧,٢٦٤	٣,٠٨١,٥١٩,٦٧,٧٦٢	856,971,716,076	٢,٠٩٤,٠٨٢,٧٢٨,٦٠٩	١,٣٤٨,٤١٥,٦٢٥,٥٨٨
٢٧٧,١٤٣,٠٨٢,٨١٧	٩١٩,٠٦١,٧٦٧,٠٠٠	٦٦٨,٠١٧,٧٨٤,٧٣٦	٢٧١,٨٩٦,٦٤٦,١٢٥	٤٤٤,١٢٢,٩١٩	٣٥٤,٠٤٦,٢٨٢,٢٩٩
١٩٨,٦٩١,٢٣١,٧٣٤	٨٨٩,٦٨٣,٤٣٨,٨١٦	٥٨٠,١٢٥,٥٤٣,١٨٧	١٧٢,٤١٠,٥٧٦,٥٤٦	٥٩٤,٩٣١,٩٣٤,٣٥٩	٢٧٢,٠٣١,٦٣٢,٧٤٩
١٥٦,٩٥١,٢٩٤,٦٧٥	٥١٥,٠٦٩,٨١٥,٨٦٠	٥٥٧,٥٤٠,٠٢٢,٩٨٨	١٤١,٢٦٤,٤٠٢,٢٤٢	٣٦٣,٩٦٦,٦١٦,٦٩٣	٢٥٨,٦٥٠,٥٦٦,٣٢٦
١١٨,٨٧٣,٥٥٢,٩٦٤	٣٥٤,٣٣٦,١٧١,٥٤٦	٥٦٩,٦٦٧,٦١٢,٦٩٣	١٢٧,٧٣٤,٩٥٠,٧٥٤	٣٣٧,٩٢٢,٨٦٦,٩٤٦	٢٣٩,٩٨٤,٩٩١,٢١٣
٤٤,٨١٣,٨٢٨,١٧٥	٣,٠٦٩,٢٩٣,٢٩٤,٨٤٥	٤٠٦,٧٨٢,٩٦٨,٦٨٠	٧٨,٩٩٩,١٥٨,٨٩٩	٣٥٩,٣٢٩,٧٣٢,٥٢٣	١٤١,٨٥٥,٥٨٩,١٧٠
٣١,٧٨٧,٦٩٦,٨٦٧	٨٢,٦٩٦,٩٤٩,١٩٧	٢٩٩,٣٨٥,٦٣١,٣٦٨	٦٤,٦٦٥,٩٨١,٥١٠	٣٥٧,٤٢٣,٤٥٩,٦٦٩	٨١,٨٤٧,٠٧٣,٨٣١
١٢,٦٦٩,٧٥٤,٦١٧	٦١,٤١٥,٢٤٨,٦٩٦	٦٥,٣٢٧,٣٩٦,٤٩٦	44,574,281,314	٧٣,٣٧٤,٥٩٢,٤٩٩	٤٩,٧٢٥,٧٢٧,٥٩٧
٤,٠٠٧,٠١٣,٦٦٠	٣٣,٨٤٧,٠٨٨	١٧,٥٢,٥٧٣,٩١٩	٩,٥٨٢,٦٥٢,٣٤٨	١٨,٥٢١,٥٢٥	١٢,٤٧٠,٣٣٧,٤٠٥
٢,٨٤٢,٣٣١,٥٥٢	٢٢,٧٠٧,٣٦٥,٩٦٣	٨,١٩٥,٩٦٥,٤٧١	٤,٥٦٧,١٩٢,٦٥٣	٩,٦٧٦,٦٥٥,٧٦٥	٦,١٦١,٧٦٠,٧٨٨
٤,٠٤٤,٢١١,٢٣٩	١٥,١٤٣,٢٤٥,٨٢٥	١١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٤٤٣,٩٢٩,٤٧٧	٨,٩٥٦,٤٠٣,٣٧٠	٨,٠١٩,١٦٠,١٥٢
١,٠٠٢,٢٠١,٩٦١	٩,٣٤٠,٧٦٤,٦٩٤	١٣,٦٥٤,٥٩٢,٨٠٧	١٢,٤٥٨,٧٤٤,٢١٠	١٨,٤٦٧,٩٦٤,٨٥٨	١٥,٤١١,٦٣٤,٤٧٣
٢٢٢,٩٩٦,٧٠٥	١١,٨٤١,٥٢٩,٢٧٢	١١,٥٦١,١٠٠,٠٠٦	٩,٥٤٣,٦٨٢,٥٥٦	٢١,٩٧٩,٦٧٩,٢٠٣	٤,٩٥٣,٣٩٩,٢٤٢
-	١,٣٤٨,٤٩٥,٨٥٤	٣,٧٨٥,١٦٣,٢٩٣	٢,٩٧٨,٠٧٠,٥٠٠	١٤,٢٧٥,٣١٧,٧٧٨	٢,٧٠٩,٤٣٥,٥٣٧
دجلة والفرات	الشمال	الشرق الاوسط	المنصور	الانتان	الخليج
11	10	9	8	7	6





المبحث الثاني

اختبار فرضيات الدراسة

وضعت عدد من الفرضيات التي تتعلق بالمتغير التفسيري والمتغير الوسيط والمتغير المستجيب، وهي كما يأتي :

١. يسهم رأس المال التمويلي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمصارف العراقية الخاصة

٢. يسهم رأس المال الفكري في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمصارف العراقية الخاصة

٣. يؤثر رأس المال التمويلي معنوياً وإيجابياً في المسؤولية الاجتماعية

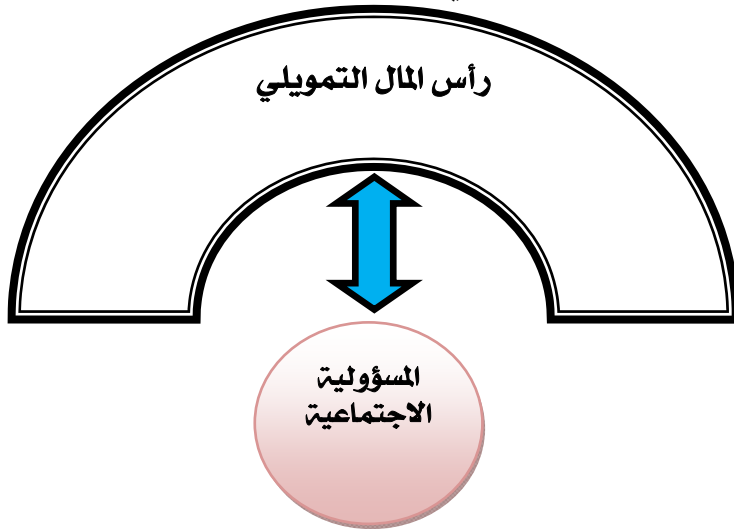
٤. يؤثر رأس المال الفكري معنوياً وإيجابياً في المسؤولية الاجتماعية

٥. يتباين تأثير رأس المال التمويلي و رأس المال الفكري بتأثيره في المسؤولية الاجتماعية بوجود الإبداع التنظيمي

وبعد حصد النتائج الاحصائية التي ولدتها الاستبانة الموزعة على العينة المبحوثة، جرى تحليل البيانات المستخلصة من خلال تحليل الارتباط وتحليل التأثير من خلال تحليل المسار، وفيما يأتي تفصيلاً لهذه النتائج:

أولاً: تحليل الفرضية الفرعية الأولى

افتترضت الدراسة الحالية الفرضية الرئيسة الأولى والتي مفادها (يسهم رأس المال التمويلي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمصارف العراقية الخاصة) سيجري تحليل هذه الفرضية من خلال الارتباط بيرسون (*Person*)، إذ يوضح الجدول (١٤) والشكل (١٨) الى علاقات الارتباط الى وجود علاقة ارتباط ايجابية ومعنوية بين رأس المال التمويلي وبين المسؤولية الاجتماعية، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.26^*)، وقد بلغت قيمة (*t*) المحتسبة (2.08) وهي أكبر من قيمها الجدولية والبالغة (1.6) بمستوى دلالة (٠.٠٥). وبهذه النتيجة يمكن التوصل الى تحقيق فرضية الارتباط الفرعية الأولى بين المتغير التفسيري رأس المال التمويلي وبين المسؤولية الاجتماعية.



شكل (١٨) جوهر الفرضية الأولى

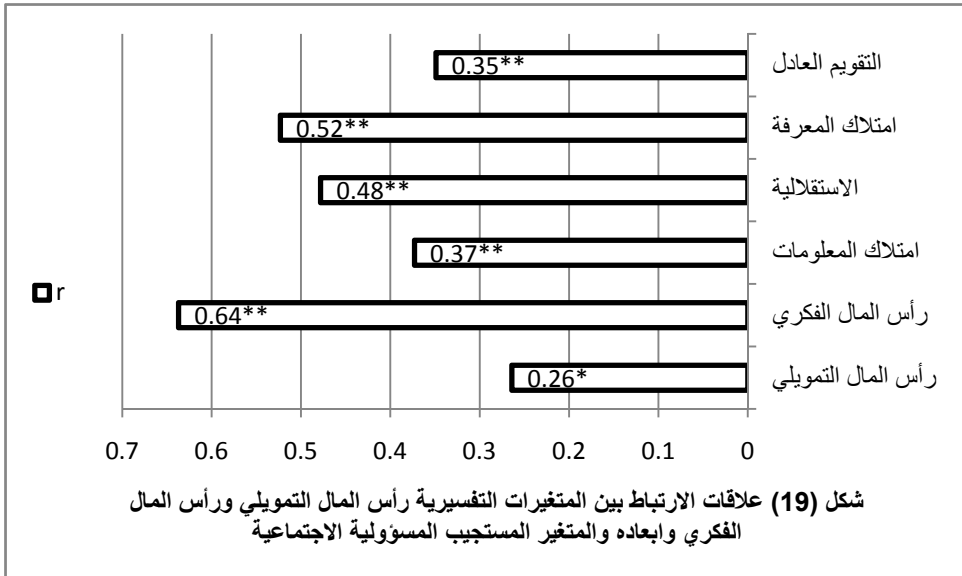
جدول (١٤) علاقات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية رأس المال التمويلي ورأس المال الفكري وأبعاده والمتغير المستجيب المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية			المتغيرات المدروسة	
(Y)				
Sig	t	r		
.042	2.08	.264*	رأس المال التمويلي	X
.000	6.29	.637**	رأس المال الفكري	Z
.003	3.06	.373**	امتلاك المعلومات	Z1
.000	4.14	.478**	الاستقلالية	Z2
.000	4.67	.523**	امتلاك المعرفة	Z3
.006	2.84	.349**	التقويم العادل	Z4

n = 60

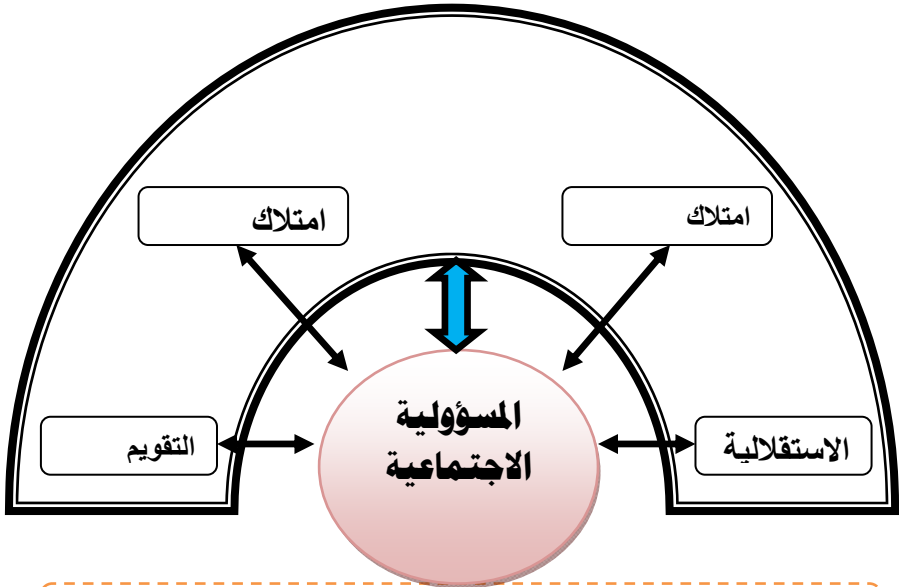
قيمة (t) الجدولية بمستوى دلالة (0.01) = ٢.٣
قيمة (t) الجدولية بمستوى دلالة (0.05) = ١.٦

** علاقة الارتباط بمستوى معنوية ٠.٠١
* علاقة الارتباط بمستوى معنوية ٠.٠٥



ثانياً : تحليل الفرضية الثانية

افتترضت الدراسة الحالية الفرضية الرئيسة الاولى والتي مفادها (يسهم رأس المال الفكري في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمصارف العراقية الخاصة) ، سيجري تحليل هذه الفرضية من خلال الارتباط بيرسون (*Person*)، إذ يوضح الجدول (١٤) والشكل (١٩) الى علاقات الارتباط الى وجود علاقة ارتباط ايجابية ومعنوية بين رأس المال الفكري وبين المسؤولية الاجتماعية ، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.637^{**})، وقد بلغت قيمة (*t*) المحتسبة (6.29) وهي أكبر من قيمها الجدولية والبالغة (2.3) بمستوى دلالة (٠.٠١). وبهذه النتيجة يمكن التوصل الى تحقيق فرضية الارتباط الفرعية الاولى بين المتغير التفسيري رأس المال الفكري وبين المسؤولية الاجتماعية.



شكا، (٢٠) حه هـ الفرضية الثانية

اما بخصوص الابعاد الفرعية للمتغير الرئيس رأس المال الفكري والمتمثلة بـ(امتلاك المعلومات، الاستقلالية، امتلاك المعرفة، التقويم العادل)، فتشير معطيات الجدول (١٤) الى حدوث علاقة ارتباط معنوية ايجابية بين المتغيرات الفرعية (امتلاك المعلومات، الاستقلالية، امتلاك المعرفة، التقويم العادل) وبين المتغير المستجيب (المسؤولية الاجتماعية) وبين ، وقد بلغت قيم معامل الارتباط (**.373، **.478 ، **.523، **.349). على التوالي كما موضح بالجدول (١٤)، وقد بلغت قيمة (t) المحتسبة (3.06، 4.14، 4.67، 2.84) على التوالي، وهي أكبر من قيمها الجدولية والبالغة (2.3) بمستوى دلالة (٠.٠١).

ثالثاً : تحليل الفرضية الثالثة

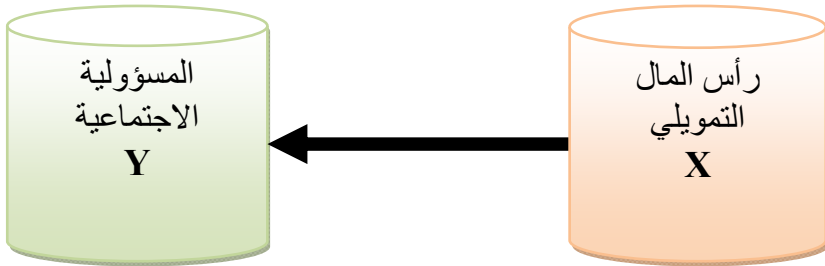
وضعت الدراسة الحالية الفرضية الرئيسة الثالثة وهي فرضية التأثير البسيط (*Simple Regression Analysis*)، والتي مفادها (يؤثر رأس المال التمويلي معنوياً وإيجابياً في المسؤولية الاجتماعية).

جرى اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل الانحدار البسيط (*Simple Regression Analysis*)، وفي ضوء هذه الفرضية جرت صياغة علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمتغير الاستجابي (المسؤولية الاجتماعية) الذي جرى ترميزه بالرمز (Y)، والمتغير التفسيري الرئيس (رأس المال التمويلي) والذي رُمز بالرمز (X)، وكانت معادلة الانحدار الخطي كالآتي:

$$Y = \alpha + \beta X$$

وفيما يأتي القيم لمعادلة الانحدار:

المسؤولية الاجتماعية = $0.19 + 0.27$ (رأس المال التمويلي).



شكل (٢١) جوهر الفرضية الثالثة الرئيسة

وفي ضوء جدول (١٥) لتحليل التباين، الذي ظهر من مخرجات النظام الاحصائي الحاسوبي (SPSS)، تظهر معنوية النموذج على وفق اختبار (f) وكما سيظهر تحليله لاحقاً:

جدول (١٥) تحليل تأثير رأس المال التمويلي و رأس المال الفكري المتغير الاستجابي المسؤولية الاجتماعية (Y)							
المسؤولية الاجتماعية	قيمة مستوى المعنوية (P)	قيمة المحسوبة (F)	R^2 معامل التحديد	الثوابت		Rأس المال التمويلي	X
				α	β		
دال	.02	18.1	.21	.19	.27	Rأس المال التمويلي	X
دال	.000	38.2	.39	.621	.63	Rأس المال الفكري	Z
دال	.000	24.8	.30	.26	.55	امتلاك المعلومات	z1
دال	.000	31.3	.35	.26	.59	الاستقلالية	z2
غير دال	.47	.51	.009	.04	.09	امتلاك المعرفة	z3
غير دال	.65	.20	.003	.03	.05	التقويم العادل	z4

n = 60

قيمة (f) الجدولية بمستوى دلالة

$$26.3 = 0.01$$

قيمة (f) الجدولية بمستوى دلالة

$$19.4 = 0.05$$

يتضح في ضوء الجدول (١٥)، أن قيمة (f) المحسوبة بلغت (18.1)، وكانت هذه القيمة أكبر من قيمتها الجدولية (١٩.٤) بمستوى معنوية (٠.٠٥)، وبحدود ثقة (٩٥٪)، وهذا يعني وجود تأثير لـ(رأس المال التمويلي) في المتغير

الاستجابي المسؤولية الاجتماعية ، وهذا يدل على أن منحى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين، ويشير الجدول (١٥) ان الثابت ($\alpha=0.19$)، والذي يعني ان هناك وجوداً رأس المال التمويلي ما مقداره (0.19)، حتى وان كانت المسؤولية الاجتماعية يساوي صفراً، واما قيمة ($\beta=0.27$)، فهي تدل على ان تغيراً مقداره (١) في رأس المال التمويلي يؤدي الى تغير في المسؤولية الاجتماعية (0.27).

ومن خلال الجدول (١٥) يمكن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R^2)، والذي يُعد مقياساً وصفيّاً يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، ويمثل نسبة الانخفاض في الأخطاء عند استخدام معادلة الانحدار، والذي كان مقداره (0.22)، والذي يعني أن ما مقداره (0.22)، من التباين الحاصل في (المسؤولية الاجتماعية) هو تباين مُفسّر بفعل (رأس المال التمويلي) الذي دخل النموذج، وأن (0.78) هو تباين مُفسّر من قبل عوامل لم تدخل النموذج الانحدار. كما أشار الجدول (١٥) الى المعنوية التي ظهر مقدارها (0.02) في مخرجات النظام الاحصائي، وهو تأكيد الى وجود تأثير معنوي لرأس المال التمويلي في المسؤولية الاجتماعية .

وبهذه النتيجة تتحقق الفرضية الرئيسة الثالثة من الدراسة الحالية والتي مفادها (يؤثر رأس المال التمويلي معنوياً وإيجابياً في المسؤولية الاجتماعية).

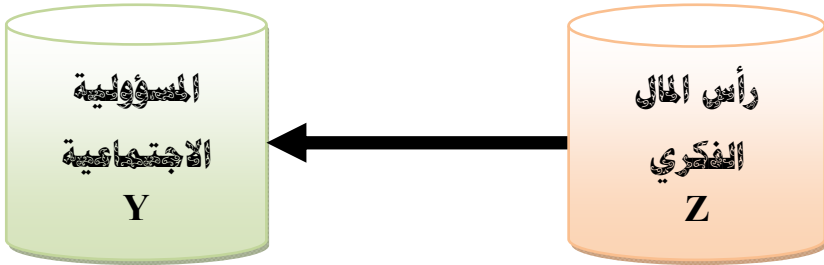
وضعت الدراسة الحالية الفرضية الرئيسة الرابعة وهي فرضية التأثير البسيط (*Simple Regression Analysis*)، والتي مفادها (يؤثر رأس المال الفكري معنوياً وإيجابياً في المسؤولية الاجتماعية).

جرى اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل الانحدار البسيط (*Simple Regression Analysis*)، وفي ضوء هذه الفرضية جرت صياغة علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمتغير الاستجابي (المسؤولية الاجتماعية) الذي جرى ترميزه بالرمز (Y)، والمتغير التفسيري الرئيس (رأس المال الفكري) والذي رُمز بالرمز (Z)، وكانت معادلة الانحدار الخطي كالآتي:

$$Y = \alpha + \beta z$$

وفيما يأتي القيم لمعادلة الانحدار:

المسؤولية الاجتماعية = $0.62 + 0.63$ (رأس المال الفكري).



شكل (٢٢) جوهر الفرضية الرابعة الرئيسة

وفي ضوء جدول (١٥) لتحليل التباين، الذي ظهر من مخرجات النظام الاحصائي الحاسوبي (SPSS)، تظهر معنوية الأنموذج على وفق اختبار (f) وكما سيظهر تحليله لاحقاً:

يتضح في ضوء الجدول (١٥)، أن قيمة (f) المحسوبة بلغت (38.2)، وكانت هذه القيمة أكبر من قيمتها الجدولية (٢٦.٣) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠)، وبحدود ثقة (٩٩٪)، وهذا يعني وجود تأثير لـ(رأس المال الفكري) في المتغير الاستجابي المسؤولية الاجتماعية. وهذا يدل على أن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين، ويشير الجدول (١٥) ان الثابت ($\alpha=0.62$)، والذي يعني ان هناك وجوداً رأس المال الفكري ما مقداره (0.62)، حتى وان كانت المسؤولية الاجتماعية يساوي صفراً، واما قيمة ($\beta=0.63$)، فهي تدل على ان تغيراً مقداره (١) في رأس المال الفكري سيؤدي الى تغيير في المسؤولية الاجتماعية (0.63).

ومن خلال الجدول (١٥) يمكن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R^2)، والذي يُعد مقياساً وصفيّاً يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، ويمثل نسبة الانخفاض في الأخطاء عند استخدام معادلة الانحدار، والذي كان مقداره (0.39)، والذي يعني أن ما مقداره (0.39)، من التباين الحاصل في (المسؤولية الاجتماعية) هو تباين مُفسّر بفعل (رأس المال الفكري) الذي دخل

الأنموذج، وأن (٠.٦١) هو تباين مُفسّر من قبل عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار. كما أشار الجدول (١٥) الى المعنوية التي ظهر مقدارها (٠.٠٠) في مخرجات النظام الاحصائي، وهو تأكيد الى وجود تأثير معنوي لرأس المال الفكري في المسؤولية الاجتماعية .

وبهذه النتيجة تتحقق الفرضية الرئيسة الرابعة من الدراسة الحالية والتي مفادها (يؤثر رأس المال الفكري معنوياً وإيجابياً في المسؤولية الاجتماعية).

اما بخصوص الفرضيات الفرعية والتي مفادها :

يؤثر امتلاك المعلومات معنوياً وإيجابياً في المسؤولية الاجتماعية

يؤثر الاستقلالية معنوياً وإيجابياً في المسؤولية الاجتماعية

يؤثر امتلاك المعرفة معنوياً وإيجابياً في المسؤولية الاجتماعية

يؤثر التقويم العادل معنوياً وإيجابياً في المسؤولية الاجتماعية

جرى اختبار هذه الفرضيات الفرعية من فرضية التأثير الرئيسة الرابعة للدراسة الحالية من خلال تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis)، وفي ضوء هذه الفرضيات جرت صياغة علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمتغير الاستجابي (المسؤولية الاجتماعية) والذي جرى ترميزه بالرمز (Y)، والمتغيرات التفسيرية الفرعية (امتلاك المعلومات، الاستقلالية، امتلاك

المعرفة، التقويم)، والذي رُمزت على التوالي بـ (Z4,Z3,Z2,Z1) وكانت معادلات الانحدار الخطي كالآتي:

$$Y = \alpha + \beta z_1$$

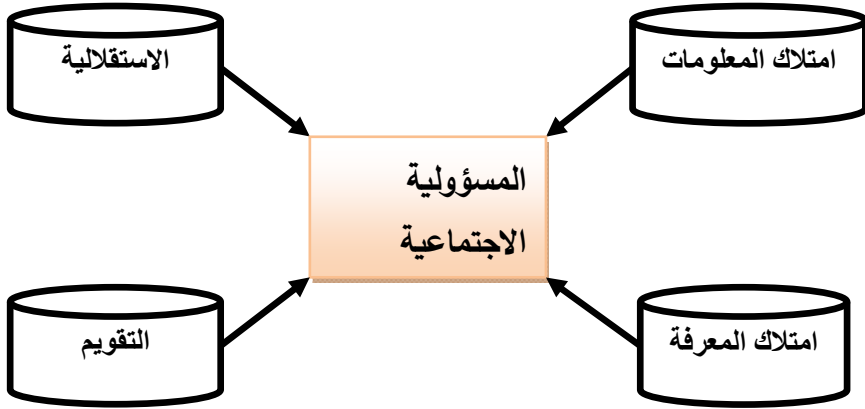
$$Y = \alpha + \beta z_2$$

$$Y = \alpha + \beta z_3$$

$$Y = \alpha + \beta z_4$$

وفيما يأتي القيم لمعادلة الانحدار:

المسؤولية الاجتماعية	=	.621	+	.63	(امتلاك المعلومات).
المسؤولية الاجتماعية	=	.264	+	.55	(الاستقلالية).
المسؤولية الاجتماعية	=	.263	+	.59	(امتلاك المعرفة).
المسؤولية الاجتماعية	=	.044	+	.09	(التقويم).



شكل (٢٣) جوهر فرضيات التأثير الفرعية من الفرضية الرئيسية

يتضح في ضوء جدول (١٥) أن قيمة (f) المحسوبة لـ (امتلاك المعلومات،

الاستقلالية) والتي جرى ترميزها في الجدول المذكور بـ (Z2,Z1) بلغت قيمتها

(24.8، 31.3) على التوالي، وكانت هذه القيم أكبر من قيمتها الجدولية (٢٦.٣) بمستوى معنوية (٠.٠١)، وبحدود ثقة (٠.٩٩)، وهذا يعني وجود تأثير للابعد (امتلاك المعلومات، الاستقلالية) في المتغير المستجيب المسؤولية الاجتماعية. في حين ظهر ان المتغير (امتلاك المعرفة، التقويم) والذي جرى ترميزه بالرمز (Z4,Z3) بلغت قيمتها (٠.51، ٠.20)، وكانت هذه القيم أصغر من قيمتها الجدولية (١٩.٤) بمستوى معنوية (٠.٠٥)، وبحدود ثقة (٠.٩٥)، وهذا تأكيد على عدم وجود تأثير لـ (امتلاك المعرفة، التقويم) في المتغير المستجيب المسؤولية الاجتماعية.

ومن خلال الجدول (١٥) يمكن ملاحظة معامل التحديد (R^2) والذي كان مقداره (٠.30) بالنسبة امتلاك المعلومات (Z1)، وهذا يعني أن ما مقداره (٠.30) من التباين الحاصل في المسؤولية الاجتماعية (Y) هو تباين مُفسّر بفعل المتغير امتلاك المعلومات الذي دخل النموذج، وأن (0.70) هو تباين مُفسّر من قبل عوامل لم تدخل نموذج الانحدار. وهناك قيمة معامل التحديد (R^2) والذي مقداره (٠.35) بالنسبة التغيير في المهام (Z2)، وهذا يعني أن ما مقداره (٠.35) من التباين الحاصل في المسؤولية الاجتماعية (Y) هو تباين مُفسّر بفعل متغير الاستقلالية الذي دخل النموذج، وأن (0.65) هو تباين مُفسّر من قبل عوامل لم تدخل نموذج الانحدار. ويشير قيمة معامل التحديد (R^2) والذي مقداره

(0.009). بالنسبة امتلاك المعرفة (Z3) وهذه القيمة ضئيلة جداً، وهذا يعني أن ما مقداره (0.009) من التباين الحاصل في المسؤولية الاجتماعية (Y) هو تباين مُفسّر بفعل المتغير امتلاك المعرفة الذي دخل النموذج، وأن (0.99) هو تباين مُفسّر من قبل عوامل لم تدخل نموذج الانحدار .

ويشير قيمة معامل التحديد (R^2) والذي مقداره (0.003) بالنسبة التقويم العادل (X4)، وهذا يعني أن ما مقداره (0.003) من التباين الحاصل في المسؤولية الاجتماعية (Y) هو تباين مُفسّر بفعل التقويم العادل الذي دخل النموذج، وأن (0.99) هو تباين مُفسّر من قبل عوامل لم تدخل نموذج الانحدار.

يؤكد الجدول (١٥) ان الثابت لـ ($\alpha_1=0.26$)، ($\alpha_2=0.26$)، ($\alpha_3=0.04$)، ($\alpha_4=0.03$)، وهذا يعني ان هناك وجوداً لـ (المسؤولية الاجتماعية) مقداره (0.26). حتى وان كانت امتلاك المعلومات (Z1) تساوي صفراً. وهناك وجوداً لـ (المسؤولية الاجتماعية) مقداره (0.26). حتى وان كانت قيمة الاستقلالية (Z2) تساوي صفراً. وهناك وجوداً لـ (المسؤولية الاجتماعية) مقداره (0.04). حتى وان كانت امتلاك المعرفة (Z3) تساوي صفراً. وهناك وجوداً لـ (المسؤولية الاجتماعية) مقداره (0.03). حتى وان كانت التقويم العادل (Z4) تساوي صفراً

اما قيمة ($\beta_1=0.55$) فهي تدل على ان تغيراً مقداره (١) الرؤية المستقبلية سيؤدي الى تغيير في المسؤولية الاجتماعية مقداره (0.55)، وان قيمة ($\beta_2=0.59$)

تعني ان تغيراً مقداره (١) في التغيير في المهام سيؤدي الى تغير في المسؤولية الاجتماعية مقداره (٥٩.٠)، كما ان قيم ($\beta_3=0.09$) تؤكد ان تغيراً مقداره (١) في التغيير في الهيكل التنظيمي سيؤدي الى تغير في المسؤولية الاجتماعية مقداره (٠٩.٠)، كما ان قيمة ($\beta_4=0.05$) تؤكد ان تغيراً مقداره (١) في التغيير في الاستراتيجيات سيؤدي الى تغير في المسؤولية الاجتماعية مقداره (٥٥.٠).

من خلال المعطيات التي جرى ذكرها يمكن التوصل الى تحقيق الفرضيتين الفرعيتين التي مفادهما :

- يؤثر امتلاك المعلومات معنوياً ويجابياً في المسؤولية الاجتماعية
- يؤثر الاستقلالية معنوياً ويجابياً في المسؤولية الاجتماعية

وقد اظهرت النتائج انفة الذكر الى عدم تحقق الفرضيتين الفرعيتين التي مفادهما :

- يؤثر امتلاك المعرفة معنوياً ويجابياً في المسؤولية الاجتماعية
- يؤثر التقويم العادل معنوياً ويجابياً في المسؤولية الاجتماعية

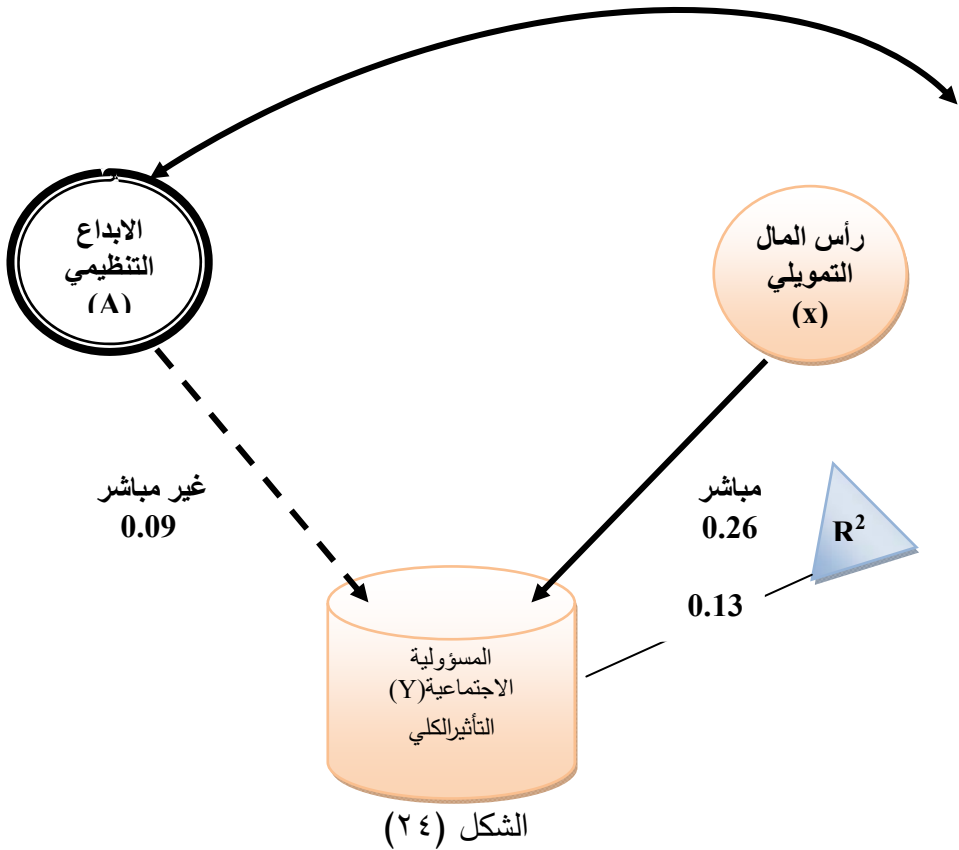
خامسا : تحليل الفرضية الخامسة

وضعت في الدراسة الحالية الفرضية الخامسة والتي مفادها (يتباين تأثير رأس المال التمويلي و رأس المال الفكري بتأثيره في المسؤولية الاجتماعية بوجود الإبداع التنظيمي)، وقد تبنت هذه الفرضية أسلوب تحليل المسار (*Path Analysis*) الذي يوصف بأنه احد الأساليب الإحصائية المناسبة للكشف عن هكذا علاقات، وستكون على محورين وهي كالآتي :

١- يشير الجدول (١٦) الى تفصيل اتجاهات التأثير المباشر وغير المباشر والكلي، وفي إطار التوجه الفكري للدراسة يمكن استقراء وتفسير نتائج الشكل (٢٤) والتي تعكس اتجاهات وقيم مسارات تأثير رأس المال التمويلي (X) في المسؤولية الاجتماعية من خلال الابداع التنظيمي (A) إذ حقق تأثيراً مباشراً بلغت (0.26)، ومن خلال معطيات الجدول (١٦) يظهر ان التأثير غير المباشر رأس المال التمويلي عبر الابداع التنظيمي (A) في المسؤولية الاجتماعية بلغ قيمة مقدارها (0.09)، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.13)، وقد اصبح التأثير الكلي (0.35).

جدول (١٦) وصف اتجاهات التأثير للمتغير التفسيري رأس المال التمويلي (X) ، و رأس المال الفكري (Z) ، عبر متغير الابداع التنظيمي (A) في المسؤولية الاجتماعية (Y)

R ²	اتجاهات التأثير		
	المباشر	غير المباشر	الكلية
0.13	0.26	0.09	0.35
0.62	0.56	0.23	0.79



وصف اتجاهات التأثير للمتغير التفسيري رأس المال التمويلي

٢- يشير الجدول (١٦) الى تفصيل اتجاهات التأثير المباشر وغير المباشر والكلي، وفي إطار التوجه الفكري للدراسة يمكن استقراء وتفسير نتائج الشكل (٢٤) والتي تعكس اتجاهات وقيم مسارات تأثير رأس المال الفكري (Z) في المسؤولية الاجتماعية من خلال الابداع التنظيمي (A) إذ حقق تأثيراً مباشراً بلغت (0.56)، ومن خلال معطيات الجدول (١٦) يظهر ان التأثير غير المباشر رأس المال الفكري عبر الابداع التنظيمي (A) في المسؤولية الاجتماعية بلغ قيمة مقدارها (0.23)، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.62). وقد اصبح التأثير الكلي (0.79).

من خلال النتائج انفة الذكر يمكن التوصل الى ان تأثير رأس المال الفكري اكثر تأثيراً من رأس المال التمويلي في المسؤولية الاجتماعية من خلال الابداع التنظيمي.



الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات البحثية

• المبحث الاول: الاستنتاجات

• المبحث الثاني: التوصيات والمقترحات

البحثية

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

يتضمن هذا الفصل مبحثين، انصرف الأول لعرض أهم ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات، فيما خصص الثاني لتحديد أبرز التوصيات والمقترحات البحثية.

المبحث الاول

الاستنتاجات

سيجري في متضمنات هذا المبحث عرض أهم ما توصلت إليه الجهود الفكرية والميدانية من استنتاجات وكالاتي:

١. أن الاهتمام بالموارد البشري الذي هو العمود الفقري لرأس المال الفكري والعمل على تطويره ليس بمستوى الطموح ضمن قيم وثقافة المصارف المبحوثة فالاهتمام بالجوانب الإنسانية والشخصية لم يأخذ نصيبه الوافي بسبب انعدام العمل الجماعي.

٢. وجود مستوى ضعيف من القيم الثقافية التي تهتم بالإنجاز والمنافسة وبالآداء العالي لدى المصارف المبحوثة فمعظم هذه المصارف لم تهتم كثيرا بتحقيق الأهداف وقياسها ولا تتنافس مع المصارف الأخرى بشكل كبير بغية جذب الزبائن ولعل هذا مرده إلى محدودية الاهتمام بهذه القيم من قبل مجالس إدارات هذه المصارف واكتفائهم بتحقيق متطلبات العمل

الاعتيادية فقط لتسير مصالحهم وشركاتهم مع الحصول على أرباح من المصرف.

٣. لدى المصارف المبحوثة مستوى متوازن ولكن منخفض من الخصائص اللامركزية في العمل وأنها لا تهتم بموضوع الوصف الوظيفي كما أن أغلب المدراء المفوضين للمصارف المبحوثة يفتقدون إلى المستوى المطلوب من الاستقلالية في أداء مهامهم وفي بعض الأحيان تكون حرية اتخاذ القرار من قبلهم غير واسعة أن لم تكن معدومة بسبب رؤساء أعضاء ومجالس الإدارات.

٤. لا يأتي الافراد في الغالب بالأفكار الجديدة لتحسين الأداء وخلق الابداع ولا يقترحون السبل المبتكرة لتحقيق اهداف العمل عندما تتاح لهم الفرصة لأن هذا قد يكون نابعاً من انعدام نظام المكافآت المناسب الذي يربط نوعية المخرجات والأداء بالحوافز أو بسبب محدودية حرية تصرف الافراد العاملين داخل المصرف وسيادة بعض الإجراءات التي تتصادف مع بيئة العمل الابتكارية.

٥. هنالك صعوبات في التمييز بين مكونات رأس المال الفكري وكذلك في تقدير العمر الإنتاجي لأغلب اصوله وعدم وجود أسواق مناسبة لتحديد أسعار بعض عناصره كل هذا بسبب طبيعته كون غير ملموس وغير مادي

وعدم وجود اتفاق عام حول الآلية المناسبة لقياس اغلب عناصره وعدم وجود آليه مناسبة للإفصاح على اغلب عناصر رأس المال الفكري وتكييف المبادئ والمفاهيم المحاسبية معها.

٦. المعلومات والخبرات المتراكمة والمهارات والقدرات الابتكارية والقدرات التكنولوجية وبراءات الاختراع والابداع والبرامج الجاهزة وشبكات التوزيع والعلامة التجارية وعلاقات الزبائن وعلاقات المجهزين كلها مكونات لرأس المال الفكري أي (رأس مال هيكلية ورأس مال زبائنية).

٧. عدم وجود نظام عادل وموضوعي في تقييم أداء العاملين وليس هناك خطة موضوعية لبرنامج الحوافز لتشجيع المتميزين والمبدعين من الافراد العاملين.

٨. تنبع أهمية ابعاد رأس المال الفكري من إدارتها للسلوك الإبداعي فمتى ما توفرت أساليب الاستقطاب والتنشيط الجيدة ومتى ما يتم المحافظة على الموارد البشرية داخل المنظمة من خلال تطوير مهاراتهم واشراكهم بالدورات التدريبية ومتى ما تم الاهتمام بالزبائن والتعرف على طلباتهم أدى ذلك إلى تحفيز العاملين وإبراز مواهبهم الإبداعية في تقديم الخدمات.

٩. بالرغم من تعدد عناصر رأس المال الفكري تبقى الأمور التي تتعلق

بالموظفين والإدارة والزملاء هي العناصر الأساسية لمكوناته.

١٠. أن توفر الإمكانيات المادية والمعنوية تدعم تنفيذ الابداع التنظيمي بمختلف مستوياته.

١١. هنالك حاجة كبيرة لإعطاء الجوانب الفكرية والبشرية مضموناً استراتيجياً يلبي حاجات تنمية طاقات الابداع والتعليم المؤسسي

١٢. يبقى دور رأس المال المادي محدوداً بحجم الأصول المكونة له.

١٣. تنحصر المسؤولية الاجتماعية للمصارف المبحوثة بالقروض التي تقدمها لزملائها وفي مختلف القطاعات أي أن المسؤولية الاجتماعية يتبناها زملاء المصارف.

١٤. تواجد المصارف في منظمات المجتمع المدني التي تهتم بالمسؤولية الاجتماعية محدود جداً ويقتصر على مساهمتهم في رابطة المصارف.

١٥. لا يوجد أي بنود في موازنات المصارف ما يشير إلى الإعانات التي تهتم بالجانب الاجتماعي.

١٦. لا توجد مبادرات من المصارف المبحوثة في زيادة رأسمالها المادي وانما اغلب الزيادات جاءت تلبية لأوامر من البنك المركزي العراقي والذي هو الجهة القطاعية المسؤولة عن مراقبة أداء المصارف.

المبحث الثاني

التوصيات والمقترحات البحثية

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة تخلص الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات و المقترحات فيما يلي أهمها.

١. ضرورة أن تستوعب المصارف العراقية الخاصة مسؤولياتها الاجتماعية وأن تدرك أنها شريك في المجتمع وليست مجرد صناديق لجمع الأموال وجني الأرباح وتوزيعها على مؤسسيها أو المساهمين فيها فقط لصياغة استراتيجية واضحة المعالم لتحسين قنوات الاتصال لتتدفق خلالها المعلومات إلى مراكز صنع القرار ولتكون مرتبطة مع مراكز التخطيط في المصرف، وعلى أن يقوم بإدارتها خبراء ومختصون ولديهم الإدراك الواسع في مجال التوجه الإستراتيجي.

٢. أن تتبنى المصارف العراقية الخاصة مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأن يكون لها دور في مجالات عديدة مثل الاهتمام بالبيئة المحيطة بالمصرف والتعامل مع المجتمع المحيط بنوع من التعاون وتقديم خدمات اجتماعية وكاستثمار جيد لتحسين صورتها في المجتمع أن يكون لها علاقة بالأهداف التنموية، ويمكن أن تعود المسؤولية

الاجتماعية بالفائدة والنفع على المنظمات نفسها.

٣. التعزيز من الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لمصارف العراقية الخاصة في علاقاتها المتوازنة مع مجتمعها من حيث تمثيل إدارتها لمصالح أكثر من جهة واحدة، وتمثيل مصالح كافة الأطراف المستفيدة والموازنة بين مصالحها ومصالح الأطراف المستفيدة. والذي يحقق لها العديد من الفوائد يقف في مقدمتها تحسين صورة المنظمة بالمجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع بصورة عامة.
٤. ضرورة أن تضع المصارف استراتيجيات تدعم الإبداع لدى منتسبيها لتقديم خدمة متطورة لها القدرة على منافسة المنتجات المصرفية التي تقدمها المصارف العالمية .
٥. تعديل الأنظمة الداخلية في المصارف بما يسمح في تحقيق الإبداع على مستوى الفرد والجماعة.
٦. توجيه الأهتمام برأس المال البشري في المرتبة الاولى ودعمه وتطويره وتدريبه.
٧. دعم رأس المال البشري في المنظمة من خلال الاهتمام بمقترحات العاملين الإبداعية وعدم تجاهلها.

٨. الاستمرار بخلق رأسمال مادي مساند وذلك لتمكين المصارف من الدخول في مجالات استثمارية خارجية كبيرة الحجم.
٩. تقديم التسهيلات للزبائن وبما يحفزهم على زيادة إيداعاتهم لدى المصرف.
١٠. أن تتولى رابطة المصارف إجراء دراسات مستقبلية مقارنة في كافة القطاعات الاقتصادية مع التركيز على القطاع المصرفي.
١١. العمل على تعيين الخبرات الشابة التي تمتلك قدرات على الابتكار والإبداع وخلق ميزة تنافسية لمصارفهم التي يعملون فيها.
١٢. إجراء لقاءات دورية من قبل البنك المركزي العراقي مع المدراء في المصارف لتوعيتهم بأهمية التركيز على الجانب الانساني للعنصر البشري وعدم التركيز فقط على الجانب المادي.
١٣. أن يتم تضمين مناهج الدراسة في مادة المحاسبة مادة دراسية تعنى بدراسة رأس المال الفكري وسبل تكييف المبادئ والمفاهيم المحاسبية لهذا النوع من الأصول.
١٤. اعطاء جهود التنمية البشرية والتدريب بعداً استراتيجياً يلبي احتياجات تنمية طاقات الإبداع والتعليم المؤسسي.
١٥. حث المصارف باستمرار من قبل البنك المركزي العراقي على زيادة رؤوس اموالها المادية من خلال رسملة الجزء الاكبر من أرباحها.

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

الملاحق

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

ملحق (١)

استمارة تقييم مؤشرات رأس المال الفكري

لا أتفق	بشدة ١	لا أتفق ٢	أتفق إلى حد ما ٣	أتفق ٤	بشدة ٥	أولاً: امتلاك المعلومات وتوافرها
						١- بإمكانني الحصول على المعلومات التي احتاجها بوظيفتي.
						٢- امتك الجوانب الفنية والإدارية اللازمة للحصول على المعلومات وتبادلها.
						٣- تتوفر في المصرف تلك المعلومات التي تمكننا من الإجابة على جميع الأسئلة والمشاكل التي نواجهها في العمل.
						٤- احرص على ان يطلع الآخريين على المعلومات الخاصة بالمصرف ولا احجبها عنهم.
						٥- أثق بقابليات الأفراد العاملين معي في تقديمهم للمعلومات الصحيحة واستعدادهم لتحمل مسؤولية ذلك.

لا أُتفق بشدة ١	لا أُتفق ٢	أُتفق إلى حدٍ ما ٣	أُتفق ٤	أُتفق بشدة ٥	ثانياً: الاستقلالية وحرية التصرف
					١- لدي رؤية واضحة عن أهداف المنظمة وغاياتها.
					٢- اسهم بوضع خطط وإستراتيجيات المنظمة لتحقيق أهداف المنظمة.
					٣- امتلك حرية أداء الأعمال المناطة بي ومناقشة أفكارى مع الإدارة العليا.
					٤- امتلك صلاحية تصحيح الانحرافات عند وقوعها دون الرجوع إلى الرئيس المباشر.
					٥- اقدم اقتراحاتي واستفساراتي بحرية إلى الأعلى دون تردد من النتائج.

لا أُتفق بشدة ١	لا أُتفق ٢	أُتفق إلى حدٍ ما ٣	أُتفق ٤	أُتفق بشدة ٥	ثالثاً: امتلاك المعرفة
					١- لدي خبرة كافية تأهلني في التعامل مع المواقف وحل المشكلات.
					٢- أمتلك مهارة كافية واستعداد عالي لما يتعلق بالتعامل مع المشكلات التي أواجهها في العمل.
					٣- يشجعني رئيسي المباشر بالبحث عن طرق جديدة لتحسين أداء العمل وتطويره.
					٤- أتعامل مع الأخطاء والموضوعات غير المألوفة على إنها فرص حقيقية للتعلم.
					٥- لدي المعرفة الكافية في اختيار أسلوب العمل.

لا أُتفق بشدة ١	لا أُتفق ٢	أُتفق إلى حدٍ ما ٣	أُتفق ٤	أُتفق بشدة ٥	رابعاً: التقييم العادل والموضوعي
					١- يرغب العاملون في المصرف عادة التقييم العادل والمنافسة الشريفة لتحديد التفوق بينهم.
					٢- اعتقد ان التقييم الذي يعتمده المصرف يقع في خانة الموضوعية والعدالة.
					٣- يجري التقييم عادة من قبل أشخاص مختصين وملمين بأساليب تطوير الأداء وتحسينه.
					٤- تزداد مساهمات العاملين في المصرف في توليد الإيرادات وتحسين الاستثمارات.
					٥- يمنح هذا المصرف الأفراد العاملين تلك الاستحقاقات الصحيحة والثناء الموضوعي عند أدائهم المتميز والجاد.

المسؤولية الاجتماعية					
ت	العبارات	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا أتفق تماماً
١	تتوافر برامج تدريب تدعم مهارات العاملين لتقديم أفضل خدمة للزبائن .				
٢	ينبغي تحديد معايير لقياس مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية ضمن أنشطة المصرف.				
٣	يوجد تقييم دوري لمستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية ضمن قرارات أنشطة المصرف.				
٤	من المناسب أن يتوفر لدى المصرف إطار عمل للمسؤولية الاجتماعية يمكن متابعته.				
٥	يوضح المصرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل واضح للزبائن المصرف.				
٦	يوجد وعي من قبل مراجعي المصرف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وطرائق عملها.				
٧	تزود إدارة المصرف العاملين بوسائل تحفزهم على أداء أعمالهم بشكل ينسجم مع المسؤولية الاجتماعية.				
٨	تعني المسؤولية الاجتماعية تحقيق الحد الأدنى من التدابير الاجتماعية والبيئية المطلوبة قانونياً.				
٩	تعد المسؤولية الاجتماعية معياراً للتمييز ولذلك فإنه يبدو من الضروري تجسيد مبادئها وممارساتها وعملياتها في أنشطة المصرف.				
١٠	تعد المسؤولية الاجتماعية التزام المصرف				

					نحو المساهمة برفاهية المجتمع وسعادته.	
					توجد علاقة وطيدة بين المصرف وقضايا المجتمع كالمسؤولية الاجتماعية .	١١
					تتشارك إدارة المصرف مع العاملين في ترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية .	١٢
					تسهم ممارسة المسؤولية الاجتماعية في زيادة الأرباح وتعظيم ثروة المالكين.	١٣
					يتبنى مصرفنا دراسة دقيقة للجدوى الاقتصادية لأي نشاط أو عمل، وتضع مبدأ العائد أكبر من الكلفة في الاسبقيات.	١٤
					ينبغي أن تكون أرباحنا كبيرة دائماً لتحقيق البقاء ومواجهة المنافسة أو النمو.	١٥
					ان أي تغيير في مستوى الأسعار يقابله زيادة في أسعار أنشطتنا بالمستوى نفسه ، ومن دون تأخير.	١٦
					تؤكد رسالتنا ومهمتنا على تقديم خدمة بجودة تتلاءم مع القوانين والتعليمات المرعية.	١٧
					يتم تحديد الرواتب والحوافز على وفق تقييم موضوعي للوظائف وحسب الكفاءة.	١٨
					تجري فرص الترقية على وفق الأنظمة السارية وبمؤشرات موضوعية تتعلق بالأداء.	١٩
					تقدم خدمتنا للمجتمع في ضوء ما تحدده الأنظمة والتعليمات.	٢٠
المسؤولية الاجتماعية						

ملحق (٢) استمارة تقييم المسؤولية الاجتماعية

الإبداع

ت	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق
١	أقوم بإنجاز عملي بأسلوب متجدد ومتطور.					
٢	أحرص على تقديم الاقتراحات والأفكار الجديدة.					
٣	أتمتع بمهارة في النقاش والحوار والقدرة على الإقناع.					
٤	أهتم بأفكار ومقترحات الآخرين واستفيد منها في مجال العمل.					
٥	أتمتع برؤية شاملة وصحيحة لمشكلات العمل.					
٦	أمتلك القدرة على التنبؤ بحدوث مشكلات العمل.					
٧	أتمتع بالقدرة على تسهيل وتنظيم أفكارى ومقترحاتى.					
٨	أكتشف المخاطر وفقا لقدراتى على تحليل المعلومات الخاصة بى.					
٩	تساعد إدارة المعرفة في إحداث التكامل بين أنشطة البنك.					
١٠	تساعد إدارة المعرفة في تحقيق أهداف					

					الإدارة في البنك.	
					تساهم إدارة المعرفة في ابتكار أساليب عمل جديدة.	١١
					يتحسن أداء العمل في ضوء ما يتوفر من معرفة.	١٢
					تزيد إدارة المعرفة في رغبتني في التفكير والتحليل والتصرف.	١٣
					تساعد إدارة المعرفة على إيجاد بيئة تفاعلية لتجميع وتوثيق ونقل الخبرات.	١٤
					تساهم إدارة المعرفة في نشر الوعي بمجال العمل.	١٥
					تؤدي إدارة المعرفة إلى استغلال الجهد والوقت لإنجاز العمل.	١٦
					تساعد إدارة المعرفة في تكوين مصدر موحد للمعرفة.	١٧
					اشترك في وضع الخطط وإجراءاتها.	١٨
					تتناسب مسؤوليتي الإدارية مع المعرفة التي امتلكها.	١٩
					هناك استجابة ودعم من قبل الإدارة العليا لمن يشارك بأفكار جديدة ومقترحات جيدة.	٢٠

ملحق (٣) استمارة تقييم الإبداع

الإبداع

ت	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
١	أقوم بإنجاز عملي بأسلوب متجدد ومتطور.					
٢	أحرص على تقديم الاقتراحات والأفكار الجديدة.					
٣	أتمتع بمهارة في النقاش والحوار والقدرة على الإقناع.					
٤	أهتم بأفكار ومقترحات الآخرين واستفيد منها في مجال العمل.					
٥	أتمتع بروية شاملة وصحيحة لمشكلات العمل.					
٦	أمتلك القدرة على التنبؤ بحدوث مشكلات العمل.					
٧	أتمتع بالقدرة على تسهيل وتنظيم أفكارى ومقترحاتي.					
٨	أكتشف المخاطر وفقاً لقدراتي على تحليل المعلومات الخاصة بي.					
٩	تساعد إدارة المعرفة في إحداث التكامل بين أنشطة البنك.					
١٠	تساعد إدارة المعرفة في تحقيق أهداف الإدارة في البنك.					
١١	تساهم إدارة المعرفة في ابتكار أساليب عمل جديدة.					
١٢	يتحسن أداء العمل في ضوء ما يتوفر من معرفة.					
١٣	تزيد إدارة المعرفة في رغبتى في التفكير والتحليل والتصرف.					
١٤	تساعد إدارة المعرفة على إيجاد بيئة تفاعلية لتجميع وتوثيق ونقل الخبرات.					
١٥	تساهم إدارة المعرفة في نشر الوعي بمجال العمل.					
١٦	تؤدي إدارة المعرفة إلى استغلال الجهد والوقت لإنجاز العمل.					
١٧	تساعد إدارة المعرفة في تكوين مصدر موحد للمعرفة.					
١٨	أشترك في وضع الخطط وإجراءاتها.					
١٩	تتناسب مسؤوليتي الإدارية مع المعرفة التي أمتلكها.					
٢٠	هناك استجابة ودعم من قبل الإدارة العليا لمن يشارك بأفكار جديدة ومقترحات جيدة.					

ملحق (٤)

أرباح المصارف للأعوام (٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢) بـ (آلاف الدينارين)

٨,٣٨٩,٦٧٦	٦,٢٥٤,٢٢٨	٤,٣٨٩,١٢٦	مصرف دجلة والفرات
١٣,٨٩٢,٤٤٧	٩,٥٨٢,٦٥٢	٤,٥٦٧,١٩٢	مصرف المنصور للاستثمار
٣٠,٤١٦,٩٥٠	١١,٦٧٨,٨٦٢	١٠,٤٦٦,٧١٥	مصرف الاستثمار العراقي
٢٩,٦٣٧,٥٠٢	٢٤,٩٧٢,٢٦٥	١٦,٢١١,٢٠٩	مصرف بغداد
٢٠,٠٦٤,٠٠٠	١١,٩٠١,٠٠٠	٨,٩١٨,٥٦٨	مصرف آشور للاستثمار
٤,٢٩٠,٩١٢	١٣,٨٤١,٢١١	٤,٦٤٥,٠٣٤	مصرف البلاد الإسلامي
١٨,١٩٥,٦٧٣	٢,٩٠٤,٤٩٤	١٣,٥١٥,٥٨٠	المصرف الأهلي العراقي
٥٥,٨١٨,٣٢٣	٤٩,٢٠٨,٩٠٤	٤٠,٢٠٢,٠٧٠	المصرف المتحد للاستثمار

٣٢,١١٦,٣٦٨	٧,٧٩٧,٥٩٤	١,٩٢٤,٩٥٤	المصرف الوطني الإسلامي
٦٨,٨١٣,١٤٩	٤٢,٧١٦,٧٧٦	٢٩,٩٣١,٥٢٠	مصرف الشمال

ملحق (٥)

أسماء الخبراء المحكمين وتخصصاتهم الذين استطلعت آرائهم بخصوص استمارة الاستبانة وانسجام موضوع الدراسة واصلته.

ت	الاسم	التخصص	العمل
١	أ.د. سعد علي محمود العنزي	الإدارة الاستراتيجية	أستاذ الإدارة - جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد
٢	أ.م. صادق راشد الشمري	الإدارة	مدير مفوض المصرف الوطني الاسلامي
٣	أ.د. حسين عجلان	الإدارة	أستاذ الإدارة - كلية الاسراء الجامعة
٤	د. عباس	تأريخ	مدير الامتثال المصرف الوطني الاسلامي
٥	د. بلال القيسي	الإدارة	أستاذ الإدارة - جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد

ملحق (٦)

أدناه نموذج من خطاب ضمان

خطاب الضمان رقم 200 /
 نافذ لغاية /
 200 /
 إلى/

بناءً على امر

فقد اصدرنا لكم بصفتمك مستفيدين خطاب الضمان لكم لغاية

بمبلغ لا غير

لغرض

ونتعهد أن نسدد لكم هذا المبلغ بدون أي قيد أو شرط بمجرد مطالبتم التي تتعلق بالضرر الذي يصيبكم من الامر المضمنون بسبب اخلاله بالتزاماته المحددة بالغرض أعلاه.

أن هذا الخطاب شخصي بالنسبة لجميع أطرافه فلا يجوز لكم كمستفيدين أو للأمر نقله أو تحويله إلى اية جهة أخرى او لأي غرض آخر.

ونتعهد بموجب خطاب الضمان هذا أن نسدد اليكم أي طلب أو مطالبة لا

تتجاوز المبلغ المضمون المدون أعلاه بشرط أن يكون الضمان من جراء الامر المضمون مباشرة ولا يتعلق بأي أمر آخر تفرع عن الامر المضمون وما يتعلق به يخص جهة أخرى مهما كان مصدره سواء أكانت الضرائب والرسوم والضمان الاجتماعي أو أي خدمات مهما كان نوعها حيث أن خطاب الضمان يتعلق بكم وحدكم كمستفيدين وبشرط أن تصلنا مطالبتكم إلى فرعنا في موعد لا يتأخر عن الدوام الرسمي لليوم من شهر سنة وبعكسه يعتبر هذا الخطاب ملغياً ولنا بمجرد حلول الموعد المذكور وعدم استلامنا مطالبة منكم ترقيين قيده في سجلاتنا.

مع العلم أن الحد الأعلى للالتزاماتنا بموجب خطاب الضمان هذا لا يمكن أن يتجاوز في أي حال ولأي سبب كان المبلغ المضمون والمبين أعلاه.



المصادر العربية والانكليزية

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

المصادر العربية

١. الرازي: محمد أبو بكر بن عبد القادر، 1981، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢. مختار إبراهيم - التمويل المصرفي منهج لاتخاذ القرارات مكتبة الانجلو المصرية 1983.
٣. عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، الجزء الثاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، بغداد: الجامعة المستنصرية 1984.
٤. دي كوك - الصيرفة المركزية - ترجمة المرحوم عبد الواحد المخزومي - دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت - 1987.
٥. عبد الحميد طلعت اسعد اساسات إدارة البنوك مكتبة عين شمس القاهرة 1989.
٦. الوادي كامل الاعمال المصرفية والقوانين المنظمة لها أبو ظبي دار المتنبني للطباعة والنشر 1992.
٧. شاکر - فؤاد محمد - التجربة المصرية - بخصوص مقررات لجنة بازل بشأن المعيار الموحد لقياس كفاية رأس المال (اتحاد المصارف العربية

الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل) - بيروت - 1993.

٨. الشماع - محمد خليل - دور المصارف الشامل في تطوير السوق المالية - مجلة اتحاد المصارف العربية العدد - 158 - 1994.

٩. رمضان ومحفوظ زيادة - جودة - إدارة البنوك ط 1 عمان - دار الصفاء للطباعة والنشر الأردن 1995.

١٠. ذياب وآخرون، 1995، التوافق بين فلسفة الإدارة وكل من السلوك القيادي والتركيب التنظيمي وأثره في الإبداع، المجلة العربية للإدارة، المجلد السابع عشر، العدد الأول.

١١. ارشيد وشامة عبد المعطي واحمد زهير - النقود والمصارف جامعة القدس 1996.

١٢. ستوارت، (1997/10)، رأس المال الفكري: ثروة المنظمات الجديدة، مجلة خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، إصدار الشركة العربية للأعلام العلمي (شعاع)، القاهرة، جمهورية مصر العربية، السنة الخامسة، العدد (19).

١٣. عبد الوهاب، علي محمد، (1999) أثر العولمة على الموارد البشرية،

اصدار الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، تونس.

١٤. عبيد، نعم حين نعمة، " أثر استثمار رأس المال الفكري في الأداء

التنظيمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة

بغداد، 2000.

١٥. الاحمدي، عصام الدين، "ظاهرة غسل الأموال وآثارها الاقتصادية

وأهم الجهود العالمية المبذولة لمكافحتها"، مجلة اتحاد المصارف

العربية، أيلول 2000.

١٦. صالح أحمد علي، " أنماط التفكير الاستراتيجي وعلاقتها بعوامل

المحافظة على رأس المال الفكري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية

الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001.

١٧. ماهر، أحمد، " إدارة الموارد البشرية"، ط5، الدار الجامعية للطباعة

والنشر، بيروت، 2001.

١٨. العنزي، سعد عبي حمود، رأس المال الفكري، الثروة الحقيقية لمنظمات

أعمال القرن الحادي والعشرين " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية"،

المجلد (8)، العدد (25)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001.

١٩. فتاح، آمال غالب، 2001، دور تكنولوجيا المعلومات في عملية الابداع،

أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة
المستنصرية.

٢٠. ابن حمدان، خالد محمد، 2002، تحليل علاقة نظم معلومات الموارد
البشرية ورأس المال الفكري وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة
ميدانية في شركات صناعة التأمين الأردنية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة
والاقتصاد، جامعة بغداد.

٢١. فتحي محمد، "مصطلح إداري"، دار التوزيع والنشر الإسلامية،
2002.

٢٢. شريف، جلال سعد الملوك عبد الرحمن، 2002، أثر استراتيجية التمكين
في تعزيز الإبداع المنظمي: دراسة تحليلية في جامعة الموصل، أطروحة
دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٢٣. صالح، سرمد غانم، ناهدة إسماعيل، "إدارة الموارد البشرية
الاستراتيجية"، مركز البحوث الاقتصادية، جامعة الموصل، 2002.

٢٤. العزاوي، شفاء محمد علي حسون، قياس علاقة تصميم العمل الوظيفي
مع الإبداع لمدرء الشركة العامة لصناعة البطاريات، مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد المجلد التاسع،
العدد التاسع والعشرون، 2002.

٢٥. الدوري والحسني فلاح حسن ومؤيد إدارة البنوك مدخل كمي
واستراتيجي معاصر دار وائل للنشر 2002.

٢٦. ميرخان، خالد محمد أمين، " العلاقة بين الأساليب المصرفية ورأسها
المالي الفكري وتأثيرها في التوجه الاستراتيجي " أطروحة دكتوراه غير
منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2003.

٢٧. حرحوش وصالح، 2003، رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب
المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة،
جمهورية مصر العربية.

٢٨. يوسف، بسام عبد الرحمن، " أثر تقنية المعلومات ورأس المال الفكري
في تحقيق الأداء المتميز، دراسة استطلاعية في عينة من كليات جامعة
الموصل " أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة
الموصل، 2003.

٢٩. المفرجي، عادل حروش، وصالح، أحمد علي، " رأس المال الفكري،
طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،
القاهرة، 2003.

٣٠. المهدي، منذر خضر، " دور نظام معلومات تسويق الخدمات السياحية
في تعزيز رضا الزبون "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة

والاقتصاد، جامعة الموصل، 2003.

٣١. مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية، "تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة"، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2004.

٣٢. اتحاد الخبراء والاستشاريين الدوليين، 2004، عائد الاستثمار في رأس المال البشري: قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة جمهورية مصر العربية.

٣٣. علوش، لبنى إبراهيم، 2004، أثر السلوك الإبداعي على الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في مستشفى ابن الهيثم/ عمان، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة العلوم التطبيقية.

٣٤. الزيادين، يوسف كامل، 2005، أثر المناخ التنظيمي على السلوك الإبداعي: دراسة تطبيقية على مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية ومدينة الحسن الصناعية، رسالة ماجستير/ جامعة مؤتة.

٣٥. جواد ومحمد، 2005، أثر رأس المال الفكري في الابداع المنظمي: دراسة تحليلية في جامعة بابل، مجلة أهل البيت، العدد (4).

٣٦. امين عبد الله - خالد - العمليات المصرفية - الطرق المحاسبية الحديثة - دار وائل للنشر والتوزيع - عمان - 2005.

٣٧. عجلان - حسين - استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الاعمال - مكتبة الجامعة - دار اثناء للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - 2006.
٣٨. الخانق، سناء عبد الكريم، (العلاقة بين مصادر المعرفة وتقانة المعلومات وهندسة المعرفة وأثرها في عناصر ومتطلبات استحداث المنظمة الافتراضية)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2006.
٣٩. عجام، إبراهيم محمد حسن، (تقانة المعلومات وإدارة المعرفة وأثرهما في الخيار الاستراتيجي) دراسة تحليلية مقارنة لأراء عينة من مديري المصارف العراقية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2007.
٤٠. مجلة اتحاد المصارف العربية بيروت - لبنان 2007.
٤١. سلامة إبراهيم زكي الجوانب الاقتصادية للتسهيلات الائتمانية محاضرات ألقيت في البنك المركزي المصري - معهد الدراسات المصرفية
٤٢. عبد النبي - وليد عيدي - اللوائح التنظيمية والرقابية في النظام المصرفي في العراق - مجلة اتحاد المصارف العربية بيروت نيسان - 2007.
٤٣. الشمري - صادق راشد - عوامل تحليل البنية التحتية المصرفية -

رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة المستنصرية - الإدارة والاقتصاد.

٤٤. عجام ميثم، التمويل الدولي - دار زهران للنشر والتوزيع - عمان - الأردن 2008.

٤٥. العنزلي، سعد وجميل، واحمد نزار، ويعرب عدنان، إبراهيم خليل، إشكالية التنظير في مفهوم رأس المال الاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة (14) عدد(51)، 2008.

٤٦. سلطان، حكمت رشيد، دور مكونات رأس المال الفكري في إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة، "مجلة تنمية الرافدين"، المجلد (28)، العدد (81)، 2008.

٤٧. ابولبدة، هاشم عيسى، 2008، الاستثمار في رأس المال الفكري في المنظمات المتعلمة: دراسة تطبيقية في مجموعة الاتصالات الأردنية، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال - الدراسات العليا، جامعة آل البيت.

٤٨. علي، أسامة عبدالمنعم، ٢٠٠٨، أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي عليا لحاكمية المؤسسة في الشركات الصناعة، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

٤٩. كاظم، 2008، أثر رأس المال الفكري في الإبداع التنظيمي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، الملد (10)، العدد (3).
٥٠. البشارات، اسلام وآخرون، 2009، أثر استخدام تقانة المعلومات في الابداع الإداري: شركة توليد الكهرباء المركزية - دراسة حالة، جامعة البلقاء التطبيقية.
٥١. الدوري وصالح، 2009، إدارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
٥٢. العنزي وصالح، 2009، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
٥٣. محمود الروسان ومحمود العجلوني، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية - مجلد 26 - العدد الثاني - 2010.

المصادر الأجنبية

- 1-Edvinsson L., Mikklesen E., "Balanced Annual Report on Intellectual capital, Skandia Assurance financial services", U.S.A. 1993.
- 2- Hamel G., Heene, A. "competence – Based competition", John Wiley & Sons, Inc, U.S.A. 1994.
- 3-Spence, W.R. " Innovation: The communication of change in Ideas practices and product", chap man and Hall, bondon, 1994.
- 4-Bontis, Nick. 1996. There's a price on your Head: Management Intellectual Capital Strategically, Business Quarterly, Summer.
- 5-Stewart, T. A. 1997. Intellectual Capital: The new Wealth of Organization, Business Quarterly.
- 6- Yogesh M. "What is the definition of knowledge management", Forbes, U.S.A. 1998.
- 7-Nahapiet and Ghoshal. 1998. Social capital, intellectual capital and the organization advantage, Academy of Management.
- 8-Anthony, & other, "Human Resource management", Harcourt brace, U.S.A. 1999.
- 9-Knight Daniel J. 1999. Performance Measures for Increasing Intellectual Capital, Planning Review, Mar- Apr.
- 10- OxfordDictionary. 1999. Great Clarendon street. Ox. University press.
- 11-Bontis, Nick, Keow, William Chua Chong, Richardson, Stanley, Intellectual Capital and business Performance in Malaysian Industries, Journal of Intellectual Capital 2000.
- 12- Christiansen, James A. 2000. Building the Innovative Organization first published 2000 by Macmillan press ltd. New York, U.S.A.

- 13- Daft R. Nop, R. (2001), "organizational Behavior", New York, Harcourt College (publishers), U.S.A. 2001.
- 14- Burr R., Giradi A., "Intellectual capital: more than the interaction on competence & commitment", Australia.2002.
- 15-Srivastava, Lara. 2002. Intellectual Capital in the Information Society.
- 16- Siggelko N., "evolution to wards fit", Administrative Science, web.mit.edu. , 2002.
- 17-Barnard et al. 2003. Intellectual Capital and knowledge Management Effectiveness, Management Decision.
- 18-Firer, Steven, William, S, Mitchell, Intellectual Capital and Tradition Measures of Corporate Performance, Journal of Intellectual Capital, 2003.
- 19-Efraim T. "innovation technology for management transforming organization in the digital economy", John Wiley & Sons Inc U.S.A. 2006.
- 20-Marion D., and Marie S., "strategic innovation", As the Alternative, October 2006, www.innovation-point.com .
- 21- Soren K. & Stu W., "organizational models for innovation", www.innovation-point.com, 2007.
- 22-Singh and Zahn. 2008. Determinants of intellectual capital disclosure in prospectuses of initial public offerings, Accounting Business Research.
- 23-Dazzlerm Gary, Human Resource Management, Tenth Edition, Pearson Prentice Hall-Upper Saddle River, New Jersey, U.S.A.
- 24- Jones, Gareth R. Organizational Theory, Design and Change, Fifth Edition. Pearson Prentice Hall-Upper Saddle River, New Jersey, U.S.A.
- 25-Wheelmen and Hunger, Strategic Management and Business Policy-Concepts and Cases, Tenth Edition.

Copyright © 2017. Dar al-yazouri. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

فهرس المحتويات

٥	الإهداء
٦	شكر وعرفان
٧	إقرار المشرف
٨	المستخلص
١٢	المقدمة
١٧	الفصل الأول
١٩	المبحث الاول: منهجية البحث
١٩	أولاً: مشكلة الدراسة:
٢٠	ثانياً: أهمية الدراسة:
٢٠	ثالثاً: أهداف الدراسة
٢٣	رابعاً: فرضيات الدراسة:
٢٤	خامساً: عينة الدراسة:
٢٤	سادساً: أسلوب الدراسة:
٢٥	سابعاً: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:
٢٥	ثامناً: صدق الأداة وثباتها:
٢٧	المبحث الثاني: الجهود المعرفية السابقة
٢٧	اولاً: الدراسات السابقة
٣٤	ثانياً: العلاقة بين الدراسات السابقة واهداف البحث
٣٧	الفصل الثاني
٣٩	مقدمة
٤٢	المبحث الاول: المصارف التجارية الششاء والتطور والوظائف
٤٢	١ - نشأة المصارف التجارية:

٤٤	٢- تطور وظائف المصارف التجارية
٥٠	٣- إدارة المطلوبات والموجودات
٦٣	المبحث الثاني: المصارف التجارية الخاصة في العراق
٦٣	أولاً: نشوء وتطور الجهاز المصرفي العراقي (الشمري، صادق ٢٠١٠)
٦٤	المرحلة الأولى 1892 – 1934
٦٥	المرحلة الثانية 1935-1963
٦٨	المرحلة الثالثة 1964 – 1990
٧٢	المرحلة الرابعة 1991 – 1995
٧٤	المرحلة الخامسة 1996 – 2003
٧٧	المرحلة السادسة 2003 – 2013
٨٠	واقع المصارف الخاصة
٨١	ثانياً: المؤشرات العامة التي تخص الجهاز المصرفي العراقي
٨٦	رؤوس الأموال:
٨٨	المبحث الثالث: المنتجات المصرفية في المصارف العراقية الخاصة
٨٨	١- المنتجات في جانب الموجودات
٨٨	٢- المنتجات في جانب المطلوبات
٨٩	٣- المنتجات التعهدية
٨٩	أولاً: الحساب الجاري CURRENT ACCOUNT
٩١	الأوراق الثبوتية المطلوبة
٩٣	إجراءات فتح الحساب الجاري (الوادي ١٩٩٢)
٩٤	الإيداع والسحب من هذا الحساب
٩٧	إعادة الصكوك
٩٧	الإيداع بموجب مستندات التسوية

٩٧	١- السحب بموجب صك
٩٨	٢- السحب بموجب مستند تسوية
٩٨	٣- السحب بموجب مستند نقدي
٩٨	أنواع الحسابات الجارية
١٠٠	ثانياً: حسابات التوفير SAVING ACCOUNT (الوادي ١٩٩٢)
١٠٣	ثالثاً: الودائع النقدية DEPOSITS
١٠٤	أنواع الودائع (ايمن عبدالله، خالد ٢٠٠٥)
١٠٤	شروط والتزامات أيداع مبالغ الودائع
١٠٥	طرق تسليم مبالغ الودائع
١٠٦	سحب مبالغ الودائع
١٠٨	رهن الوديعة
١٠٨	حجز الوديعة أو وفاة المودع
١٠٩	فقدان صكوك الودائع
١٠٩	رابعاً: القروض LOANS (ارشيد واحمد زهير ٢٠٠٧)
١١٢	العناصر الأساسية للإقراض ومنح الائتمان: (عبد النبي وليد عيدي ٢٠٠٧)
١١٢	خامساً: خطابات الضمان (الكفالات):
١١٣	أنواع خطاب الضمان (شاكر فؤاد ١٩٩٣)
١١٤	سادساً: الاعتمادات المستندية Documentary Credit: (امين عبدالله، خالد ٢٠٠٥) ..
١١٧	ما هي الأطراف الأساسية في الاعتماد؟
١١٩	الفصل الثالث
١٢١	المبحث الاول: التمويل المصرفي ومصادره
١٢١	المقدمة:
١٢٢	طرق تمويل المصارف:

١٢٢	التمويل الذاتي للمؤسسة:
١٢٣	التمويل الذاتي للأفراد و الحكومة:
١٢٤	١- التمويل المباشر:
١٢٥	مزايا و عيوب التمويل المباشر:
١٢٦	٢- التمويل غير مباشر:
١٢٧	أهمية الوساطة المالية:
١٣٣	المبحث الثاني: رأس المال التمويلي - مدخل مفاهيمي
١٣٤	ابعاد رأس المال المادي
١٣٦	كفاية رأس المال
١٤٠	دورة رأس المال
١٤١	وظائف رأس المال المصرفي
١٤١	الاحتياطي القانوني لرأس المال
١٤١	الاحتياطي العام لرأس المال
١٤٤	المبحث الثالث
١٤٤	رأس المال الفكري - مدخل مفاهيمي
١٤٤	أولاً - مفهوم رأس المال الفكري وأهميته: (العنزي و صالح ٢٠٠٩)
١٤٧	ثانياً - أبعاد رأس المال الفكري: (كاظم ٢٠٠٨)
١٥٥	تعريف مفهوم رأس المال الفكري وفق آراء العلماء
١٥٨	مؤشرات رأس المال الفكري
١٥٩	مكونات رأس المال الفكري: -
١٦١	الفصل الرابع
١٦٣	المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية للمصارف
١٦٣	المقدمة:

١٦٣	أولاً: المسؤولية الاجتماعية
١٦٧	الفوائد التجارية المحتملة.
١٦٨	المسؤولية الاجتماعية وطبيعة الأعمال. (Nahapiet and Ghoshal. 1998)
١٧٠	المسؤولية الاجتماعية والدوافع المشكوك فيها. (Srivastava, Lara. 2002)
١٧٦	ثانياً: منظورات المسؤولية الاجتماعية
١٧٧	١- المسؤوليات الاقتصادية
١٨١	٢- المسؤوليات القانونية
١٨٢	٣- المسؤوليات الأخلاقية
١٨٣	٤- المسؤوليات الطوعية لفعل الخير
١٨٦	المبحث الثاني: أركان الابداع
١٨٦	أولاً: مفهوم الإبداع
١٨٧	ثانياً: مصادر الإبداع
١٩٠	ثالثاً: السلوك الإبداعي للعاملين
١٩٥	المبحث الثالث: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والابداع
١٩٩	القدرات المكونة للتفكير الإبداعي
٢٠٠	أنواع الطلاقة:
٢٠٥	فوائد المسؤولية الاجتماعية
٢٠٥	فوائد المسؤولية الاجتماعية داخل المنظمات
٢٠٥	فوائد المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع
٢٠٦	أما فوائد المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للدولة (الجعافرة، ٢٠٠٩)
٢٠٩	الفصل الخامس
٢١١	المبحث الاول: عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها على مستوى المصارف المبحوثة
٢١٢	أولاً: تشخيص واقع المتغير التفسيري رأس المال الفكري
٢١٣	١- امتلاك المعلومات

٢١٤	٢- الاستقلالية وحرية التصرف
٢١٧	٣- امتلاك المعرفة
٢١٩	٤- التقويم
٢٢١	ثانياً : تشخيص واقع المتغير الوسيط الابداع التنظيمي
٢٢٤	ثالثاً : تشخيص واقع المتغير الاستجابي المسؤولية الاجتماعية
٢٢٧	رابعاً : رأس المال التمويلي
٢٣٣	المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
٢٣٤	أولاً : تحليل الفرضية الفرعية الاولى
٢٣٦	ثانياً : تحليل الفرضية الثانية
٢٣٨	ثالثاً : تحليل الفرضية الثالثة
٢٤١	رابعاً : تحليل الفرضية الرابعة
٢٤٨	خامساً : تحليل الفرضية الخامسة
٢٥١	الفصل السادس: الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات البحثية
٢٥٣	المبحث الاول: الاستنتاجات
٢٥٧	المبحث الثاني: التوصيات والمقترحات البحثية
٢٦١	الملاحق
٢٧٧	المصادر العربية والانكليزية
٢٧٩	المصادر العربية
٢٨٨	المصادر الأجنبية

